المملكة المغربية

المجلس الوطني للبيئة

الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

تقرير حول نتائج المشاورات

الدورة السابعة • يناير 2011، الرباط

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«... وفي هذا الصدد نوجه الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة.

كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة...»

مقتطف من خطاب العرش
بتاريخ 30 يوليوز 2009

الفهرس

مدخل 4

المحور الأول : إعداد مشروع الميثاق 5

- أولا : منهجية ومراحل إعداد مشروع الميثاق
- ثانيا : أرضية مشروع الميثاق

المحور الثاني : اللقاءات الجهوية 11

- أولا : جدول وسير اللقاءات
- ثانيا : التوصيات حسب الجهات
- ثالثا : قراءة إحصائية للتوصيات

المحور الثالث : الموقع الإلكتروني للميثاق 51

- أولا : تحليل المعطيات العامة
- ثانيا : تحليل نتائج الاستمارة
- ثالثا : التوصيات

المحور الرابع : اللقاءات الموازية 59

- أولا : تنظيم اللقاءات
- ثانيا : التوصيات

المحور الخامس : خلاصات وتوصيات المشاورات 63

الملحقات 77

- لائحة التوصيات الصادرة عن اللقاءات الجهوية
- لائحة التوصيات الصادرة عن اللقاءات الموازية
- استمارة موجهة لاستشارة الجمهور على موقع الأنترنت
- مشروع الميثاق المعدل بعد المشاورات

مدخل

شكل خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين، حدثا تاريخيا متميزا انضاف إلى المنجزات والأوراش التنموية الضخمة التي دشنتها بلادنا في العهد الجديد.

وستحفظ الذاكرة الوطنية الجماعية بكل فخر هذا الحدث وتؤرخ له في سجل الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا والتي تفتح لها آفاقا واعدة.

فالميثاق الوطني الشامل للبيئة جاء ليجيب عن انشغال وطني بالتغيرات البيئية التي تعرفها بلادنا، وليبرز بكل وعي انخراط المغرب في المجهود الدولي لمواجهة الانعكاسات البيئية الخطيرة على الأرض والحياة، في إطار تصور ورؤية شمولية تستشرف المستقبل.

فالمغرب الذي اختار النهج الديمقراطي بإعطاءه مفهوما جديدا للسلطة ، وتكريس دولة الحق والمؤسسات، ودمقرطة الدولة والمجتمع، وتوسيع هامش الحريات الفردية والجماعية ومصالحة المغاربة مع ماضيهم، وفتح ورشا هاما للجهوية المتقدمة في إطار حكامة ترابية تثبت مسار ديمقراطيتنا المحلية، انخرط في مسلسل من الأوراش الاقتصادية الكبرى الهيكلية بمجموع تراب المملكة، من خلال تدعيم البنى التحتية اللازمة للمشاريع والاستراتيجيات التنموية في مجالات الصناعة والطاقة والموارد المائية والفلاحة والسكن وغيرها. كما كان مشروع التنمية البشرية حاضرا بكل أبعاده الثقافية والاجتماعية لضمان تكافؤ الفرص وتأهيل الموارد البشرية وإنصاف المرأة، وهي الأهداف التي تتوخاها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتكريس إدماج الساكنة والفاعلين في عملية الإنتاج ومحاربة الإقصاء والفقر والهشاشة.

إن هذه المشاريع والأوراش الكبرى، ما كانت إلا لتدعم موقع المغرب ليحظى «بالوضع المتقدم» لدى الاتحاد الأوروبي والذي لن يزيد المغرب إلا قوة للمضي قدما نحو التقدم والديمقراطية.

وفي اطار المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي في المجال البيئي، انخرط المغرب في تنفيذ المبادئ والتوجهات والمواثيق الدولية خصوصا منها المنبثقة عن قمة ريو سنة 1992، وفي السعي إلى تحقيق أهداف الألفية للتنمية التي رسمتها الأمم المتحدة، وكذا مشاركته الفعالة في قمة كوبنهاجن حول التغيرات المناخية، وتدعيمه للتعاون جنوب–جنوب.

وتأسيسا على مبادئ التضامن والتشارك، فقد اعتمدت الحكومة في إعدادها لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة مقاربة شمولية تعاقدية مبنية على إرادة الإنصات والتشاور حيث تم تعبئة وإشراك كل القوى الحية بالبلاد من منتخبين ونسيج جمعوي وأحزاب سياسية وكفاءات واطر جامعية وفاعلين اقتصاديين وأساتذة وتلاميذ مؤسسات تعليمية، وكل مكونات المجتمع، لفتح نقاشات معمقة حول الشأن البيئي ومدى تأثره بالنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه بلادنا، بغية التوصل إلى خلاصات ونتائج ترقى بالسلوكات الفردية والجماعية إلى استحضار المحافظة على البيئة مبدأ وركيزة للتنمية المستدامة ورسم معالم ثقافة المسؤولية للأجيال الحاضرة والمقبلة اتجاه محيطهم البيئي.

ولتسليط الضوء على هذا العمل الضخم والجاد لإعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، سيتناول هذا التقرير وبتفصيل المحاور التالية:

المحور الأول: إعداد مشروع الميثاق.

المحور الثاني: اللقاءات الجهوية.

المحور الثالث: الموقع الإلكتروني للميثاق.

المحور الرابع: اللقاءات الموازية.

المحور الخامس: خلاصات وتوصيات المشاورات.

المحور الأول

إعداد مشروع الميثاق

أولا : منهجية ومراحل إعداد مشروع الميثاق

تنفيذا للتعليمات المولوية السامية، واعتبارا أن التفكير في البيئة والتنمية المستدامة هي عملية جماعية تشاركية، انكبت الحكومة على إعداد هذا المشروع المجتمعي الاستراتيجي التنموي الهام منهجها في ذلك إشراك كل الفاعلين والمواطنين، ولأجل ذلك تم إحداث لجنتين مشتركتين لإنجاز الميثاق الوطني :

- لجنة وطنية مكونة على مستوى الوزراء في القطاعات المعنية، وتسهر على الإشراف على إنجاز مشروع الميثاق؛
- لجنة دائمة على مستوى الكتاب العامين لمختف القطاعات الوزارية المعنية، يرأسها السيد الكاتب العام لقطاع البيئة. وتتكلف بمتابعة مسلسل إعداد الميثاق. وقد صاحب هذه اللجنة خلال كل أشواط عملها فريق عمل علمي وقانوني يتكون من أطر وخبراء يمثلون مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

قام فريق العمل في بداية مسلسل الإعداد بتحضير وثائق مرجعية للإشكالية البيئية على الصعيدين الوطني والجهوي، معتمدا في ذلك على تقارير كل القطاعات الحكومية، وعلى البرامج والاستراتيجيات والمخططات الوطنية، وكذا المرجعيات القانونية التي تعزز الترسانة القانونية البيئية ببلادنا.

كما استحضر بعض التجارب الدولية التي لها دراية وسبق في تدبير الشأن البيئي، وعلى خبرات دولية تم استدعاؤها في إطار التبادل المعرفي والعلمي للقضايا البيئية.

إن فلسفة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستديمة جاءت لتعلن على التطلع لحياة اجتماعية واقتصادية راقية تفرض أساسا العيش في وسط طبيعي سليم يحترم التراث الطبيعي والثقافي، هو حق وملك جماعي للأجيال الحاضرة والمقبلة، وهو أولا وقبل كل شيء، التزام وواجب يفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي حماية المحيط البيئي والتراث الحضاري والثقافي وضمان استمراريته لمستقبل إنساني مشترك.

ثانيا : أرضية مشروع الميثاق

ديباجـــة

طبقا لتعاليم الإسلام التي تسخر الإنسان في الأرض للمحافظة على الحياة البشرية، وحماية البيئة واستعمال الموارد الطبيعية في إطار من الاعتدال والحكمة.

واعتبارا أن التضامن يشكل إحدى الدعامات الأساسية للتماسك الاجتماعي للمملكة المغربية، ولا يمكن فصله عن القيم التقليدية والمعاصرة، وهو الضامن للعيش الكريم للفرد والجماعة بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة.

باعتبار أن التنمية البشرية لا يمكن فصلها عن الانشغالات البيئية.

واعتبارا أن المملكة المغربية غنية بتراث طبيعي وثقافي، فريد ومتنوع، وهو مصدر للحياة والإلهام لا يمكن تعويضه. ولكون هذا التراث يتوفر على مكونات وخصائص ينبغي حمايتها وتنميتها لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة.

واعتبارا أن المملكة المغربية معرضة لإختلالات طبيعية تستدعي تدبيرا عقلانيا للموارد الطبيعية وللمجالات.

باعتبار أن المملكة المغربية تتعرض لتغيرات لا يمكن التحكم في أسبابها، والتي ينبغي أن تخصص لها وسائل أكبر من أجل حصر تأثيراتها، كالتغيرات المناخية على سبيل المثال.

واعتبارا أن التردي المتنامي للتراث الطبيعي والثقافي هو حقيقة، يترتب عنها الإتلاف المستمر للبيئة والصحة وجودة عيش المواطنين المغاربة إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة في هذا الشأن.

واعتبارا لالتزام المغرب ومساهمته الفعالة في المجهودات المبذولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي بشكل عام، وإسهامه في تنفيذ تصريح ريو وتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية التي رسمتها منظمة الأمم المتحدة وفي

التعاون جنوب–جنوب، ونظرا لانخراطه في عدد من الاتفاقيات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية ومحاربة التصحر ولمساهمته في تحسين الحكامة البيئية الدولية.

وحيث أنه يتعين أن يتم ضمن هذا الميثاق، تحديد الحقوق والواجبات إزاء البيئة، وكذا مبادئ وقيم التنمية المستدامة من أجل ضمان هذه الحقوق والقيم وحمايتها بشكل أفضل ضد أي إخلال.

وحيث أنه ينبغي إدراج ممارسة المسؤوليات ضمن إنعاش التنمية المستدامة عن طريق ربط الرقي الاجتماعي والرخاء الاقتصادي بحماية البيئة، وذلك في إطار احترام الحقوق والواجبات والمبادئ والقيم المنصوص عليها في هذا الميثاق.

وحيث أن تحقيق أهداف هذا الميثاق، وإن كان يقع بالدرجة الأولى على عاتق السلطات العمومية، فإن كل شخص ينبغي أن يكون على وعي بالتزاماته وبالجزاءات المترتبة عن إخلاله بها.

ويهدف هذا الميثاق الذي يجسد رغبة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2009 إلى :

- خلق دينامية جديدة وإعادة التأكيد على أن المحافظة على البيئة ينبغي أن يشكل الانشغال الدائم لعموم المغاربة في مسلسل التنمية المستدامة للمملكة؛
- التذكير بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والبيئة، والتي يعد تطبيقها حاسما لأجل تدعيم المقومات الاقتصادية للمملكة؛
- تحديد، على ضوء ما سبق، المسؤوليات الفردية والجماعية لعموم المغاربة من أجل تعبئتهم كل حسب النشاط الذي يزاوله.

الفصل الأول : الحقوق المضمونة والواجبات

الحقوق المرتبطة بالبيئة

لكل شخص الحق في العيش في بيئة سليمة، تضمن له الأمن والصحة والرخاء الاقتصادي والرقي الاجتماعي، وحيث تتم المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وجودة العيش.

ضمان الحقوق

يضمن هذا الميثاق الحقوق التي ينص عليها.

الواجبات إزاء البيئة

يقع على عاتق كل شخص، طبيعي أو معنوي، واجب الحماية والمحافظة على وحدة البيئة، وضمان استمرار التراث الطبيعي والثقافي، وتحسين الصحة وجودة العيش.

الفصل الثاني : مبادئ وقيم

التنمية المستدامة

ينبغي أن تشكل التنمية المستدامة قيمة أساسية للمجتمع المغربي. وتندرج ضمن التنمية المستدامة القيم والمبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق.

الرقي الاجتماعي

إن الرقي الاجتماعي للأمة، الذي هو مكون من مكونات التنمية المستدامة، لا ينفصل عن حماية البيئة.

إن هذا الرقي يقوم بصفة خاصة على التضامن الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال وعلى التضامن المجالي كما يقوم على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وعلى تكوين الشباب وتنمية الجماعات المحلية.

المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وتثمينه

إن تراث الأمة الطبيعي والثقافي، الذي يعكس الهوية الوطنية، تنبغي المحافظة عليه مع مراعاة تنوعه وهشاشته. كما يتعين تنميته لضمان ديمومته.

التربية والتكوين

طبقا لمقتضيات هذا الميثاق، تتحقق التربية بواسطة برامج للتحسيس، ووحدات دراسية ملائمة، وبواسطة التكوين في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

المحافظة على البيئة و حمايتها

تشمل المحافظة على البيئة وحمايتها جوانب معيارية ووقائية وعلاجية وردعية.

تبادل الوسائل

يتعين على السلطات العمومية والبرلمانيين والمنتخبين المحليين وكذا المقاولات الخاصة، إدراج المكون البيئي ضمن برمجة وتنفيذ السياسات المتشاور حولها، بشكل يضمن حماية البيئة والمحافظة عليها، ويؤمن تنمية مستدامة في استغلال الموارد واستعمال مجالات التراب الوطني.

الولوج إلى المعلومة

يتعين احترام الولوج إلى المعلومة المرتبطة بالبيئة، المتوفرة لدى كل شخص لضمان تحقيق أهداف هذا الميثاق.

المشاركة

يضمن هذا الميثاق المشاركة في مسلسل اتخاذ القرارات الذي تنهجه المؤسسات العامة والخاصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

البحث–التنمية

يتم تشجيع البحث–التنمية وكذا نشر وتثمين نتائجه من أجل الحث على الابتكار العلمي وتشجيع التكنولوجيات الملائمة للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

الإنتاج و الاستهلاك المسؤولين

يتعين أن تكون أنماط الإنتاج والاستهلاك مسؤولة بفضل اقتصاد يتسم بالفعالية والأداء الجيد، والابتكار، وبالحرص على الحفاظ على البيئة.

الاحتياط

ينبغي اعتماد مقاربة الاحتياط إزاء الأخطار الإيكولوجية والمجتمعية غير المعروفة بشكل كاف، بواسطة خبرات تتيح معرفة جيدة بهذه الأخطار وتقييمها، بغية اتخاذ التدابير الملائمة.

الوقاية

إن اعتماد مقاربة الوقاية من الأضرار التي يمكن لكل الأنشطة أن تلحقها بالبيئة أمر ضروري. وتتطلب هذه المقاربة تقييما دوريا للتأثيرات والأخطار واتخاذ تدابير لمحوها أو للتخفيف منها.

المسؤولية

يتعين على أي شخص يلحق ضررا بالبيئة أن يقوم بإصلاح الضرر الذي ارتكبه، كما عليه، عند الاقتضاء، أن يعيد الأماكن المتضررة إلى حالتها الأولى، وذلك طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الفصل الثالث : التزامات

يتعين على السلطات العمومية تدعيم العدة التشريعية والتنظيمية الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة وكذا ميكانزمات تنفيذها وتتبعها ومراقبتها .

تلتزم الجماعات المحلية باتخاذ تدابير وقرارات متشاور حولها من شأنها ضمان حماية البيئة والمحافظة عليها في دائرة نفوذها الترابي .

كما يتعين عليها وضع وتنفيذ برامج مندمجة تضمن دوام الموارد الطبيعية والثقافية .

يتعين على المجتمع المدني ولا سيما المنظمات غير الحكومية، المساهمة في التحمل المجتمعي لتكاليف التنمية المستدامة وحماية البيئة والمحافظة عليها .

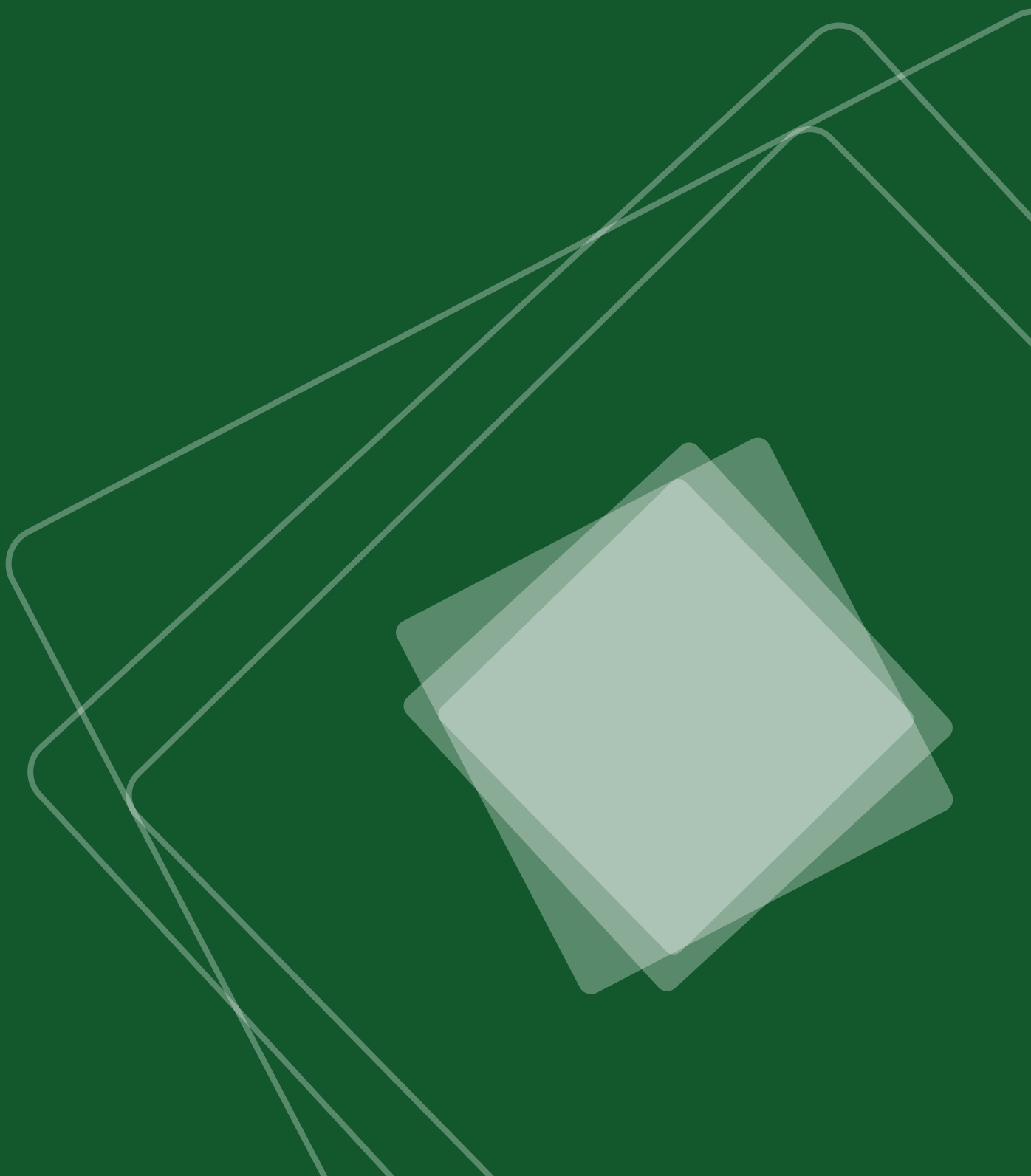

المحور الثاني

اللقاءات التشاورية الجهوية

أولا : جدول وسير اللقاءات

اعتمدت الحكومة في تدبيرها لمسلسل إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستديمة على مقاربة تشاركية وتشاورية على المستويين الوطني والجهوي، وذلك بتنظيم سلسلة من اللقاءات الجهوية بربوع المملكة، بتعبئة ومشاركة للسلطات الإدارية الإقليمية والجهوية، وبحضور السادة ولاة وعمال صاحب الجلالة،كما ساهم في إنجاحها كل الفعاليات والمتدخلين من منتخبين وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وكفاءات وخبراء وذلك عبر نقاشات ومداخلات تدل وبالملموس استحضار الجميع للمشاكل البيئية والتغيرات المناخية ومدى تأثيرها السلبي على مواردنا الطبيعية وتراثنا الحضاري.

وقد ترأس السيد الوزير الأول مراسيم انطلاق المسلسل التشاوري الجهوي، يوم 14 يناير 2010، حيث ألقى بهذه المناسبة كلمة، أكد من خلالها على أن المبادرة الملكية السامية، لإعداد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، جاءت كدعامة أساسية لتعزيز التوجه البيئي الهام الذي تشهده المملكة وإعطاءه بعدا مجتمعيا لكونه إجراء يجعل في صلب مبادراته ضمان صحة وسلامة الأجيال الحالية واللاحقة.

وقد همت هذه اللقاءات جل جهات المملكة وفق البرنامج التالي :

الجهة	مقر اللقاء	التاريخ
الرباط-سلا-زمور-زعير	الرباط	18-19 يناير 2010
طنجة-تطوان	طنجة	19-20 يناير 2010
واد الذهب-لكويرة	الداخلة	20-21 يناير 2010
تازة-الحسيمة-تاونات	الحسيمة	25-26 يناير 2010
الغرب-الشراردة-بني حسن	القنيطرة	26-27 يناير 2010
العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	العيون	27-28 يناير 2010
الجهة الشرقية	وجدة	1-2 فبراير 2010
الشاوية-ورديغة	سطات	2-3 فبراير 2010
كلميم-السمارة	كلميم	3-4 فبراير 2010
فاس-بولمان	فاس	8-9 فبراير 2010
تادلة-أزيلال	بني ملال	9-10 فبراير 2010
سوس-ماسة-درعة	أكادير	10-11 فبراير 2010
مكناس-تافيلالت	مكناس	15-16 فبراير 2010
مراكش-تانسيفت-الحوز	مراكش	16-17 فبراير 2010
دكالة-عبدة	آسفي	17-18 فبراير 2010
الدارالبيضاء الكبرى	الدارالبيضاء	16-17-18 مارس 2010

وقد استهلت الجلسات الافتتاحية بكلمات للسادة الوزراء أكدوا من خلالها على :

- التحديات والرهانات البيئية على المستويين الوطني والدولي؛
- التذكير بما جاء في التصريح الحكومي الذي اعتبر البعد البيئي من ركائز التنمية؛
- التذكير بأهم البرامج المرتبطة بالمجال البيئي وحماية التراث الطبيعي والتاريخي؛
- المقاربة الاستشارية والتشاركية المعتمدة في مسلسل الحوار حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- المرتكزات التي تشكل المقاصد العليا للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- دعوة المشاركين لإغناء مشروع الميثاق وإبراز التحديات والمعيقات الأساسية للتنمية المستدامة واقتراح الإجراءات الملائمة لمواجهتها.

وتلا ذلك تقديم مداخلتين :

المداخلة الأولى : «الوضع البيئي والتنمية المستدامة بالجهة»

وقد همت المحاور التالية :

- معطيات عامة حول الجهة (البنيات التحتية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، الموارد الطبيعية، التنوع البيولوجي...)؛
- المشاكل البيئية وانعكاساتها على الصحة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وجودة الحياة؛
- أهم البرامج والمشاريع المندمجة التي تهدف إلى إرساء تنمية مستدامة؛
- الآفاق المستقبلية للتنمية الجهوية المستدامة .

المداخلة الثانية : «عناصر مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة»

وقد تناولت المحاور التالية :

- السياق العام الوطني الذي جاء فيه الميثاق؛
- المنهجية التي تم اعتمادها لصياغة المسودة الأولى لهذا المشروع؛
- أهداف الميثاق ومرتكزاته؛
- المبادئ والقيم؛
- الحقوق والواجبات الأساسية؛
- الالتزامات والمسؤوليات الأساسية .

وانصبت النقاشات حول الشأن البيئي من داخل أربع ورشات، وهي كالتالي :

- ورشة الصحة والبيئة؛
- ورشة الحفاظ المستدام على الأوساط الطبيعية؛
- ورشة التنمية المستدامة بالجهة؛
- ورشة دور الفاعلين المحليين في تقييم وحماية البيئة .

إضافة ورشتين للقاء جهة الدارالبيضاء الكبرى وهي :

- ورشة جودة الهواء؛
- ورشة المحافظة على البيئة في القطاع الصناعي .

وقد ثمنت هذه اللقاءات المبادرة الملكية لإعداد الميثاق، وعبر المشاركون عن استعدادهم للمشاركة الفعلية والفاعلة للانخراط في هذا المشروع الاستراتيجي التنموي الهام، وعن رغبتهم في اغناء بنود الميثاق، واعتباره مرجعا للنهوض بالشأن البيئي ببلادنا، مع مراعاة الخصوصيات المجالية، الطبيعية والحضارية .

وهكذا، يمكننا تصنيف التوصيات الصادرة عن هذه اللقاءات إلى :

أ . توصيات حول تدابير الحكامة؛

ب . توصيات حول الأوساط الطبيعية؛

ج . توصيات حول الإجراءات المواكبة .

وفي ختام أشغال كل ملتقى جهوي، ترفع برقية ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

ثانيا : التوصيات على مستوى الجهات

جهة الرباط-سلا-زمور-زعير

ركزت التدخلات على أهم القضايا البيئية بأبعادها الجهوية والمحلية، خصوصا تلك المرتبطة بتدهور جودة الهواء والغطاء النباتي والغابات وسوء تدبير النفايات الصلبة، خصوصا الطبية والخطيرة، كما تطرقت إلى ظروف عيش ساكنة الجهة.

وقد أسفرت هذه التدخلات على مجموعة من التوصيات تتمثل في البيانات التالية :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير

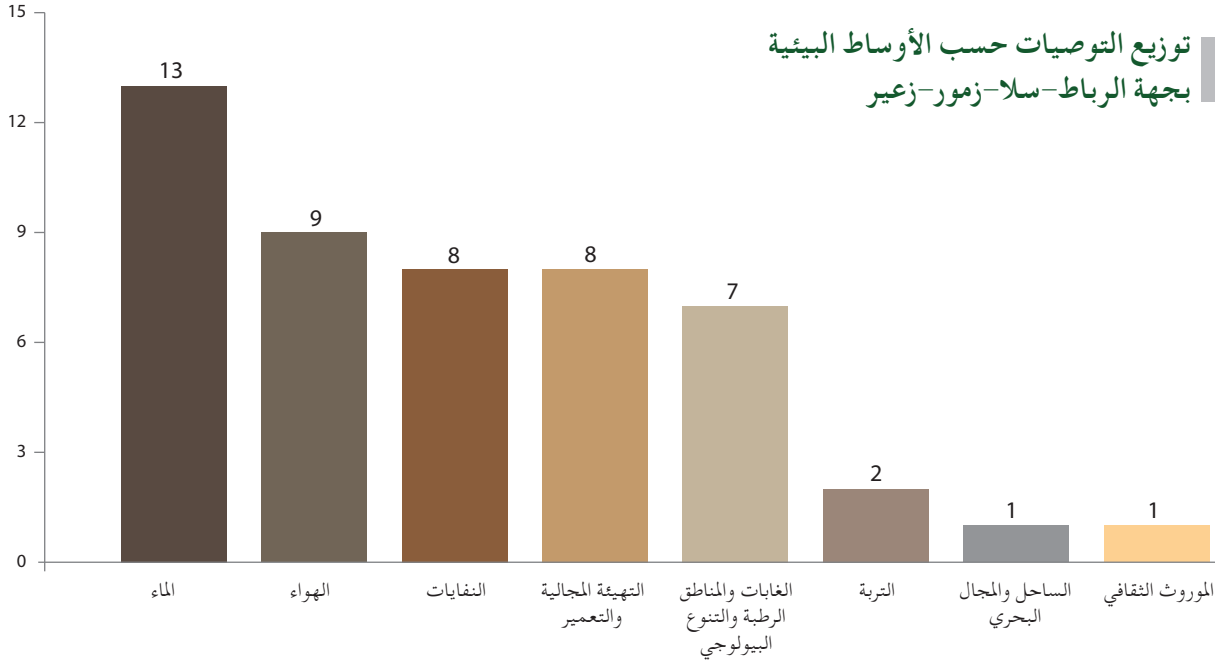

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير

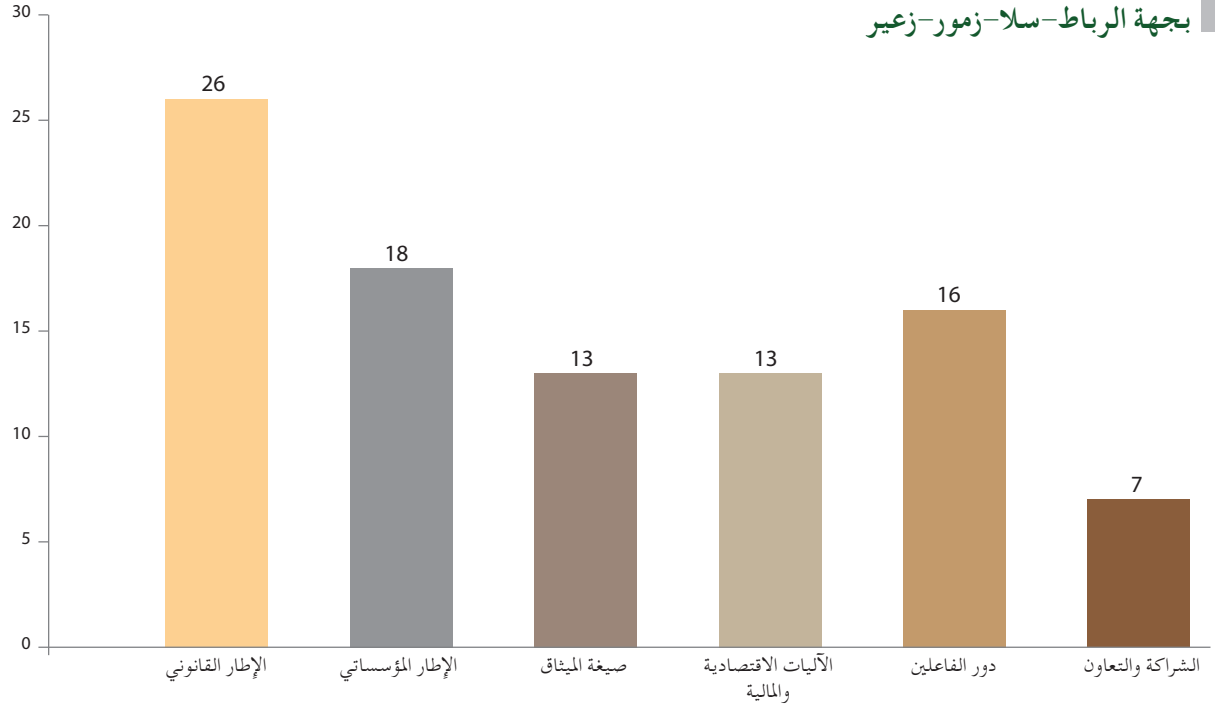

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة
بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير

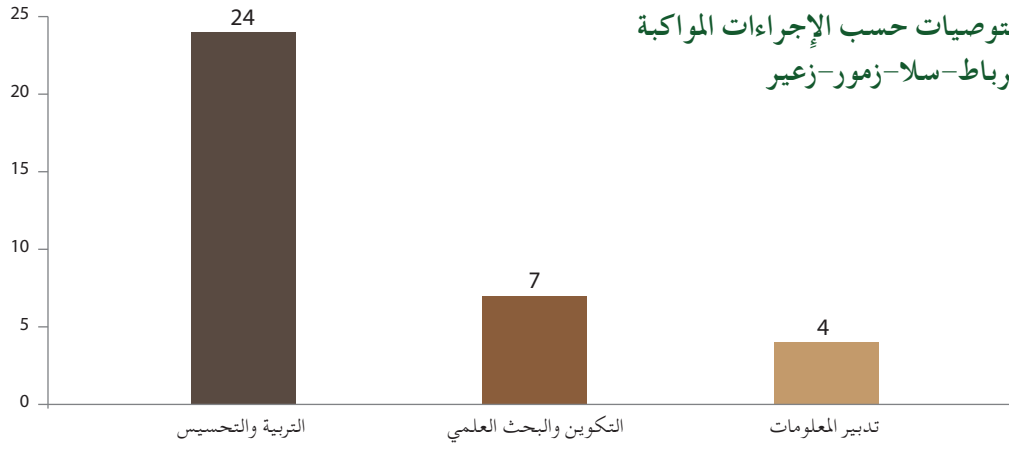

ويمكن تلخيص هذه التوصيات في النقط الأساسية التالية:

- مصاحبة الميثاق الوطني ببرامج ومخططات عمل ميدانية محلية؛
- اعتماد آليات اقتصادية ومالية مشجعة على الاستثمار في المجال البيئي؛
- إحداث تمثيليات لقطاع البيئة على المستوى الإقليمي؛
- دعم المجلس الجهوي للبيئة؛
- اعتماد المقاربة المجالية في السياسات والبرامج البيئية مع إعطاء الأهمية للمناطق النائية والمهمشة؛
- تقوية دور الفاعلين المحليين من أجل القضاء على دور الصفيح والسكن العشوائي؛
- خلق مراصد إقليمية للبيئة لتعزيز متابعة البيئة المحلية وإنجاز المشاريع البيئية؛
- تسريع إحداث المرصد الجهوي للبيئة يتوفر على جميع الإمكانيات البشرية والمادية؛
- تسريع الولوج إلى المعلومة؛
- إحداث صندوق جهوي للتنمية البيئية.

■ جهة طنجة-تطوان

ركزت التدخلات على أهم الانشغالات البيئية بالجهة، خصوصا تلك المتعلقة بتدهور الساحل والمجال الغابوي وضعف الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية في الوسط القروي.

أسفرت هذه التدخلات على مجموعة من التوصيات تتمثل في البيانات التالية:

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية
بجهة طنجة-تطوان

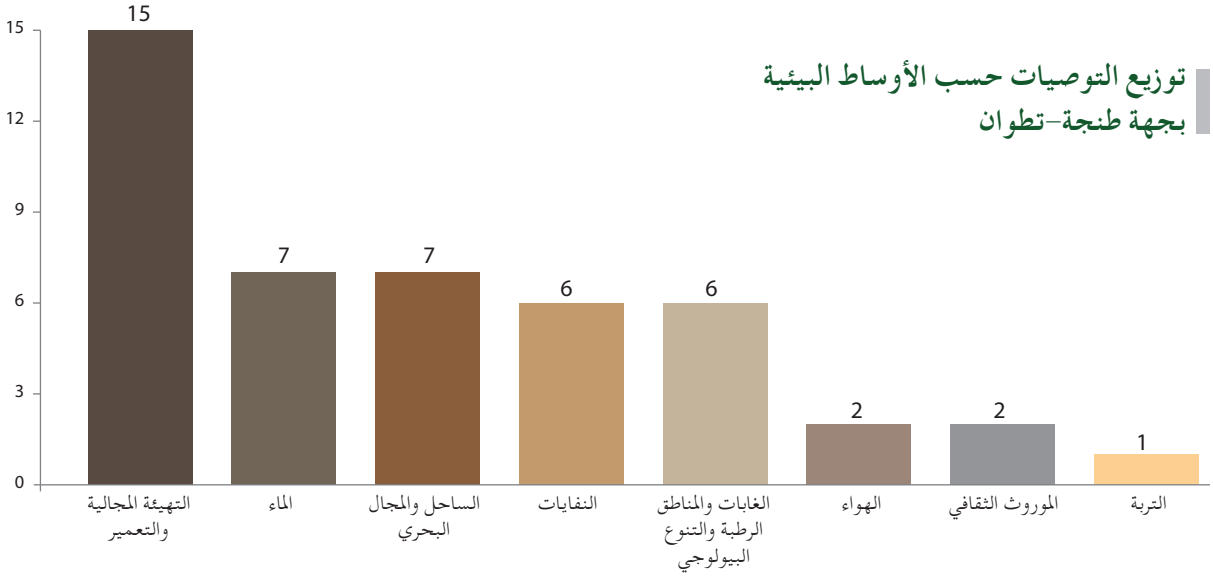

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة طنجة-تطوان

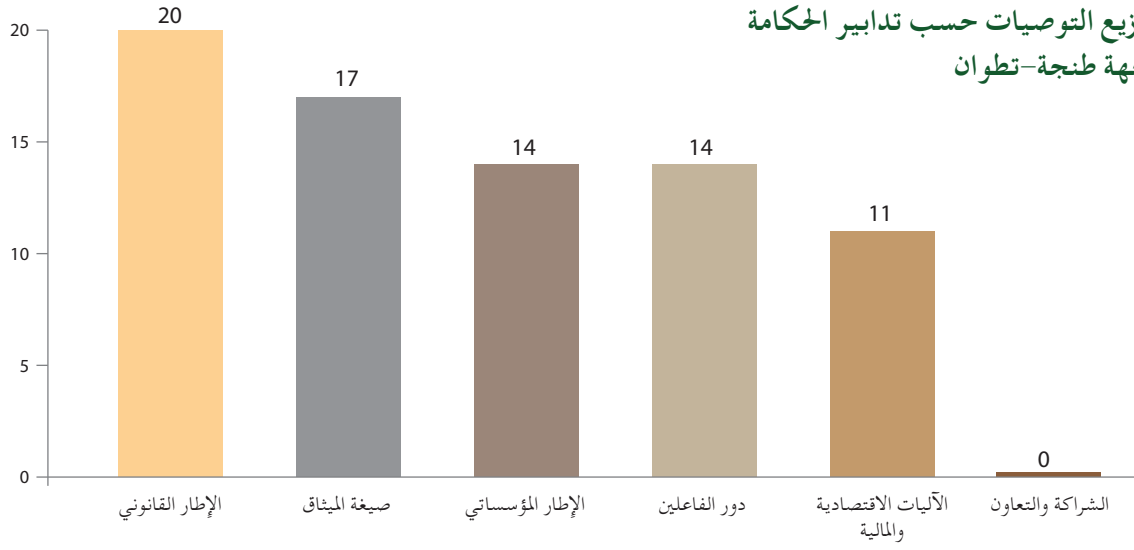

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة طنجة-تطوان

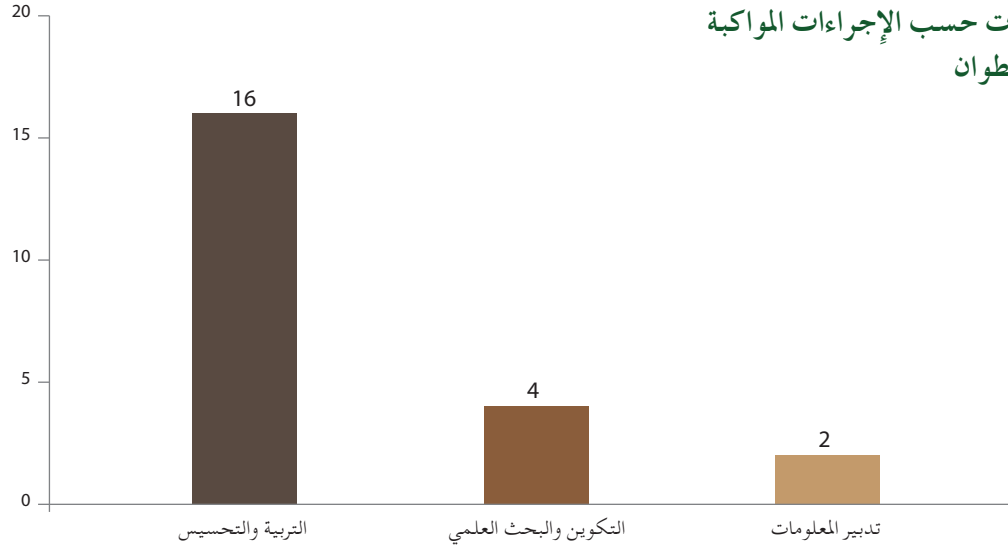

وقد ركزت التوصيات على ما يلي :

- ضرورة التنسيق بين المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية فيما يخص تدبير القضايا البيئية؛
- وضع آليات لتنفيذ برامج المذكرة 21 الخاصة بمدينة طنجة؛
- خلق شبكة لوسائل النقل النظيفة بطنجة؛
- ضرورة احترام المشاريع الاستثمارية في المجال الصناعي والسياحي والخدماتي لدفتر التحملات المرتبط بحماية البيئة؛
- تنويع اقتصاديات الساكنة المجاورة للغابات بخلق أنشطة مدرة للربح، وتسهيل ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية وإرساء بنية تحتية لفك العزلة؛
- وقف زحف العمران على الغابات المجاورة للمدار الحضري؛
- مراقبة التلوث الناتج عن حاملات المواد الخطيرة التي تمر عبر مضيق جبل طارق؛
- منع رمي النفايات والمياه العادمة في البحر دون معالجة؛
- تشجيع تربية الأحياء البحرية للأنواع المهددة بالانقراض؛

- خلق محميات بحرية؛
- عقلنة استغلال الثروة البحرية مع احترام فترات الراحة البيولوجية بالمنطقة الشمالية؛
- احترام تصاميم التهيئة في مجال المساحات الخضراء؛
- إحداث مطارح مشتركة بين عدة جماعات؛
- إحداث خرائط للتلوث؛
- حماية الوديان والأنهار من المياه العادمة والصناعية والتفكير في إمكانية معالجتها وتصفيتها؛
- الاستعمال المعقلن للأسمدة الفلاحية؛
- تأهيل الموارد الطبيعية والحفاظ عليها؛
- خلق توازن بين الحاجة للتعمير والحفاظ على البيئة؛
- إدماج البعد البيئي في مخططات التنمية الخاصة بالجماعات المحلية؛
- الحفاظ على المدن العتيقة؛
- إعادة النظر في طرق اختيار المواقع الخاصة بالمناطق الصناعية، وتخصيص مناطق لاستقبال الصناعات الملوثة لتسهيل التحكم فيها؛
- إعداد تقارير دورية عن الحالة البيئية.

■ جهة وادي الذهب-لكويرة

باعتبار مدينة الداخلة تقع على ضفاف خليج متميز ذي أهمية إيكولوجية وبيولوجية مصنف ضمن اتفاقية «رامسار»، وتحتضن الغالبية العظمى لساكنة الجهة، وتستقطب القسط الأكبر من الاستثمارات، وتتمركز فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمات، فإن نظامها البيئي أضحى هشا، مما يستلزم التفكير الجاد فيما يلي:

- تدهور التنوع البيولوجي من خلال الاستغلال المفرط للأصناف النباتية والحيوانية؛
- الرعي الجائر وعدم مراقبة تنقل القطعان و تعاقب سنوات الجفاف؛
- الترامي على الملك العمومي البحري؛
- مشكل قذف المياه المستعملة المنزلية والصناعية دون معالجة مما يشكل خطرا على خليج الداخلة؛
- تهيئة الخليج دون الأخذ بعين الاعتبار هشاشة نظامه الفريد والمتميز؛
- رداءة وملوحة الماء الشروب الشيء الذي يستدعي معه اتخاذ إجراءات استعجالية لتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب.

وتبين الرسوم البيانية التالية توزيع التوصيات المنبثقة عن هذا اللقاء التشاوري الجهوي:

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة وادي الذهب-لكويرة

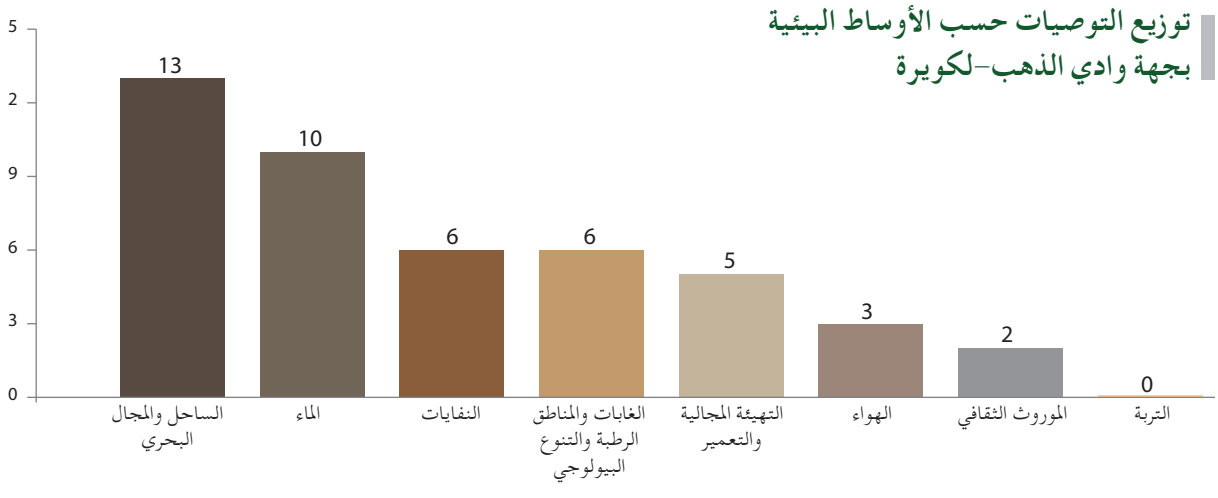

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة وادي الذهب-لكويرة

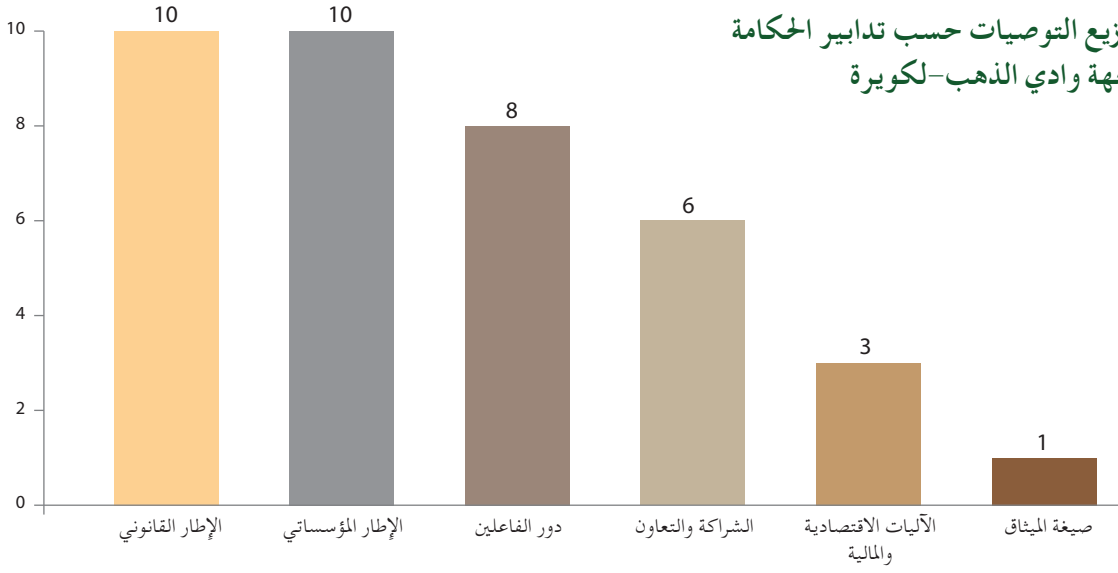

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة وادي الذهب-لكويرة

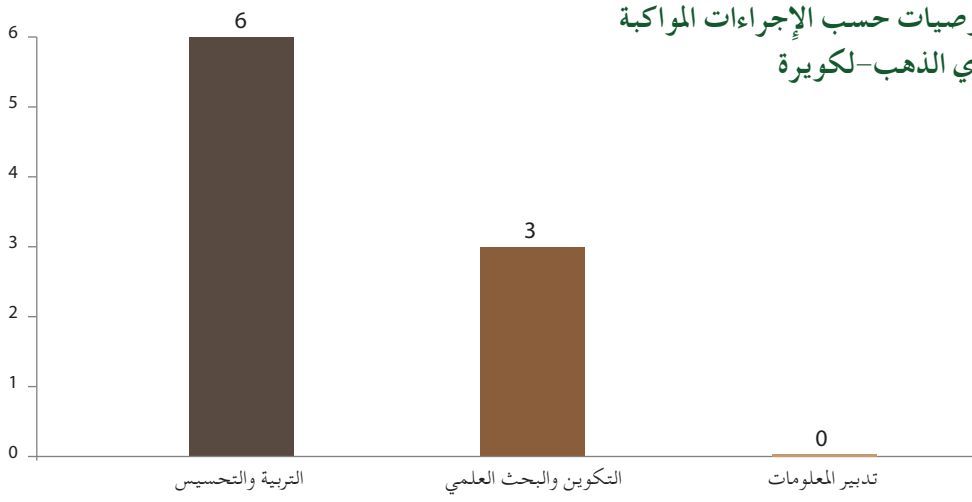

واعتبارا لما سبق فقد دعا المشاركون إلى :

- تكثيف حملات تواصلية وتحسيسية على صعيد الجهة للتعريف بمقتضيات الميثاق؛
- القيام بدراسات تتعلق بجرد وتصنيف المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية بالجهة وتشجيع البحث العلمي في مجال حمايتها وتطويرها؛
- إعداد دراسة حول هشاشة خليج وادي ا لذهب؛
- إنجاز المخطط المديري الجهوي لاستغلال المقالع؛
- تأهيل المقالع المتخلى عنها وإعادتها إلى وضعها الطبيعي؛
- التعجيل باستكمال الدراسات المتعلقة بالحجم الاحتياطي المائي الجوفي بالجهة ووضع مخطط لوقايته؛
- تشجيع استعمال الطرق العصرية في الري؛
- تثمين المنتوجات البحرية والفلاحية على مستوى الجهة؛
- دراسة إمكانية إنشاء ميناء أطلسي من أجل استغلال الإمكانية الإضافية لأسماك السطح وتفادي تلوث الخليج؛
- خلق مرصد جهوي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- إحداث صندوق جهوي لدعم برامج البيئة والتنمية المستدامة؛
- دعم وتشجيع الجمعيات المهتمة بالمجال البيئي؛

• خلق مراكز للتكوين في مختلف المجالات البيئية؛
• خلق شراكة مع أكاديمية التعليم بالجهة لإدماج البعد البيئي في الأنشطة التربوية.

■ جهة تازة-الحسيمة-تاونات

يتسم الوضع البيئي بهذه الجهة بهشاشة منظوماته وأوساطه الطبيعية وقد تم التركيز على مجموعة من المشاكل يمكن إجمالها فيما يلي:

• تدهور الساحل؛
• اجتثاث الغابة؛
• تلوث المياه السطحية الناتج عن مرج الزيتون.

وقد أسفرت المشاورات عن مجموعة من التوصيات تتمثل في البيانات التالية:

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة تازة-الحسيمة-تاونات

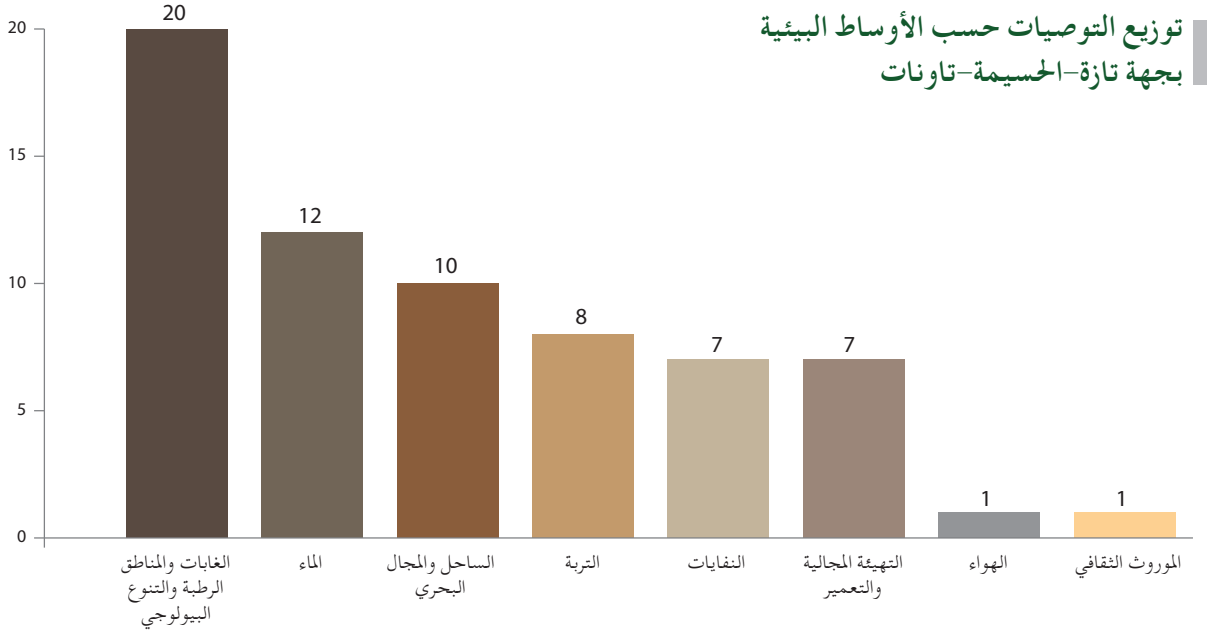

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة تازة-الحسيمة-تاونات

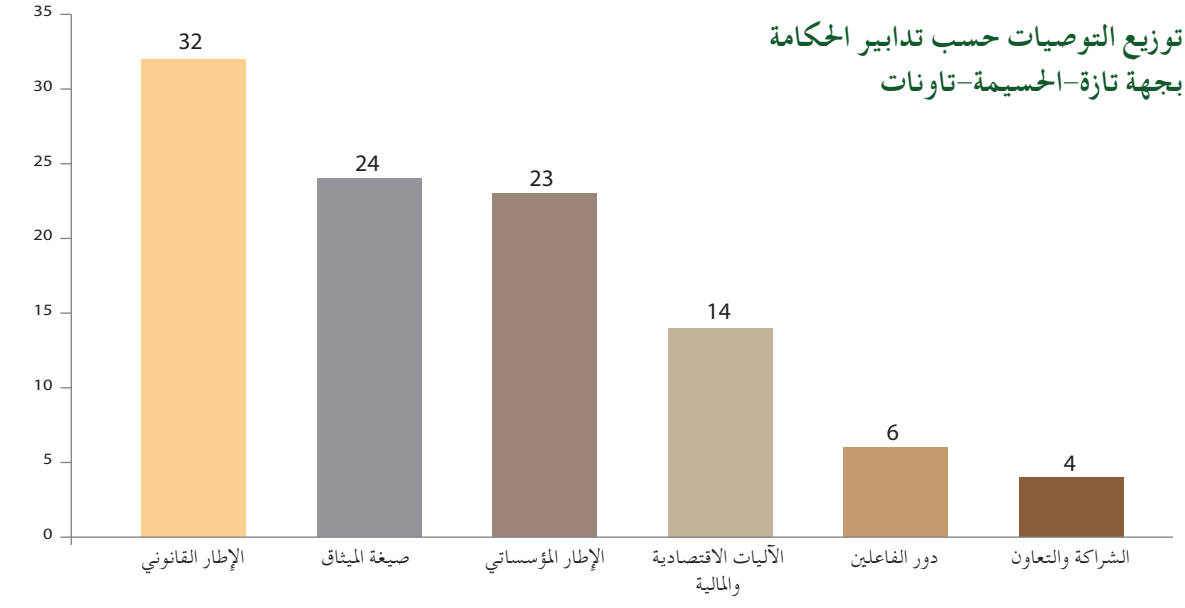

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة تازة-الحسيمة-تاونات

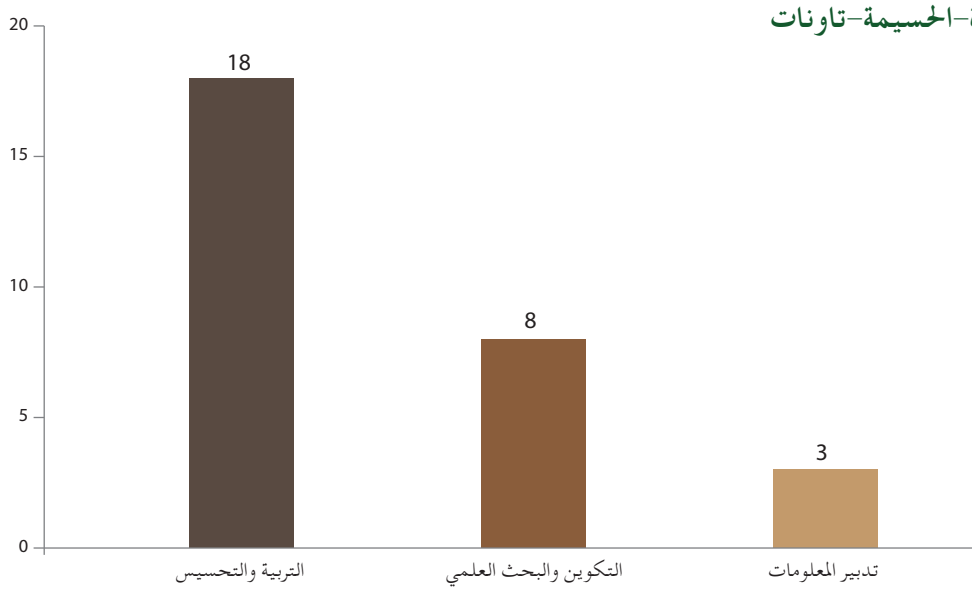

ويمكن إجمال هذه التوصيات فيما يلي :

- التأكيد على ضرورة توفير المعلومة وتحديد المسؤولية بشأن مبدأ الولوج إليها؛
- تفعيل الميثاق عبر خلق لجن محلية للبيئة ووضع ميثاق جهوي ومحلي؛
- إحداث المرصد الجهوي للبيئة مع ضرورة إشراك المجتمع المدني وباقي الفاعلين؛
- إحداث وتفعيل المجالس الإقليمية للبيئة؛
- إحداث لجنة علمية لتحديد العلاقة بين التلوث والصحة؛
- تفعيل الميثاق الجماعي بخصوص مقتضيات إحداث لجان بيئية؛
- اعتماد آليات اقتصادية ومالية مشجعة على الاستثمار في المجال البيئي؛
- إحداث صندوق جهوي للتنمية البيئية؛
- اعتماد تدابير تحفيزية للاقتصاد الأخضر؛
- خلق تنافسية في المجال البيئي بين الأحياء والمؤسسات؛
- تنظيم ورشات تعليمية نموذجية وعملية لتفعيل دور الجماعات في حماية البيئة؛
- تعزيز التحسيس والتوعية بمخاطر التلوث؛
- تقوية قدرات الجمعيات والجماعات المحلية (التكوين-الدعم المالي)؛
- تشجيع البحث العلمي للمحافظة على الثروات الطبيعية والاقتصاد وترشيد استعمال الطاقة؛
- مصاحبة الميثاق الوطني ببرامج ومخططات عمل محلية ميدانية؛
- إيجاد بدائل لحطب التدفئة للحفاظ على الغابة؛
- وضع تصاميم محلية للتخلص من النفايات .

■ جهة الغرب-اشراردة-بني حسن

تميزت أشغال اللقاء التشاوري الجهوي الذي شهدته هذه الجهة بطرح أهم الانشغالات البيئية والمتمثلة أساسا في :

- التدهور الذي تعرفه غابة المعمورة؛
- تلوث مياه واد سبو؛
- الكوارث الطبيعية وخاصة منها الفيضانات؛
- الاستغلال المفرط والعشوائي للرمال الساحلية.

أسفرت هذه التدخلات على مجموعة من التوصيات :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة الغرب-اشراردة-بني حسن

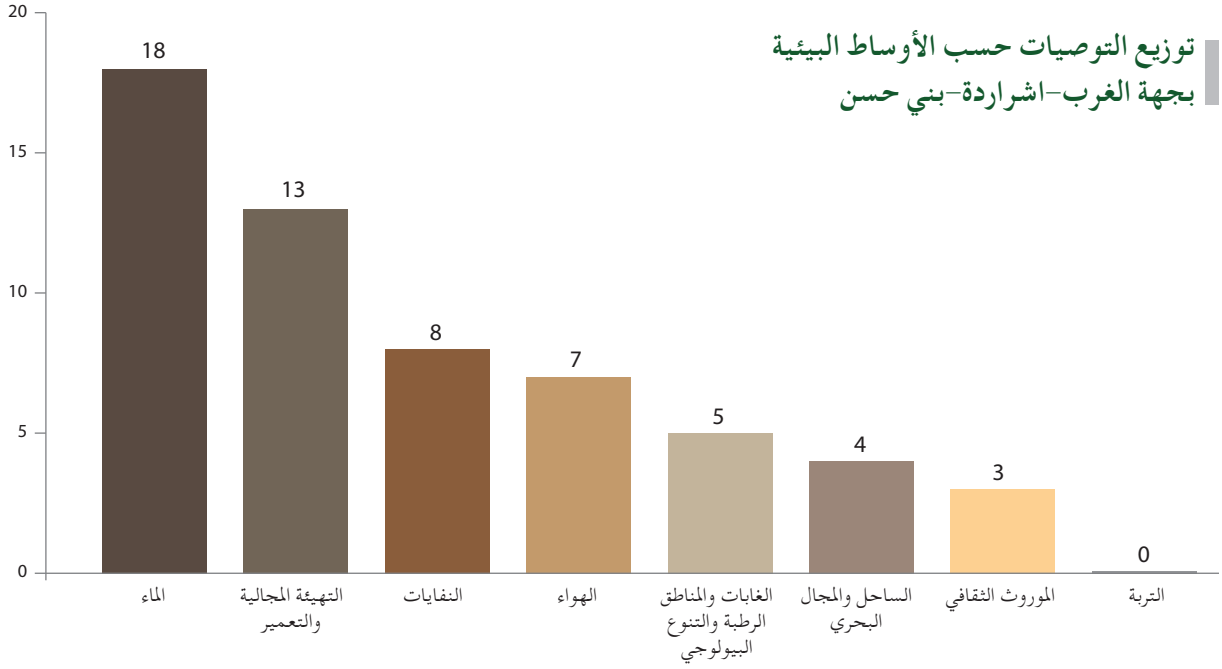

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة الغرب-اشراردة-بني حسن

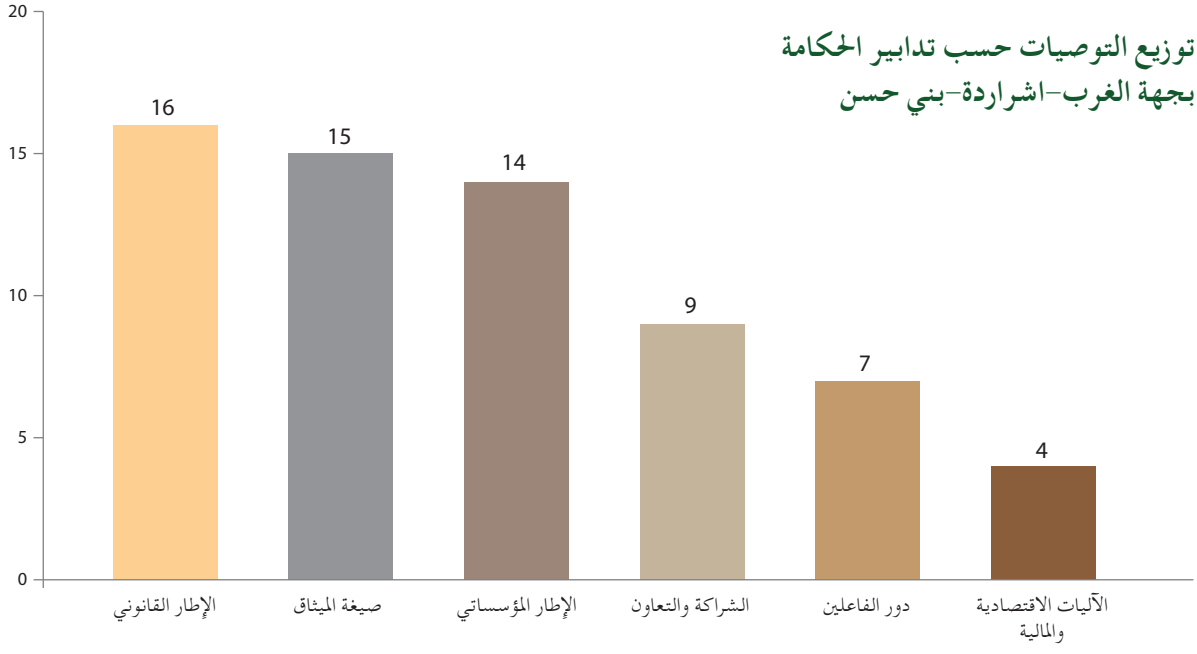

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة الغرب-اشراردة-بني حسن

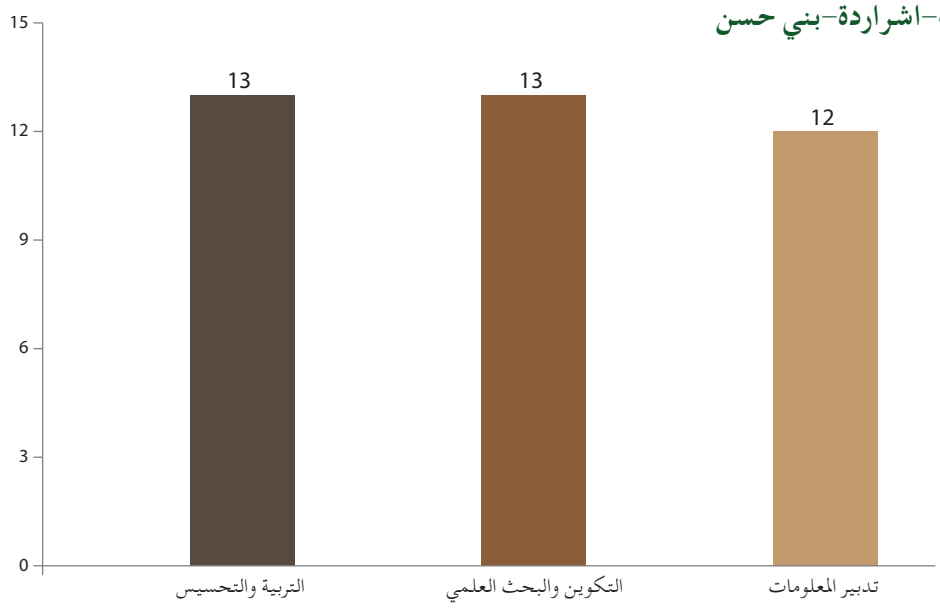

وقد نجمل هذه التوصيات فيما يلي :

- إحداث المراصد الجهوية للبيئة حتى تشكل أداة مرجعية لمساعدة المتدخلين المحليين في تدبير الشأن البيئي وتسهيل الولوج إلى المعلومة البيئية؛
- التأكيد على الدور الأساسي للجماعات المحلية في تدبير وحماية البيئة وضرورة تدعيم وسائلها وقدراتها؛
- مراعاة كلفة تدهور البيئة والحث على إيجاد الآليات الاقتصادية والمالية الملائمة لمواجهة هذا التدهور، وتشجيع الاستثمار في مجال البيئة؛
- تعزيز الإجراءات الوقائية والعلاجية وتسريع وتيرة تنفيذ البرامج البيئية موضوع الاتفاقيات الموضوعاتية في مجال البيئة كتأهيل وتحسين تدبير النفايات المنزلية والصناعية والخطرة لما تسببه من أخطار صحية؛
- تعميم المطارح المراقبة وإغلاق المطارح العشوائية وكذا معالجة المياه العادمة ومحاربة التلوث بنهر سبو وتحسين جودة الهواء؛
- بناء سدود جديدة لحماية المنطقة من الفيضانات؛
- محاربة كل أشكال التلوث السائلة والصلبة والغازية وكذلك تعميم المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية والمساجد؛
- تعميم دراسات التأثير على البيئة على جميع المشاريع التنموية وتتبع مدى احترام مقتضيات هذه الدراسات بعد إنجاز المشروع؛
- ضرورة إحداث موقع الكتروني بالجهة يخصص للمعطيات البيئية لتسهيل الوصول للمعلومات ويتضمن كذلك نتائج البحوث الجامعية؛
- إعداد دليل خاص بتدبير البيئة بالجهة، وخرائط رقمية لاستغلال المجال؛
- إدماج البيئة في المناهج التربوية مع التأكيد على مراعاة الخصوصيات الجهوية في هذه المناهج والبرامج وإدماج البعد البيئي في الموعظة الدينية؛
- التأكيد على ضرورة مباشرة عمل تواصلي عبر وسائل الإعلام خصوصا منه المرئي بشأن المحافظة على البيئة وتحسين إطار عيش السكان مع التأكيد على أهمية توعية وتأطير الفلاحين فيما يتعلق بالتدبير المعقلن للمواد الكيماوية للحد من أثارها السلبية على الموارد الطبيعية والصحة؛
- إشراك كل الفاعلين في تدبير الشأن البيئي كالقطاع الصناعي والمؤسسات الجامعية؛

• خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي لضمان بيئة سليمة، كتشجيع الجمعيات التي تنشط في هذا المجال خاصة جمعيات الأحياء وخلق شبكات لهذه الجمعيات وذلك لضمان فعالية أكبر في العمل البيئي المحلي؛

• اعتماد مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمرجعية في بلورة مشاريع التنمية المستدامة، وتهييء مذكرات 21 المحلية على مستوى الجهة؛

• تشجيع البحث العلمي على مستوى الجهة واستثمار نتائج البحوث العلمية والأكاديمية في مجال البيئة.

■ جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء

تتمثل أهم الانشغالات البيئية بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء في:

• النقص الحاصل في التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة؛

• ارتفاع نسبة الملوحة والروائح الكريهة في الماء الشروب؛

• انعدام التوازن بين التهيئة الحضرية والمحافظة على البيئة.

وتلخص الرسوم البيانية التالية التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا اللقاء التشاوري:

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء

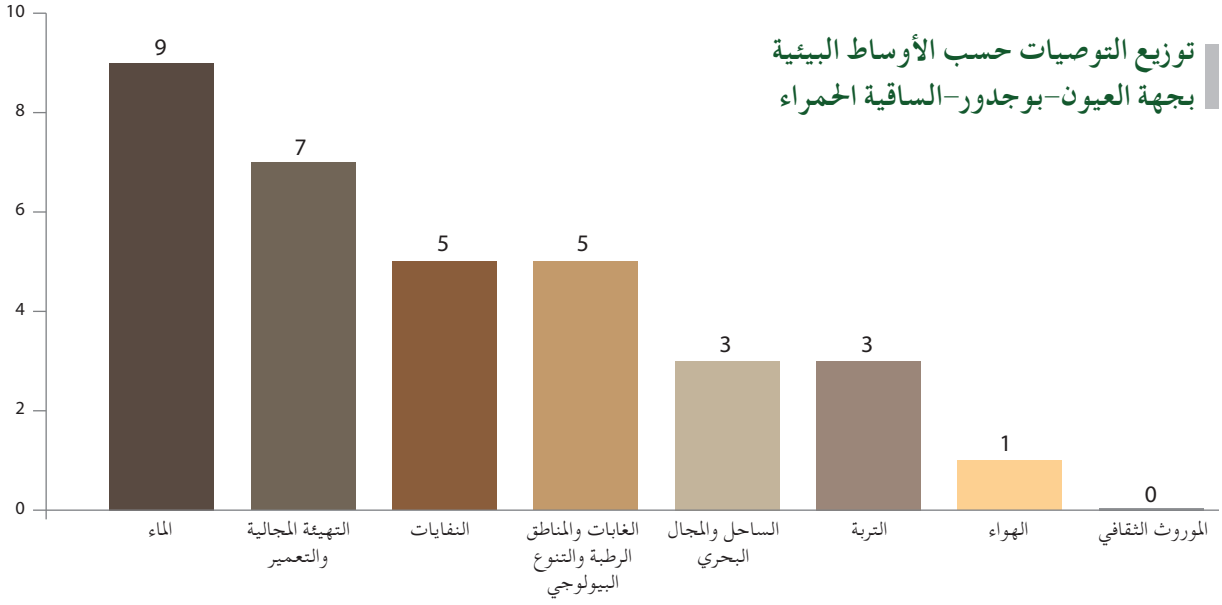

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء

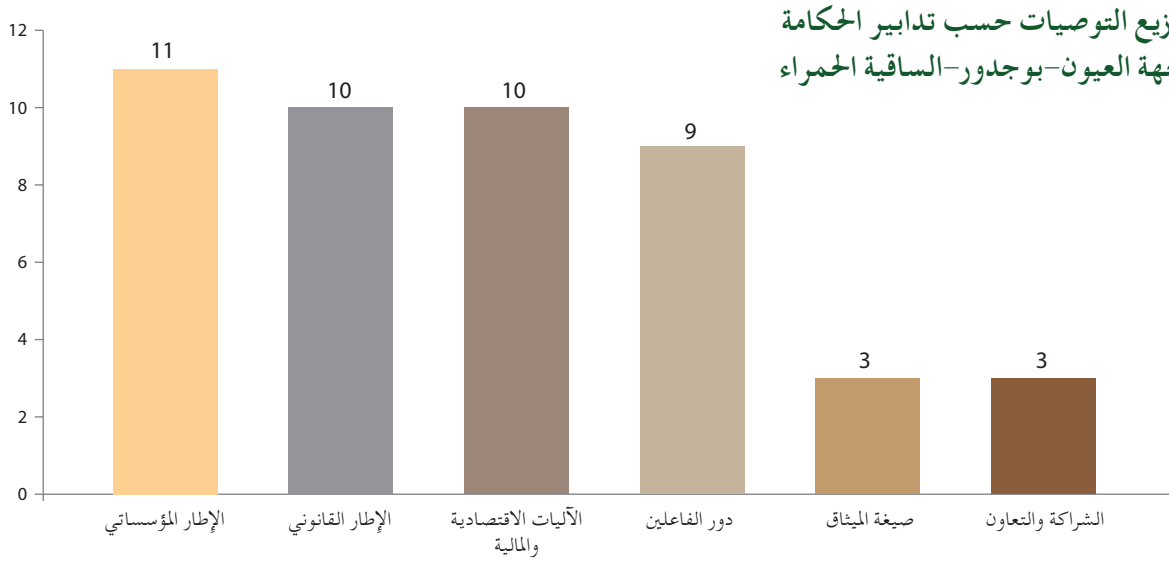

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء

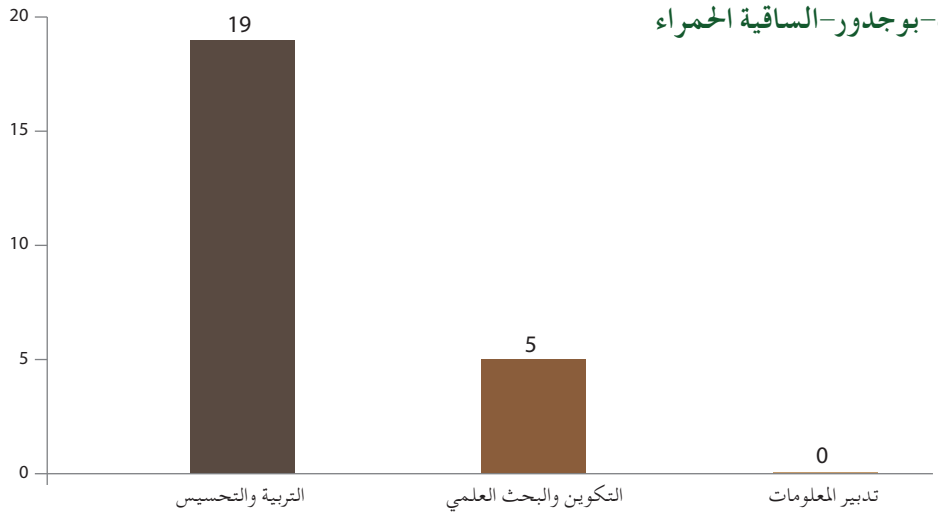

وجاءت اهم التوصيات كالتالي :

- تفعيل دور الجماعات المحلية في المحافظة على البيئة والصحة العمومية؛
- جعل الجهة كورش للمشاريع البيئية لاسيما الطاقات النظيفة والمتجددة؛
- دعم ومصاحبة الميثاق الوطني بأنظمة حكامة محلية ومخططات عمل محلية ميدانية؛
- ضرورة خلق توازن بين الإقلاع الاقتصادي اللازم لخلق فرص الشغل في الجهة والمحافظة على البيئة؛
- دعم وتشجيع الجمعيات ووداديات الأحياء المهتمة بالمجال البيئي وخلق فيدراليات جهوية للجمعيات الفاعلة في البيئة؛
- إعادة النظر في أشكال تدبير النفايات المنزلية والإلكترونية وتسريع إنجاز المطارح المراقبة حفاظا على صحة المواطنين وسلامة البيئة؛
- خلق نظام معلوماتي بيئي وبنك للمشاريع البيئية وتسهيل الولوج إلى المعلومة؛
- تكثيف الحملات التواصلية والتحسيسية وإنخراط مختلف وسائل الإعلام على صعيد الجهة للتعريف بمقتضيات الميثاق؛
- تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية واستخدام التكنولوجيات في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث الصناعي داخل الجهة؛
- ضرورة إخضاع المشاريع الاقتصادية والتنموية بالجهة لدراسات التأثير على البيئة؛
- وضع معايير ونظم دقيقة لحماية البيئة وإلزام الوحدات الصناعية المتواجدة بالمنطقة باحترام نظم الجودة والسلامة البيئية؛
- تطوير آليات إدماج الشباب في برامج التنمية والمحافظة على البيئة.

■ الجهة الشرقية

وتمثلت أهم الانشغالات البيئية بهذه الجهة في الآتي :

- تدهور المراعي والواحات؛
- تراجع مجال الحلفاء والنباتات الطبية والعطرية؛
- الاستغلال المفرط للثروات البحرية؛
- مشكل مخلفات المناجم؛
- تدهور التربة الناتج عن عوامل التعرية.

ويمكن تمثيل التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا اللقاء التشاوري في الرسوم البيانية التالية :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بالجهة الشرقية

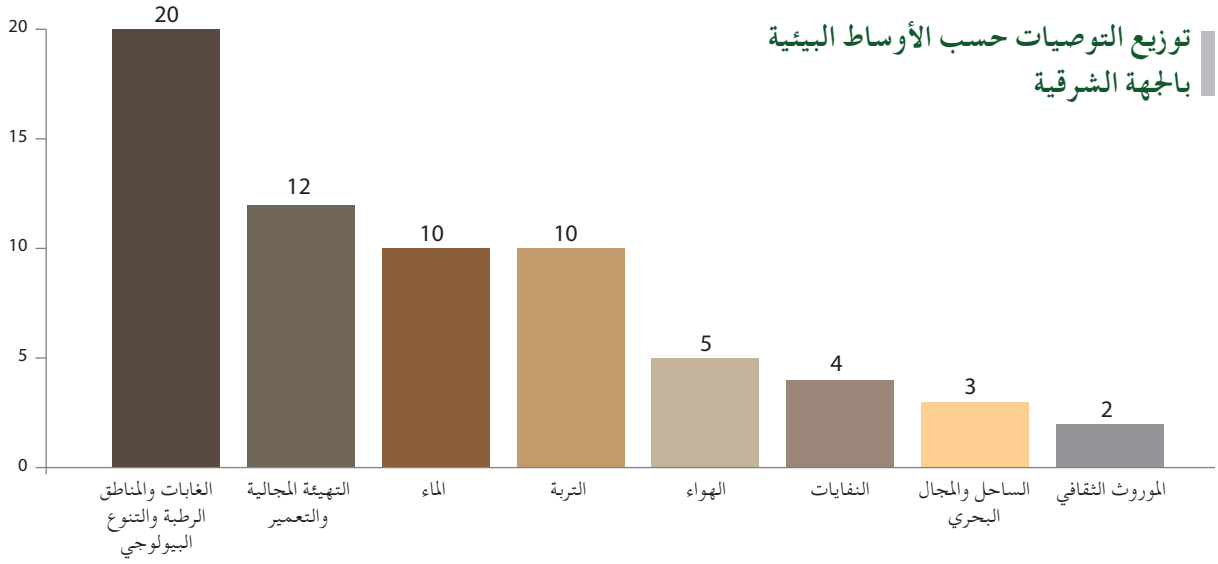

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بالجهة الشرقية

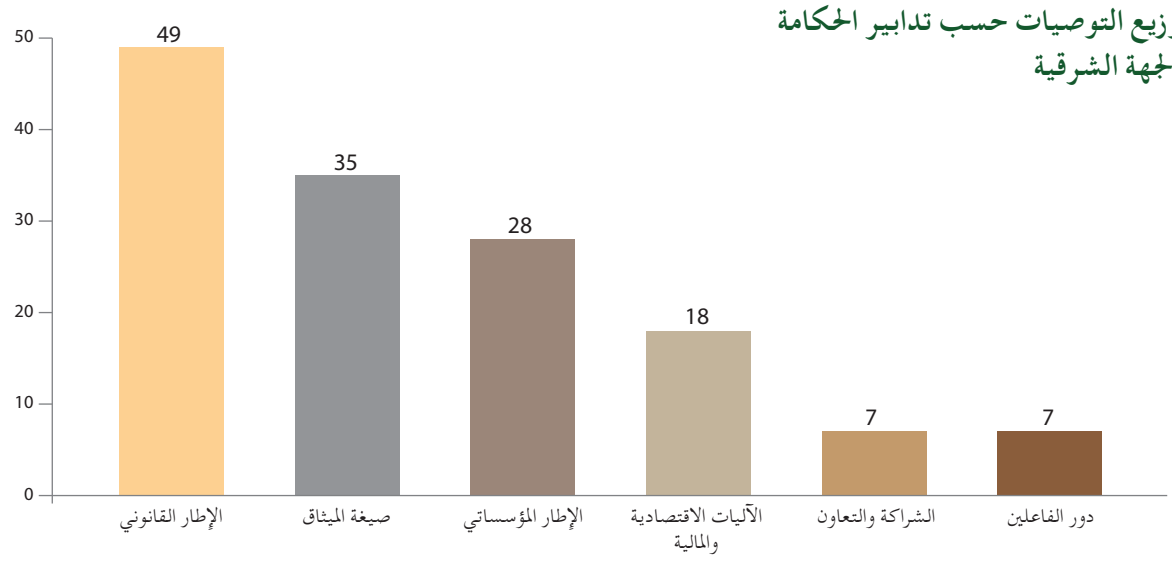

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بالجهة الشرقية

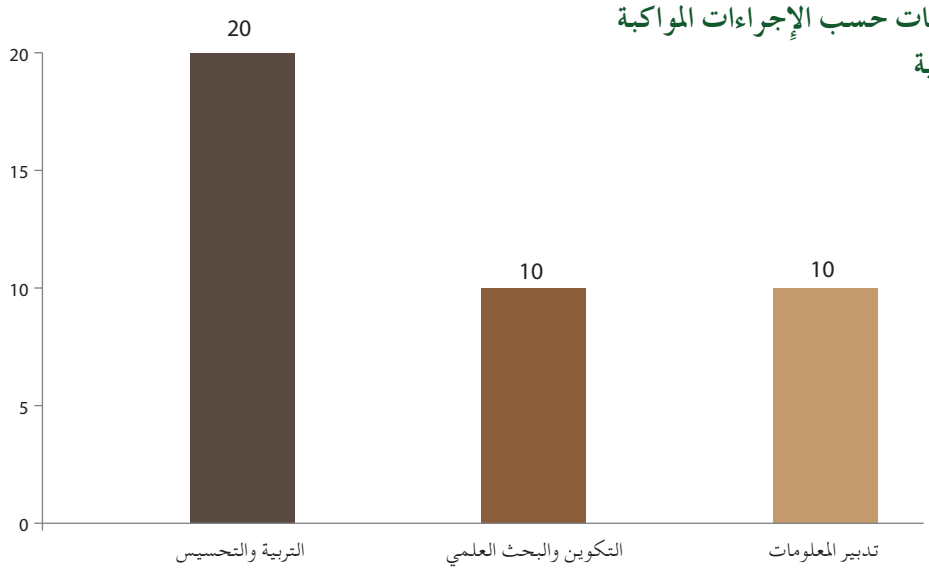

ويمكن إجمال مضمون التوصيات الصادرة عن أشغال هذا الملتقى فيما يلي :

- خلق لجنة لمراقبة وتتبع استغلال المقالع ومدى احترامها لدفتر التحملات؛
- ضرورة التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال البيئة على المستوى المحلي وتقوية التمثيلية المحلية والجهوية للقطاع المشرف على البيئة؛
- إحداث لجنة لليقظة على المستوى المحلي والجهوي؛
- إدماج التربية البيئية في إطار الأنشطة الموازية من خلال النوادي البيئية؛
- إنجاز شراكات مع الجامعات في مجال البحث–التنمية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- تقوية قدرات الفاعلين على المستوى المحلي من خلال تنظيم دورات تكوينية.
- إنجاز محطات لمعالجة المياه العادمة.
- إنجاز مطارح مراقبة أو مراكز تحويل النفايات بكل الجماعات Centres de transfert؛
- تعميم معالجة النفايات الطبية على المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة؛
- إنجاز مجموعة من برامج التشجير لمحاربة التعرية وخلق المساحات الخضراء داخل التجمعات السكنية؛
- التعاقد بين القطاع المشرف على الغابات والسكان من أجل تدبير مستدام للغابة والعمل على توفير بدائل للرعي ولاستغلال الغابة؛
- خلق محميات طبيعية جديدة ومحاربة تهريب بعض الأصناف الحيوانية؛
- تحفيز المواطنين على تجديد حظيرة السيارات وتحسيسهم بضرورة صيانة محركاتها وبخطورة استعمال المحروقات المهربة؛
- تشجيع الفلاحة البيولوجية؛
- العمل على محاربة انتشار البعوض وبالخصوص على ساحل الجهة الشرقية؛
- إجبار مستغلي المقالع على ضرورة استصلاح هذه الأوساط بعد الانتهاء من الاستغلال؛
- تسريع إنجاز وثائق التعمير الخاص بالمدن والمراكز الحضرية للتصدي لظاهرة البناء العشوائي؛
- إنجاز بعض السدود لمواجهة الفيضانات؛
- تكثيف عمليات جمع الأكياس البلاستيكية والعمل على تعميم أكياس بلاستكية متحللة بيولوجيا واستعمال بدائل أخرى غير ملوثة؛
- تقوية دور المكاتب الصحية بالجماعات الحضرية وخلقها في المراكز القروية؛
- إجبار الفاعلين الاقتصاديين وبالخصوص الصناعيين على ضرورة معالجة النفايات الصلبة والسائلة قبل التخلص منها؛
- ضرورة تقديم تقارير دورية من طرف الجماعات المحلية حول أنشطتها فيما يخص حماية البيئة.

■ جهة الشاوية-وردیغة

تم التطرق خلال أشغال هذا اللقاء التشاوري إلى أهم المشاكل البيئية بالجهة والمتمثلة أساسا في :

- المشاكل الصحية المرتبطة بتلوث الموارد المائية الناتج عن المقذوفات السائلة للوحدات الصناعية؛
- الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية في الأنشطة الفلاحية؛
- تدهور المواقع والمجالات الطبيعية الناتج عن الاستغلال المعدني؛

وتوضح البيانات التالية التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا اللقاء التشاوري :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة الشاوية-ورديغة

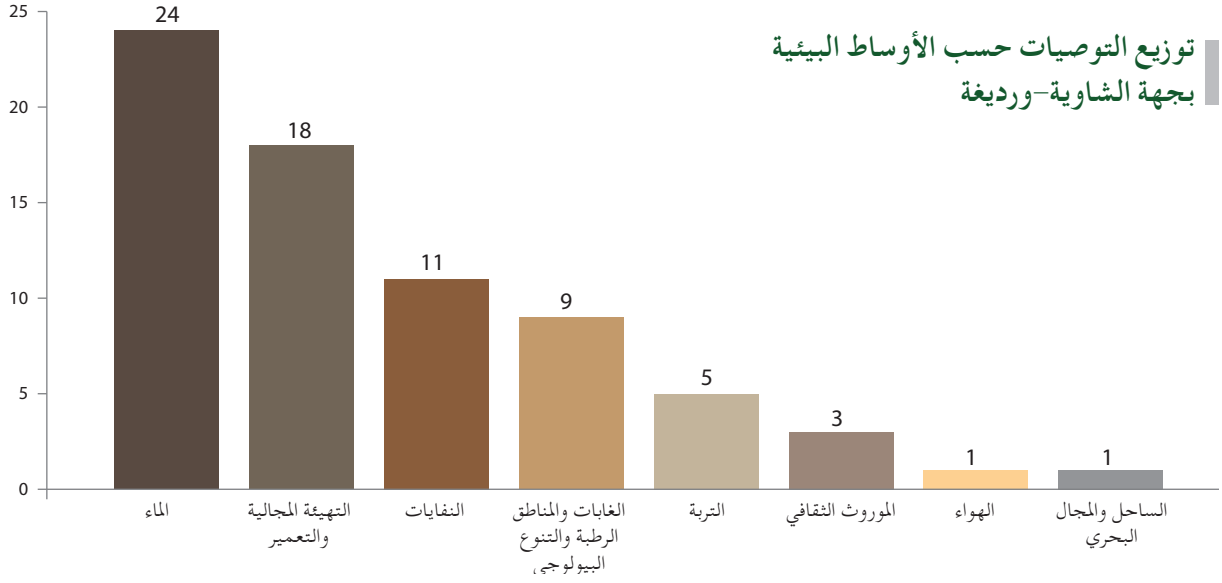

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة الشاوية-ورديغة

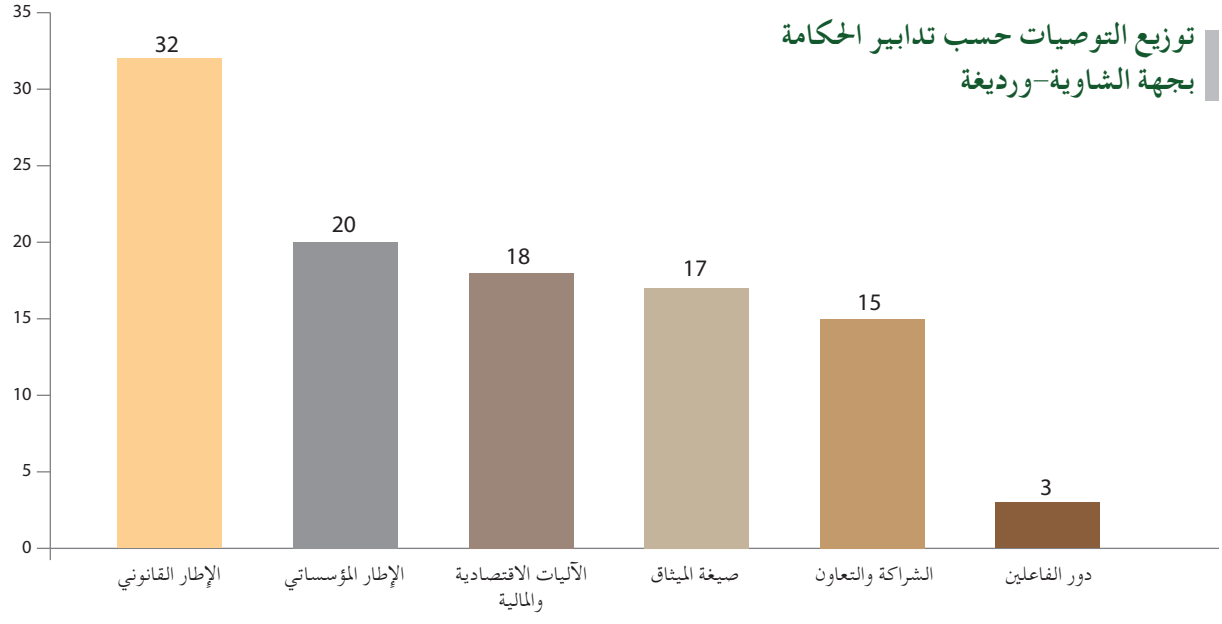

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة الشاوية-ورديغة

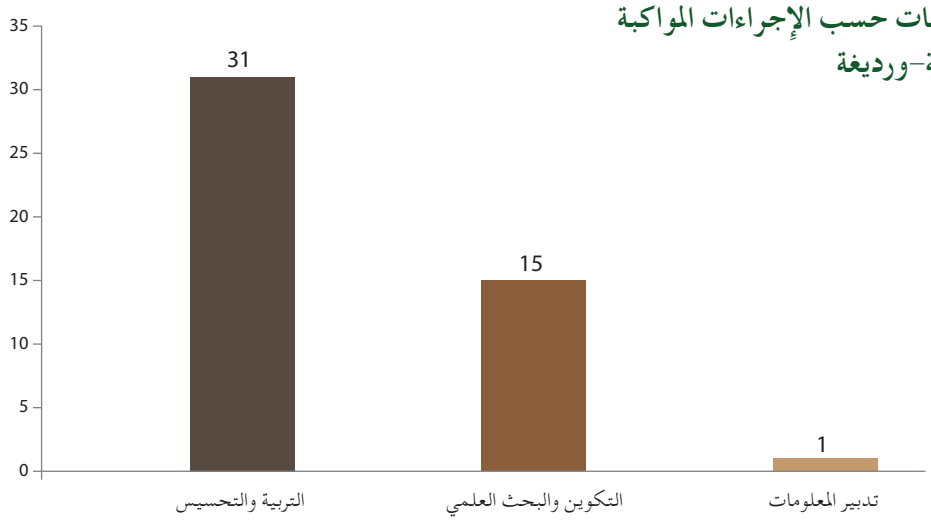

وقد صدر عن هذا اللقاء التوصيات التالية :

- تفعيل آلية القرارات التنظيمية الجماعية للحفاظ على البيئة والصحة العمومية؛
- احترام المعايير البيئية، خصوصا في استعمال المبيدات الفلاحية؛
- إحداث المرصد الجهوي للبيئة؛
- تسهيل الولوج إلى المعلومة البيئية وتشجيع البحث العلمي؛
- دعم الجماعات المحلية في مجال تدبير وحماية البيئة وضرورة تدعيم وسائلها وقدراتها؛
- تدعيم المصلحة الجهوية للبيئة وإحداث مصالح إقليمية للبيئة؛
- إحداث صندوق جهوي لدعم المشاريع البيئية واعتماد الضرائب البيئية والآليات التحفيزية، والبحث عن مصادر التمويل الخارجي؛
- تعزيز الإجراءات الوقائية والعلاجية وتسريع وتيرة تنفيذ البرامج البيئية موضوع الاتفاقيات الموضوعاتية في مجال البيئة، كالمحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث المفرط، ومحاربة التلوث الصناعي وكذا التلوث الناتج عن الاستعمال المكثف للمبيدات في المجال الفلاحي، وتهيئة المناطق الخضراء في المدن وحماية الغابات، بالإضافة إلى مشاريع التطهير الصلب والسائل؛
- تعميم دراسات التأثير على البيئة على جميع المشاريع التنموية وتتبع مدى احترام مقتضيات هذه الدراسات بعد إنجاز المشروع؛
- القيام بدراسات للتشخيص البيئي بشكل علمي مدقق؛
- ضرورة إدماج البيئة في المناهج التربوية مع التأكيد على مراعاة الخصوصيات الجهوية في هذه المناهج والبرامج؛
- توعية وتأطير الفلاحين فيما يتعلق بالتدبير المعقلن للمواد الكيماوية للحد من أثارها السلبية على الصحة والموارد الطبيعية؛
- إشراك كل الفاعلين في تدبير الشأن البيئي كالقطاع الصناعي والمؤسسات الجامعية؛
- خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي لضمان بيئة سليمة، كتشجيع الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة خاصة جمعيات الأحياء وخلق شبكات لهذه الجمعيات وذلك لضمان فعالية أكبر في العمل البيئي المحلي؛
- إقامة شراكات بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والجامعات لتشخيص مشاكل البيئة وتطوير وتفعيل العمل البيئي؛
- تشجيع البحث العلمي على مستوى الجهة، و بالخصوص تسهيل الولوج إلى المعلومة التي تعتبر مادة خام في بحوثهم.

■ جهة كلميم-السمارة

تعرف جهة كلميم السمارة تدهورا في بعض المجالات البيئية نذكر منها على الخصوص :

- النقص الكبير في التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة الحضرية والصناعية؛
- الاختلال البنيوي في المدن المتمثل في عدم التوازن بين العرض والطلب في مجال السكن والخدمات؛
- الاستغلال المفرط للثروات البحرية.

تبين الرسوم البيانية التالية التوصيات الصادرة عن أشغال هذا الملتقى :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة كلميم-السمارة

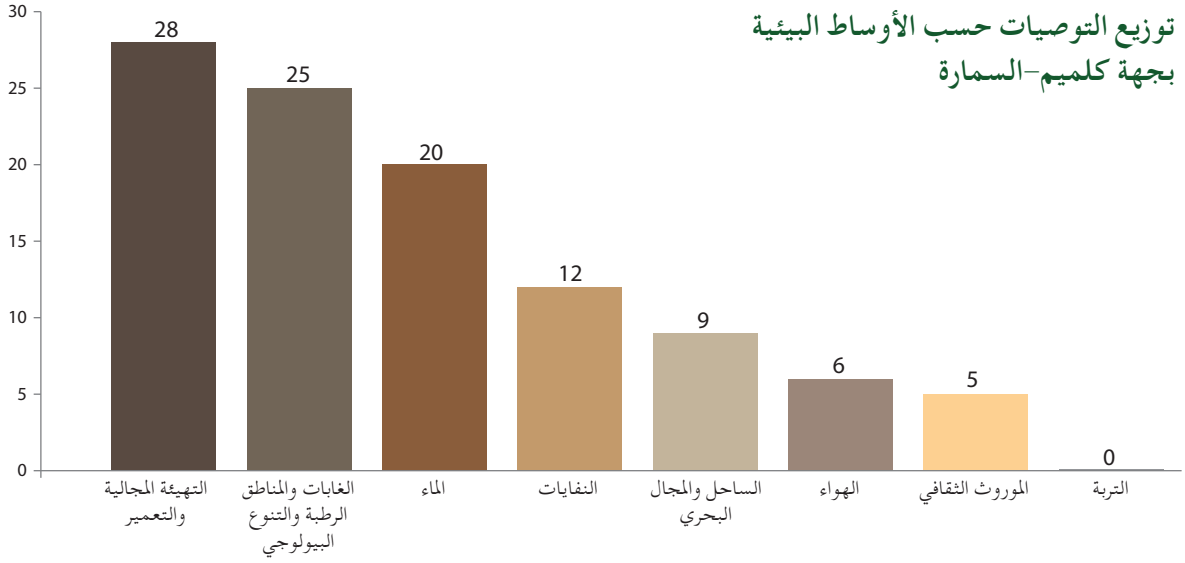

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة كلميم-السمارة

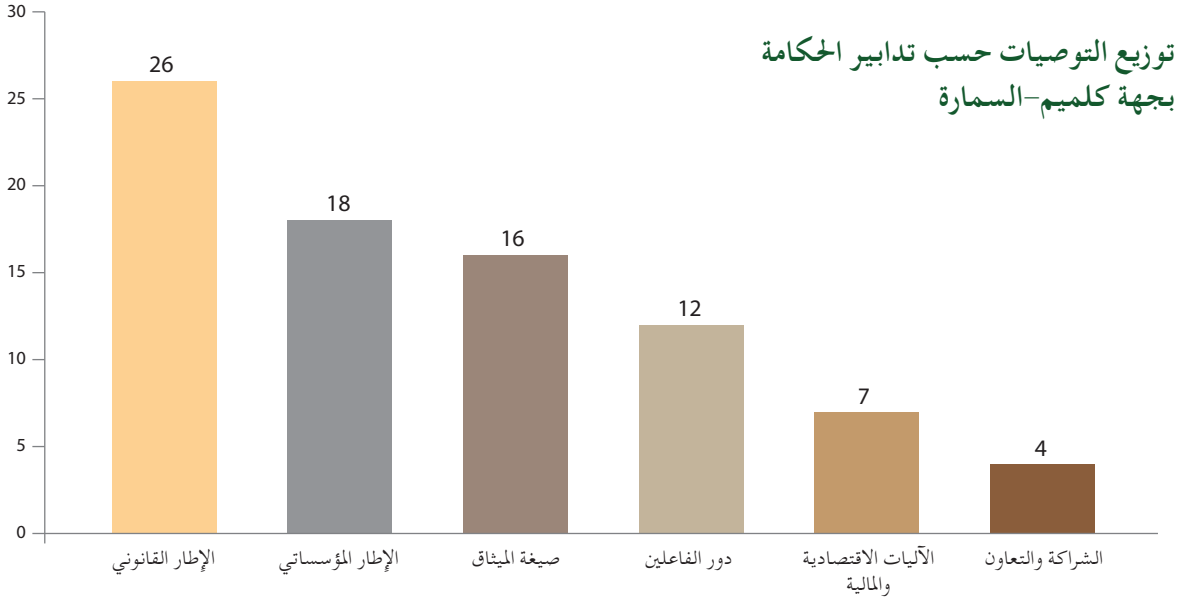

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة كلميم-السمارة

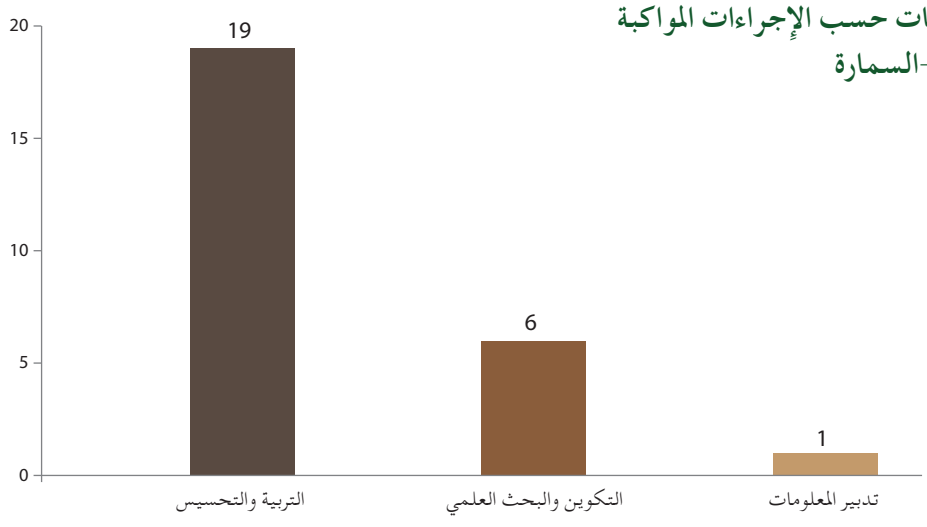

ومكن تلخيص توصيات الملتقى التشاوري لهذه الجهة فيما يلي :

- ترشيد وعقلنة استغلال الموارد البحرية؛
- اتخاذ شجرة الطلح رمزا للبيئة وحمايتها وجعل هذه الشجرة محورا أساسيا في الحفاظ على التوازن البيئي بالمنطقة؛
- الاهتمام بالواحات وتعزيز البرامج المندمجة لحمايتها من الاندثار؛
- تعزيز آليات البحث العلمي المتعلق بالبيئة أخذا بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة؛
- المحافظة على الموروث الأركيولوجي وخصوصا النقوش الصخرية التي تزخر بها المنطقة؛
- تعزيز الجهود المبذولة في مجال الحماية من الألغام؛
- إحداث محطات للمعالجة الثلاثية للمياه العادمة بمختلف المراكز التابعة لأقاليم الجهة، مع تأهيل محطة المعالجة لمدينة كلميم والعمل على وضع مخططات محلية للتطهير السائل بالعالم القروي؛
- الحد من تأثير المبيدات الكيماوية والأسمدة الفلاحية على صحة الإنسان بعقلنة استعمالها وإخضاعها لضوابط صحية صارمة، مع مراعاة كافة الاحتياطات للحفاظ على صحة الإنسان وتوازن المجال البيئي خلال حملات محاربة الجراد وغيره من الآفات؛
- وضع وإنجاز برامج للحفاظ على الإبل باعتبارها موروثا ثقافيا جهويا ومصدرا اقتصاديا هاما؛
- الإسراع في إنجاز السدود لما لها من أهمية متعددة، خاصة في توفير الماء الصالح للشرب وتطوير النشاط الفلاحي بالجهة؛
- الاستغلال الجيد للمؤهلات الطاقية بالجهة لدعم البرامج الوطنية والجهوية في مجال الطاقة الريحية والشمسية؛
- دعم النوادي البيئية على صعيد المؤسسات التعليمية والتربوية بالجهة؛
- إيجاد الحلول المناسبة للإشكالية العقارية، بالنظر إلي التوسع العمراني بالجهة، مع حث المؤسسات المعنية بالاستثمار في هذا المجال؛
- إحداث مرصد جهوي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- توحيد الجهود وتوسيع الشراكة بين مختلف الفاعلين في المجال البيئي؛
- إحداث خلية مكونة من مختلف المصالح الإدارية الخارجية للسهر على تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة .

■ جهة فاس-بولمان

تم خلال هذا اللقاء الوقوف على العديد من المشاكل البيئة التي تعرفها الجهة والتي تشكل ضغوطات على الأوساط والثروات الطبيعية التي تزخر بها :

- الاجتثاث والاستغلال المفرط للغابة والمناطق الجبلية؛
- الزحف العمراني؛
- التلوث على اختلاف أنواعه؛
- الاستغلال المفرط للموارد المائية؛
- التعرية والفيضانات؛
- البناء العشوائي وغياب المساحات الخضراء وفضاءات الترفيه بالوسط الحضري .

وتوضح البيانات التالية توزيع التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا اللقاء التشاوري :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة فاس-بولمان

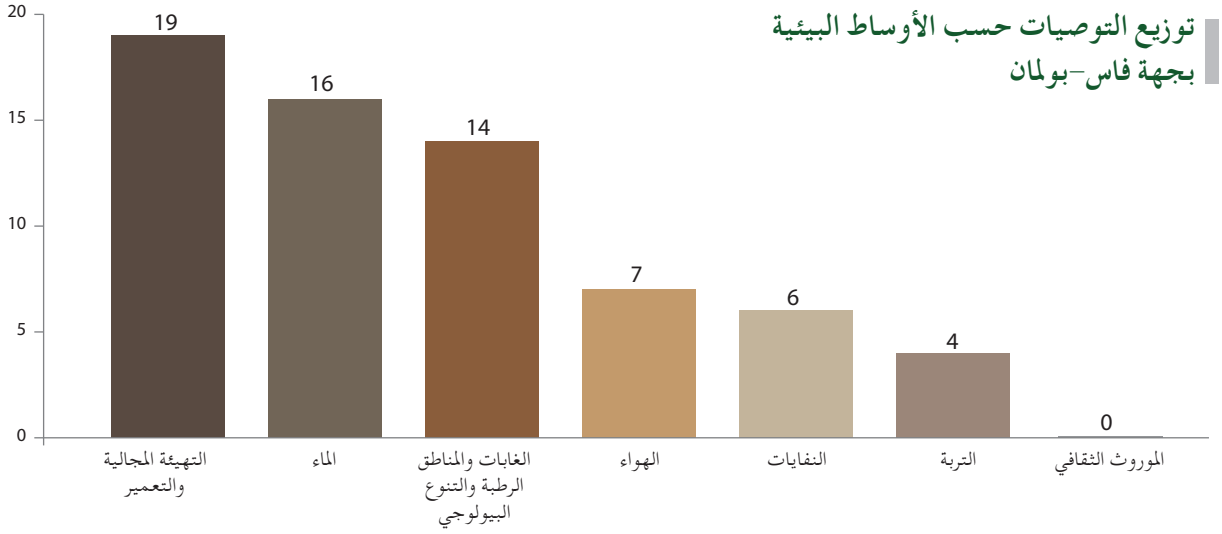

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة فاس-بولمان

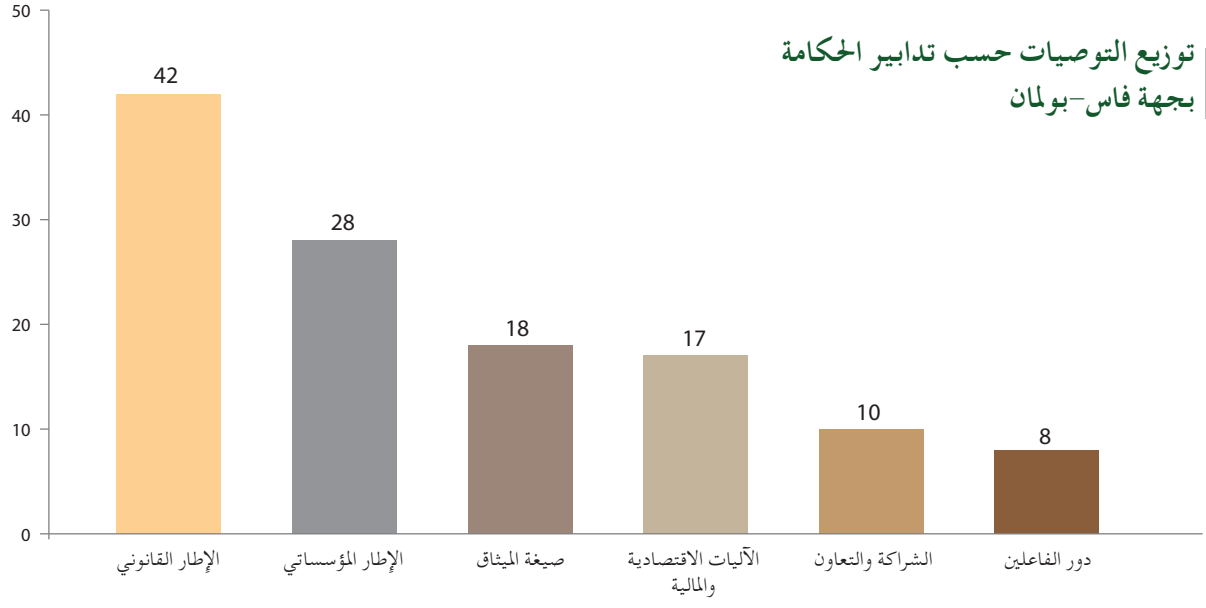

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة فاس-بولمان

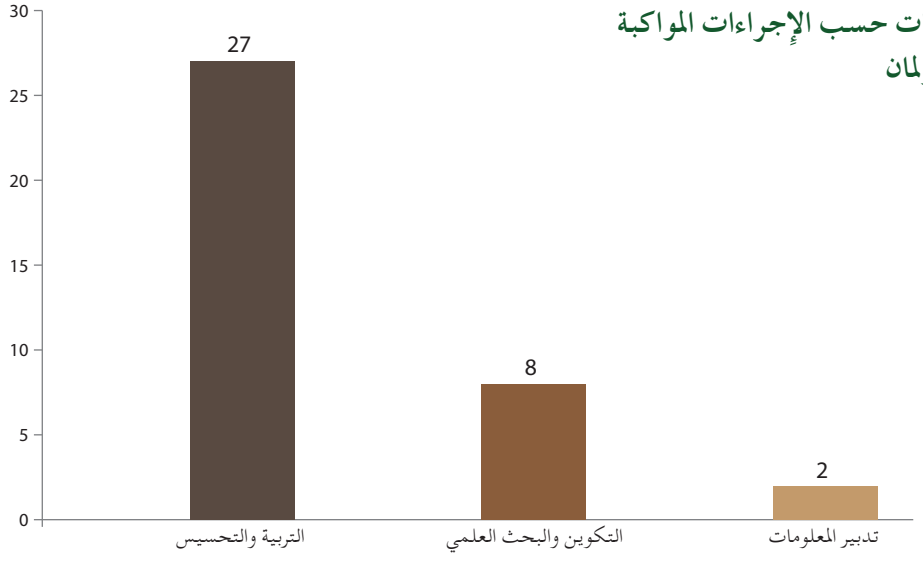

وتعكس التوصيات الصادرة عن هذا اللقاء ما يلي :

- ضرورة إشراك الفاعلين الاقتصاديين لتحمل المسؤولية في المحافظة على البيئة؛
- إحداث المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- تكثيف برامج التوعية البيئية وبالخصوص عبر وسائل الإعلام؛
- إنجاز شراكات مع الجامعات في مجال البحث–التنمية Recherche–Développement ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لتثمين نتائج تلك البحوث؛
- إنجاز مجموعة من برامج التشجير وخلق المساحات الخضراء داخل التجمعات السكنية؛
- تشجيع النقل العمومي وبالخصوص النقل النظيف؛
- تشجيع الفلاحة البيولوجية وتخصيص رمز إيكولوجي لها Label écologique؛
- إنجاز بعض السدود لمواجهة الفيضانات؛
- تشجيع الاقتصاد في استعمال الماء في الميدان الفلاحي؛
- الإسراع بمعالجة عصارة النفايات بالمطرح المراقب وإنجاز برامج لفرز النفايات وإعادة استعمالها؛
- تزويد ساكنة الغابات بالكهرباء والغاز بأثمنة مدعمة لتجنب الاستغلال المفرط لحطب التدفئة؛
- استفادة الساكنة المجاورة للغابات من مداخيلها بإنجاز مشاريع استثمارية ومدرة للدخل لفائدتها؛
- اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الملك الغابوي وذلك عبر إشراك الساكنة المجاورة للغابات؛
- تفادي البناء بالملك العمومي المائي؛
- العمل على استفادة ساكنة أعالي الأحواض من الثروة المائية؛
- الدعم الكامل للفلاحين الصغار قصد التحول من السقي التقليدي إلى السقي بالتنقيط؛
- بناء منشآت هيدروفلاحية وحماية ساكنة الجبال من الفيضانات؛
- تقنين استعمال المياه الجوفية؛
- الرفع من مستوى تغذية الفرشات المائية؛
- العمل على استغلال مياه الأمطار؛
- معالجة المياه العادمة قبل قذفها بواد سبو؛
- منع استعمال المياه العادمة في سقي المزروعات بالجهة؛
- الاستعمال المعقلن للأسمدة والمبيدات وذلك عبر تكوين الفلاحين في هذا المجال؛
- حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني؛
- إعطاء الأهمية اللازمة للمساحات الخضراء والفضاءات الترفيهية؛
- تشجيع وسائل النقل الجماعي بالمدن؛
- تشجيع اعتماد الطاقات المتجددة؛
- العمل على التوزيع العادل للثروات بين المدينة والبادية إعمالا لمبدأ التضامن المجالي؛
- تشجيع أنماط استهلاكية ملائمة للحفاظ على البيئة.

■ جهة تادلة-أزيلال

ركزت المداخلات في كل ورشات هذا اللقاء التشاوري على الانشغالات البيئية التالية :

- أهمية العنصر البشري في كل مقاربة ترمي الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ترسيخ مبدأ الإدارة والمقاولة المواطنة؛
- أهمية التضامن بين عالية وسافلة الجبل؛

• الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية في الفلاحة؛
• التأخر الحاصل في التطهير السائل وتدبير النفايات الصلبة.

وتمثل البيانات التالية التوصيات المقترحة للنهوض بالشأن البيئي بالجهة:

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة تادلة-أزيلال

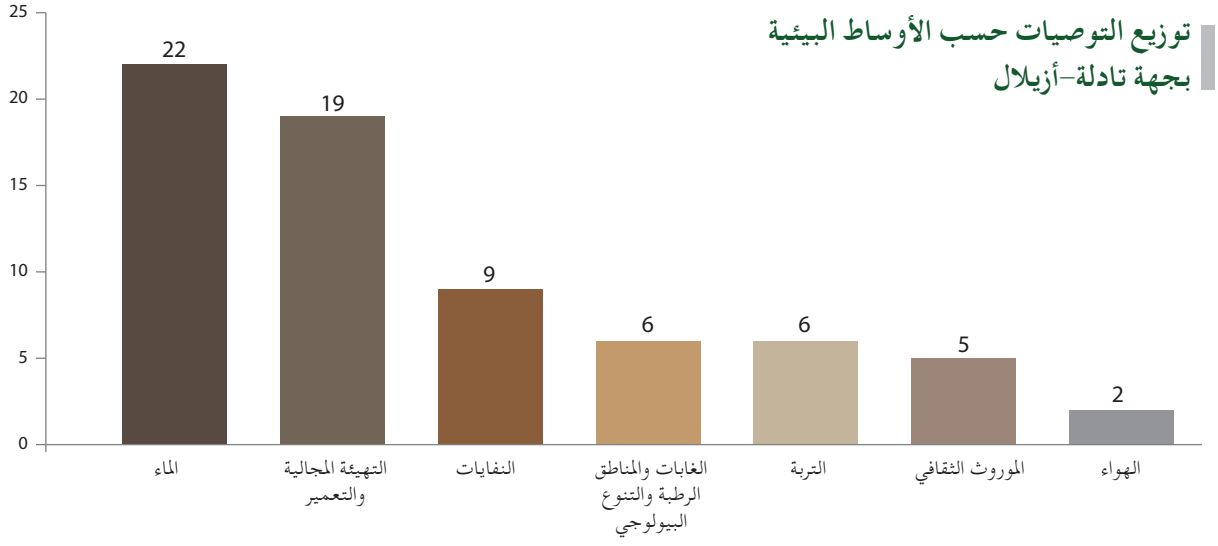

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة تادلة-أزيلال

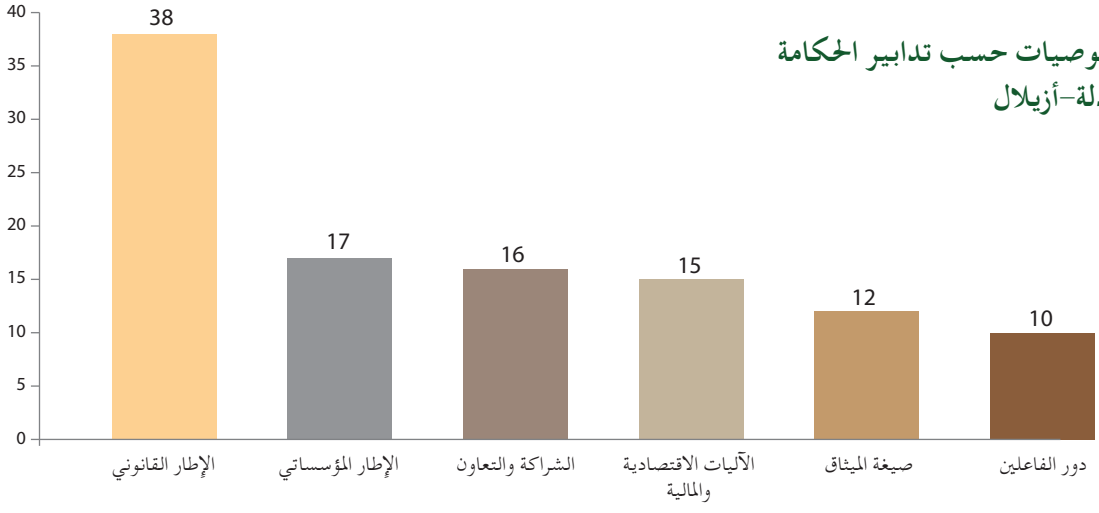

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة تادلة-أزيلال

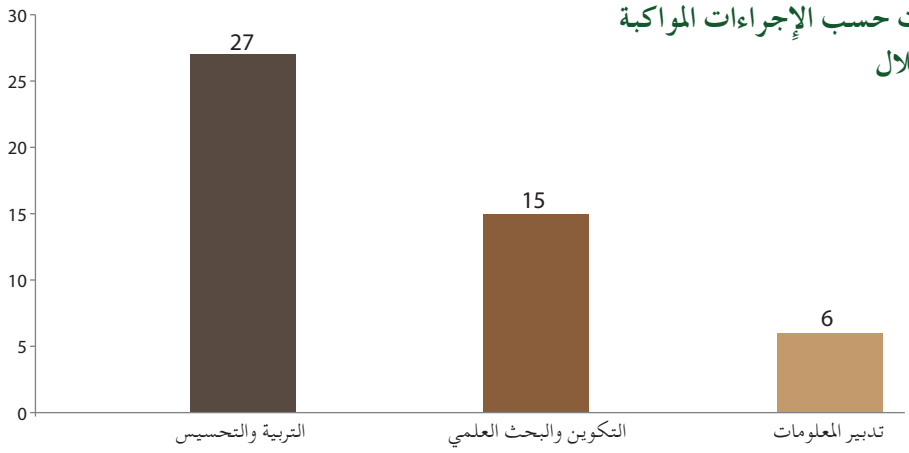

وتتلخص التوصيات الصادرة عن أشغال هذا الملتقى فيما يلي :

- المحافظة على الموارد المائية؛
- تعميم التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة في الوسط الحضري والقروي للحد من تلوث مصادر المياه بالجهة وكذا تثمينها وإعادة استعمالها؛
- محاربة التلوث الصناعي؛
- تدبير الجبل وتنميته والحد من الاستغلال المفرط لثرواته؛
- تدبير النفايات الصلبة المنزلية والطبية؛
- التأهيل البيئي للمقالع؛
- أهمية العنصر البشري في كل مقاربة ترمي الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، سواء بتأهيله وتعزيز قدراته بمحاربة الفقر والأمية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ترسيخ مبدأ الإدارة والمقاولة المواطنة؛
- تدعيم الجماعات المحلية في تدبير وحماية البيئة بالوسائل البشرية و المالية؛
- خلق مرصد جهوي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث؛
- حماية وتنمية المناطق الجبلية، وتعزيز التعاون والتضامن بين المناطق الجبلية والسهول؛
- محاربة التلوث الصناعي وكذا التلوث الناتج عن الاستعمال المكثف للمبيدات في المجال الفلاحي؛
- تهيئة المناطق الخضراء في المدن وحماية الغابات؛
- إعداد دراسات وبائية–إيكولوجية؛
- تعميم دراسات التأثير على البيئة على جميع المشاريع التنموية وتتبع مدى احترام مقتضيات هذه الدراسات بعد إنجاز المشروع؛
- اعتماد الأمازيغية في توعية السكان المحليين؛
- القيام بحملات تواصلية عبر وسائل الإعلام تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والثقافات المحلية، مع التركيز على أهمية توعية وتأطير الفلاحين في التدبير العقلاني للأسمدة والمبيدات الكيماوية في الميدان الفلاحي؛
- إشراك الفاعلين في تدبير الشأن البيئي وإشراك الساكنة المجاورة للأوساط الطبيعية في التدبير المعقلن لها؛
- ضرورة خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي لضمان بيئة سليمة؛
- تشجيع الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة؛
- تشجيع البحث العلمي وتثمين نتائجه وتشجيع التكوين في مختلف المجالات البيئية.

■ جهة سوس-ماسة-درعة

تعتبر جهة سوس ماسة درعة من الجهات الأكثر دينامية في مجال التجارة والصناعة والخدمات والسياحة، مما ينعكس سلبا على نظامها البيئي، وهو ما أبرزه المشاركون فيما يلي :

- ضعف البنية التحتية الخاصة بالتطهير السائل؛
- تدهور الغابة، خصوصا غابة الأركان واندثار المناطق الرطبة؛
- تدهور ساحل أكادير بسبب المقذوفات السائلة؛
- إشكالية تدبير النفايات الصلبة المنزلية والطبية.

وتبين الرسوم البيانية التالية توزيع التوصيات المقترحة للحد من التدهور البيئي الذي تعرفه الجهة :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية
بجهة سوس–ماسة–درعة

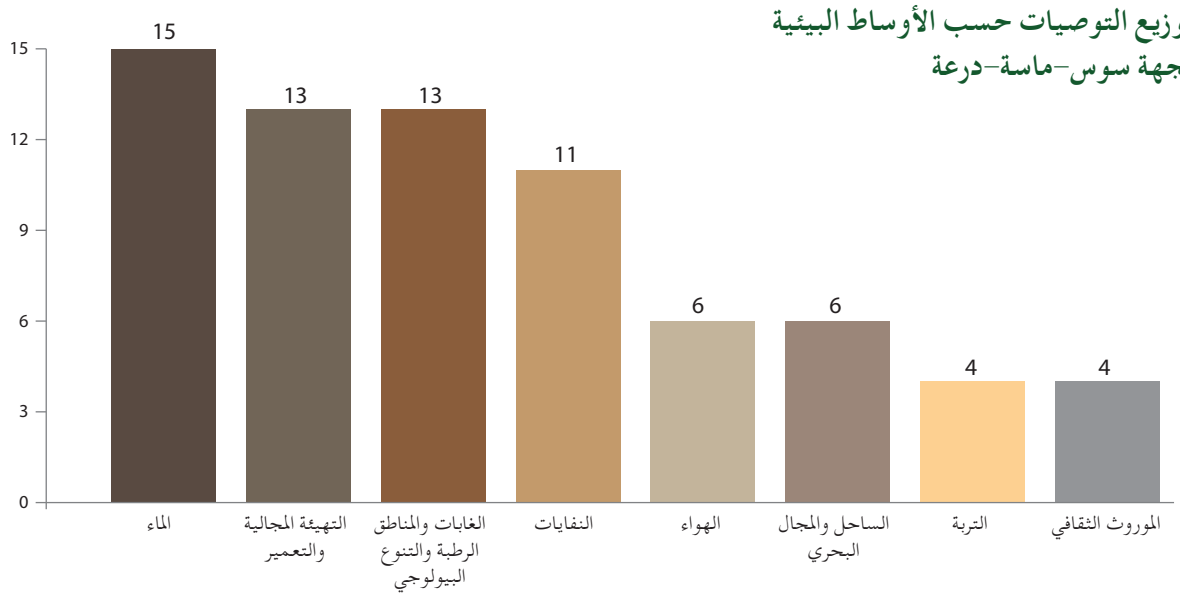

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة
بجهة سوس–ماسة–درعة

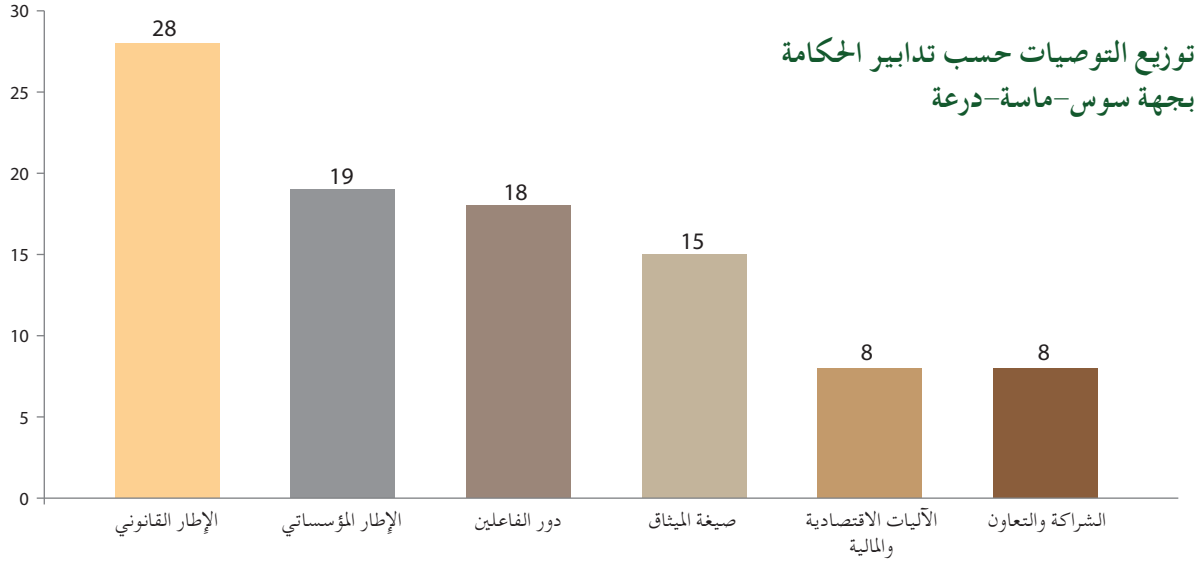

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة
بجهة سوس–ماسة–درعة

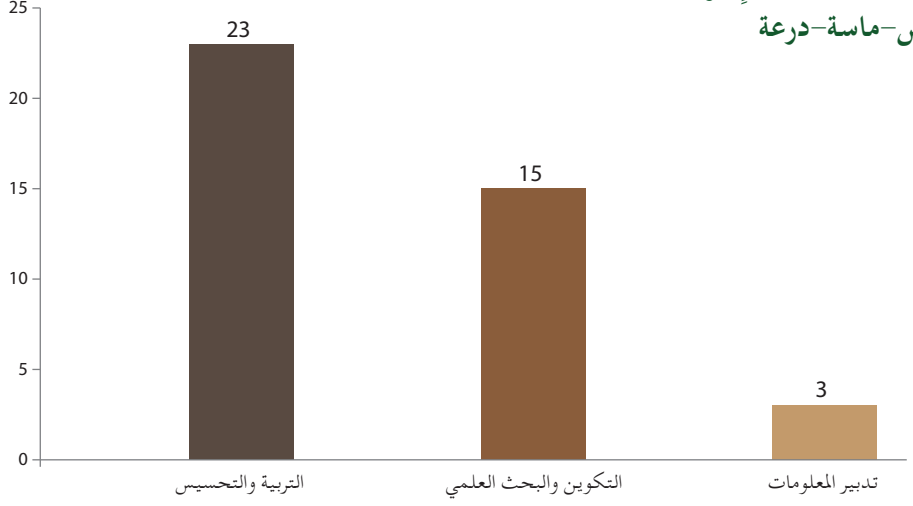

وركزت التوصيات على :

- إيلاء الأهمية القصوى للمقاربة المجالية والتخطيط الجهوي والجماعي واعتماد البعد البيئي في مختلف المخططات؛
- العمل على تقييم الدينامية الاقتصادية الحالية لاستغلال شجرة الأركان للوقوف على الانعكاسات السلبية أو الإيجابية لها؛
- خلق صندوق للدعم والتضامن مع محترفي الصيد التقليدي والساحلي خاصة خلال فترات الراحة البيولوجية وعند استحالة الولوج إلى البحر؛
- إحداث معاهد علمية ومؤسسات جامعية إضافية بالمنطقة دعما للبحث العلمي وخدمة للتنمية البشرية؛
- إلزامية إخضاع كافة المشاريع التنموية بالجهة لدراسات التأثير على البيئية تطبيقا لمقتضيات النصوص التنظيمية للقانون المتعلق بدراسة التأثير على البيئة؛
- ضرورة توسيع المجالات المحمية لتشمل الأوساط الساحلية والأعماق البحرية؛
- وضع مقتضيات قصد حماية وصيانة الأوساط الطبيعية الهشة وعلى رأسها المنظومة الجبلية والمجالات البحرية الشاسعة؛
- حماية قطاع الأشجار المثمرة من التراجع وخاصة منها الجوز واللوز والزيتون مع تشجيع المنتوجات المحلية (الزعفران والأركان والصبار والدمان...)؛
- إحداث آليات مؤسساتية جهوية وإقليمية لتتبع تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- تشجيع ودعم الجمعيات المهتمة بالمجال البيئي وجعلها شريكا استراتيجيا في تفعيل الميثاق؛
- إحداث مطارح مراقبة ومشتركة بين عدة جماعات؛
- توفير الحماية اللازمة لشجرة الأركان وواحات النخيل بالجهة؛
- إحداث آلية للتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين في مجال البيئة؛
- العمل على عصرنة تدبير ومعالجة النفايات الصلبة وتثمينها بالوسط الحضري مع إعادة تأهيل المطارح الحالية وإحداث مطارح مراقبة جديدة تستجيب للمعايير البيئية والصحية؛
- التفكير في إيجاد الحلول المناسبة لتدبير النفايات الصلبة وتعميمها في العالم القروي؛
- تعميم محطات معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في سقي المناطق الخضراء مع احترام المعايير البيئية والصحية والإسراع في إحداث شبكة التطهير السائل في المراكز القروية؛
- القيام بدراسات وبائية ايكولوجية للتعرف على مدى تأثير التدهور البيئي والتلوث على صحة المواطنين واتخاذها أرضية في إعداد البرامج التنموية؛
- العمل على حماية الشواطئ والموارد البحرية من مصادر التلوث وتكثيف المراقبة على الشواطئ؛
- إدراج حماية البيئة في النظم التربوية والتعليمية وكذا الاعتماد على إدماج برامج تربوية وتواصلية للتعريف بمؤهلات الايكولوجية للجهة.

■ جهة مكناس-تافيلالت

تطرق المشاركون خلال أشغال هذا اللقاء التشاوري إلى المشاكل البيئية بالجهة والمتمثلة أساسا في :

- تدهور المجال الغابوي؛
- تدهور جودة الموارد المائية وخصوصا بحوض سبو؛
- استعمال المياه العادمة في سقي الزراعات المعيشية؛
- التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية؛
- تدهور المجالات الطبيعية الهشة كالواحات؛
- زحف الرمال.

كما تم اقتراح مجموعة من التوصيات للحد من التدهور البيئي بالجهة والتي يمكن تقديمها في البيانات التالية :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة مكناس-تافيلالت

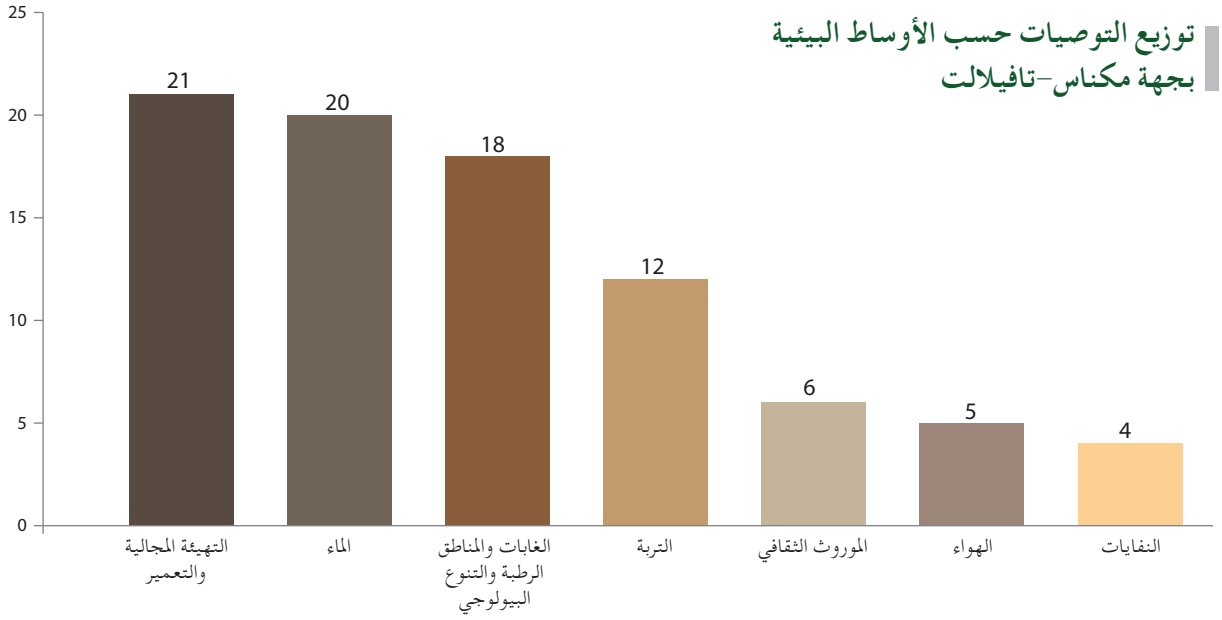

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة مكناس-تافيلالت

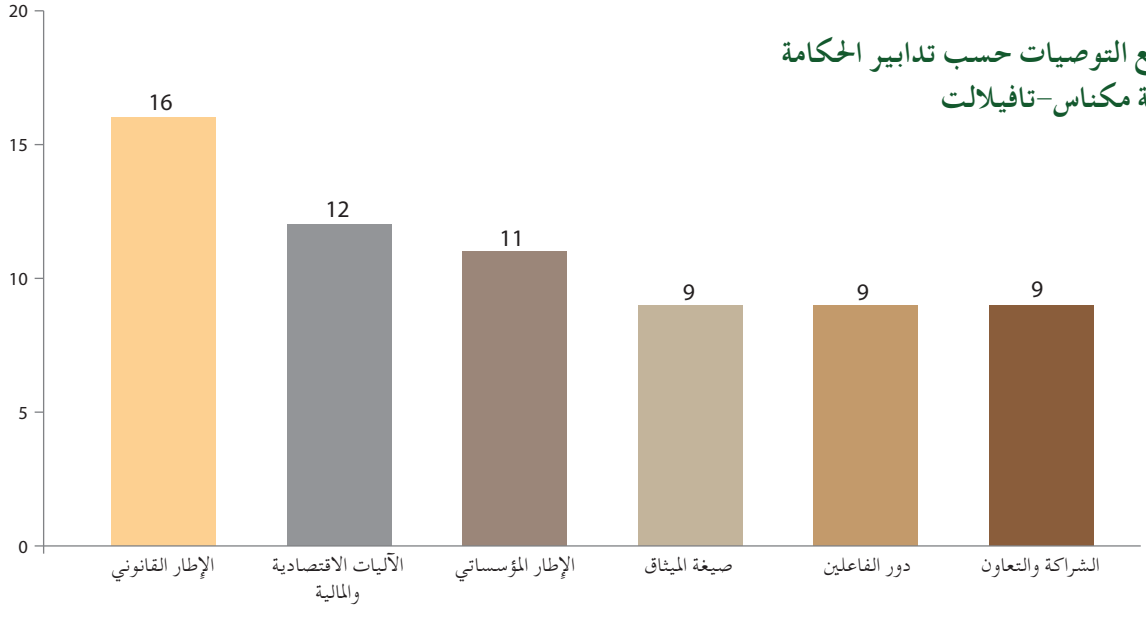

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة مكناس-تافيلالت

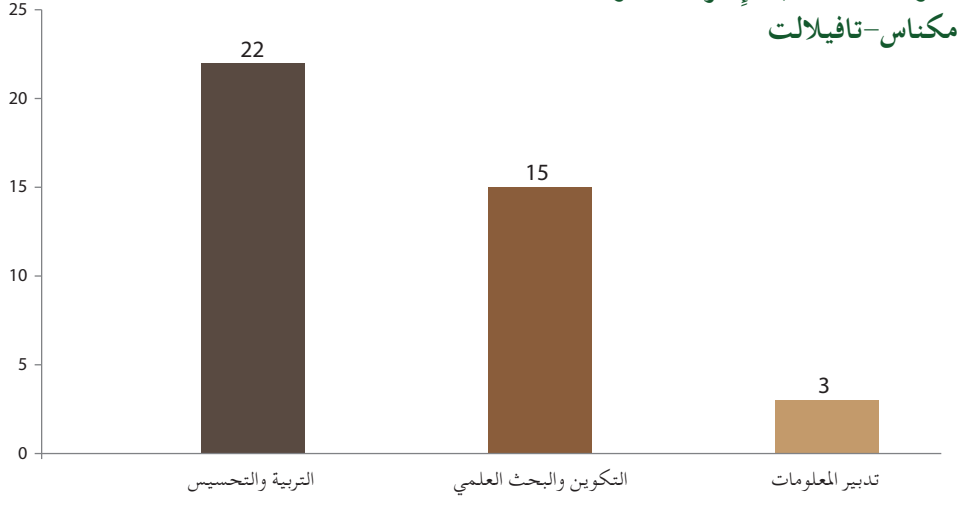

وتركزت التوصيات حول :

- خلق لجنة موسعة للتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال البيئة على المستوى المحلي؛
- إحداث المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، مع وضع بنك للمعطيات البيئية وللتجارب الرائدة؛
- ضرورة احترام ومتابعة تطبيق مقتضيات دفتر التحملات المتعلقة بالتدبير المفوض؛
- إحداث وكالة لتنمية أقاليم الجهة؛
- إحداث مرصد جهوي للبيئة؛
- إنشاء بنوك المعلومات لجمع البيانات الخاصة بالبيئة والتنمية؛
- خلق منتدى للتواصل والتشاور بين الجمعيات والجماعات والسلطات المحلية قصد طرح ومناقشة المشاكل وتحديد برامج للعمل مع إحداث موقع إلكتروني لهذا الغرض؛
- خلق شراكات بين الهيآت المنتخبة والقطاع العمومي والشبه العمومي والقطاع الخاص والجمعيات في ميدان البيئة والتنمية المستدامة؛
- وضع الآليات الضرورية للتنسيق بين جميع المتدخلين في مجال البيئة مع تدقيق المسؤوليات والاختصاصات؛
- تبادل الخبرات والتجارب ما بين الجهات والأقاليم والجماعات في مجالي البيئة والتنمية المستدامة؛
- تعزيز الانفتاح على المقاولات الصناعية والاقتصادية قصد مراقبة نفاياتها ومدى احترامها للمعايير البيئية؛
- إبراز دور الغرف المهنية في تأطير مختلف المهن في مجال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية؛
- إرساء وتشجيع النوادي البيئية والجمعيات الحرفية؛
- تقوية القدرات التدبيرية للجمعيات وتعميم مبادئ الحكامة الجيدة؛
- تمكين الجهة من الاستفادة من الموارد والاستثمارات العمومية بشكل يجعلها تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزخر بها؛
- إحداث آليات لتحقيق التضامن بين عالية وسافلة الجبل؛
- وضع عقد برامج مع جمعيات المجتمع المدني ومحاسبتها على أسس دفتر التحملات؛
- خلق توأمات بين الجماعات والجمعيات؛
- تعزيز بعض جماعات الجهة بالمرافق الصحية والاجتماعية الضرورية؛
- العمل على دفع الجمعيات للاستفادة من وضعية جمعيات ذات المنفعة العامة؛
- إحداث مناطق لاستقبال المقابر وفق معايير علمية وتقنية والعمل على تشجيرها .

■ جهة مراكش-تانسيفت-الحوز

ركزت المداخلات على أهمية البرامج الهادفة إلى تعزيز الإجراءات الوقائية والعلاجية :

- المحافظة على الموارد المائية وحمايتها من التلوث؛
- حماية وتنمية المناطق الجبلية، وتعزيز التعاون والتضامن بين المناطق الجبلية والسهول؛
- محاربة التلوث الصناعي وكذا التلوث الناتج عن الاستعمال المكثف للمبيدات في المجال الفلاحي؛
- تهيئة المناطق الخضراء في المدن وحماية الغابات .

وتبين البيانات التالية التوصيات المنبثقة عن أشغال هذا اللقاء والتي تم تصنيفها على الشكل التالي :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز

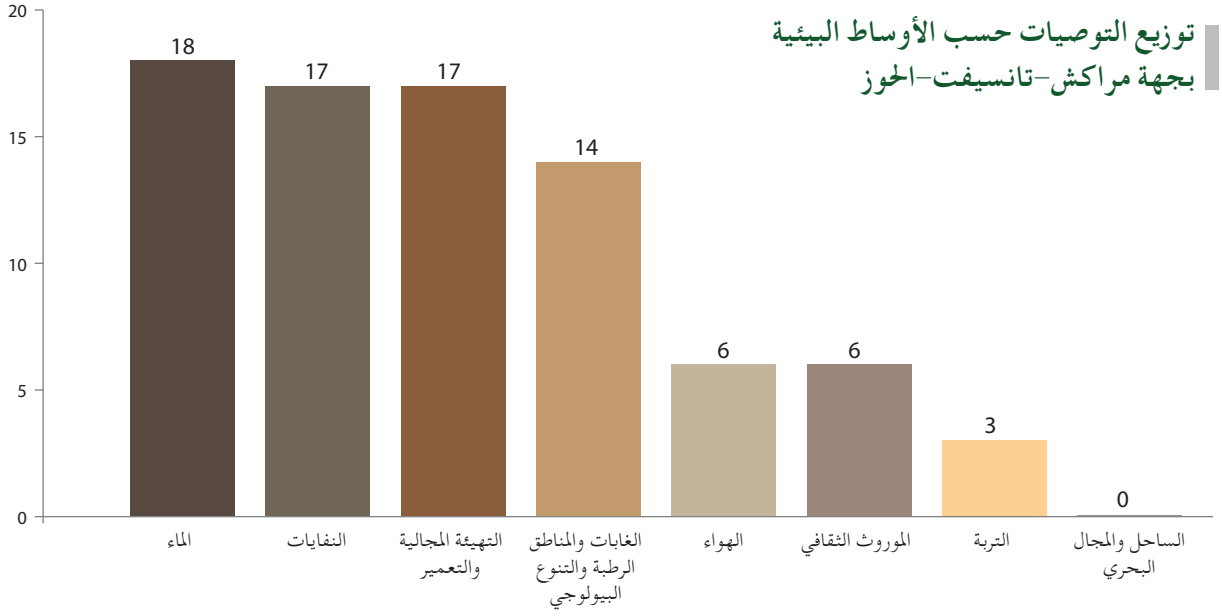

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز

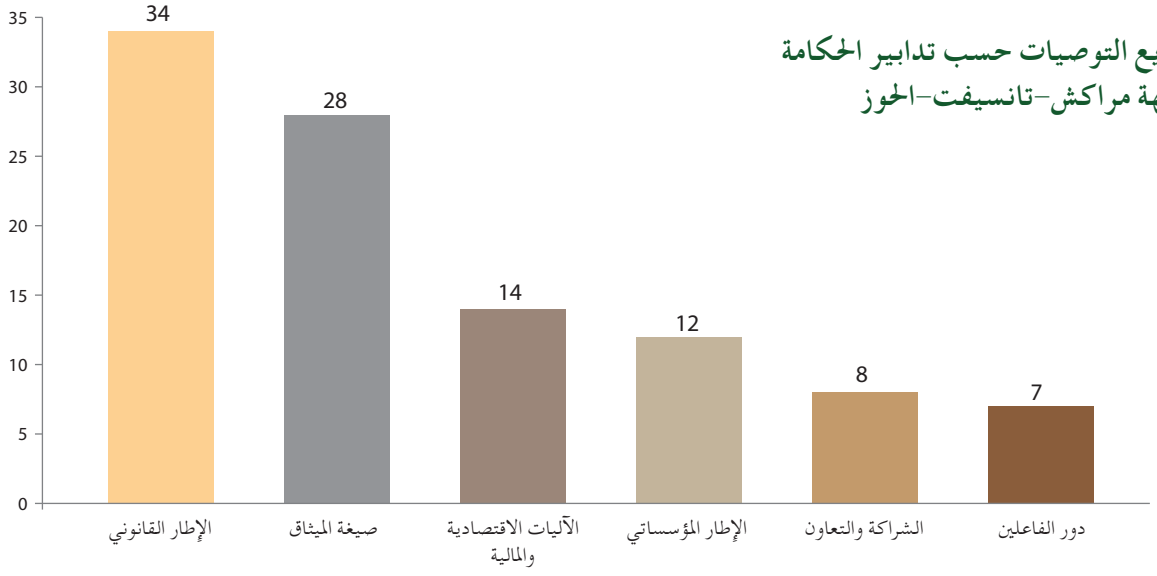

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز

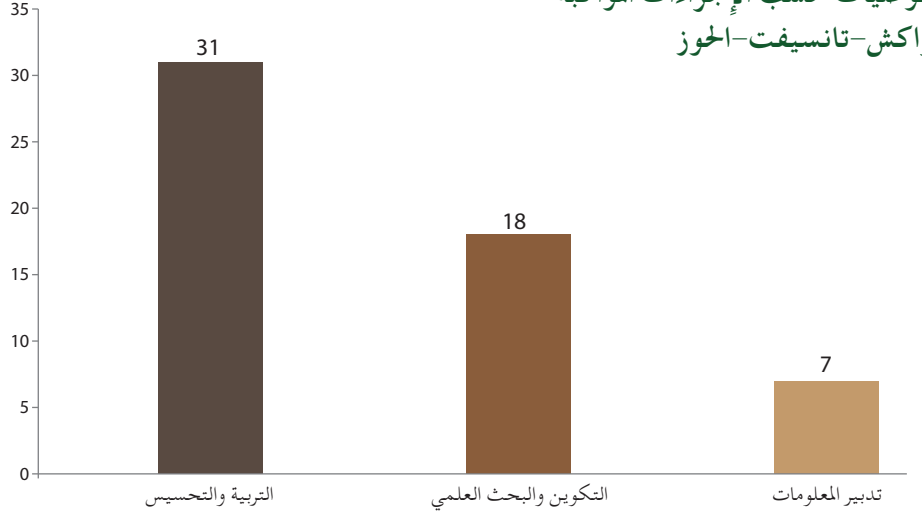

ويمكن تلخيص هذه التوصيات على النحو التالي :

- الحد من زحف المشاريع العمرانية على المناطق الخضراء وخاصة منطقة النخيل؛
- التدبير المعقلن للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية؛
- ضرورة دعم البحث العلمي وتثمين نتائج البحوث؛
- الاهتمام بالمناطق الجبلية والتضامن الجهوي؛
- ضرورة الاهتمام بالتحسيس والتكوين والتوعية والإعلام؛
- ضرورة متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن أشغال هذه الورشة وكذا مقتضيات الميثاق؛
- إنشاء المطارح المراقبة وتأهيل المطارح العشوائية والعمل على معالجة وتثمين النفايات المنزلية؛
- ضرورة التدبير الإيكولوجي للنفايات الطبية بمختلف مصادرها والعمل على تطبيق القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها؛
- ضرورة التدبير المعقلن للنفايات الصناعية الصلبة؛
- إنشاء مراحيض عمومية لتفادي مظاهر تلوث بعض المواقع الطبيعية والأثرية وإلحاق الضرر بها وبصحة المواطنين؛
- العمل على منع الماشية من ولوج المطارح العمومية العشوائية تفاديا لتأثير لحومها على صحة المواطنين؛
- العمل على تعميم الإجراءات الوقائية للحد من الآثار السلبية لفضلات الدواب بالمدن؛
- تعميم دراسات التأثير على البيئة للمشاريع التنموية والسهر على تتبع مقتضيات دفتر التحملات؛
- إحداث المراصد الإقليمية للبيئة؛
- ضرورة إدماج مادة الصحة والبيئة في برامج التربية والتكوين؛
- ترسيخ ثقافة المواطنة البيئية لدى الأشخاص والجماعات والمقاولات؛
- انخراط وسائل الإعلام في التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة من أجل تحسين جودة إطار عيش المواطنين؛
- تحسيس وتوعية الفلاحين بضرورة الاستعمال المعقلن للأسمدة والمواد الكيماوية والأدوية البيطرية واجتناب البذور المعدلة جينيا؛
- تحسيس وتوعية الصناع بأهمية استعمال مواد أولية بيئية صحية؛
- تشجيع التكوين في مجال الصحة والبيئة وخلق مسالك ذات الصلة بالجامعات والمعاهد؛
- تشجيع البحث العلمي وتثمين نتائجه .

■ جهة دكالة-عبدة

تعاني جهة دكالة–عبدة من عدة مشاكل بيئية نظرا لهشاشة المجالات الطبيعية والأوساط الحضرية والقروية وتتمثل هذه المشاكل في :

- تلوث الهواء الناتج أساسا عن الأنشطة الصناعية وخاصة المتعلقة منها باستخراج وإحراق الفوسفاط؛
- إشكالية التهيئة والتعمير والمتمثلة في الزحف العمراني غير المتناسق على صعيد جميع مدن الجهة؛
- إشكالية التطهير السائل؛
- تدهور الساحل جراء إلقاء نفايات المركبات الصناعية للجرف الأصفر وآسفي بالإضافة إلى تكاثر وسائل الصيد التقليدي المضرة بالمجال الساحلي .

وتبين الرسوم البيانية التالية التوصيات المقترحة للنهوض بالشأن البيئي بالجهة :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة دكالة-عبدة

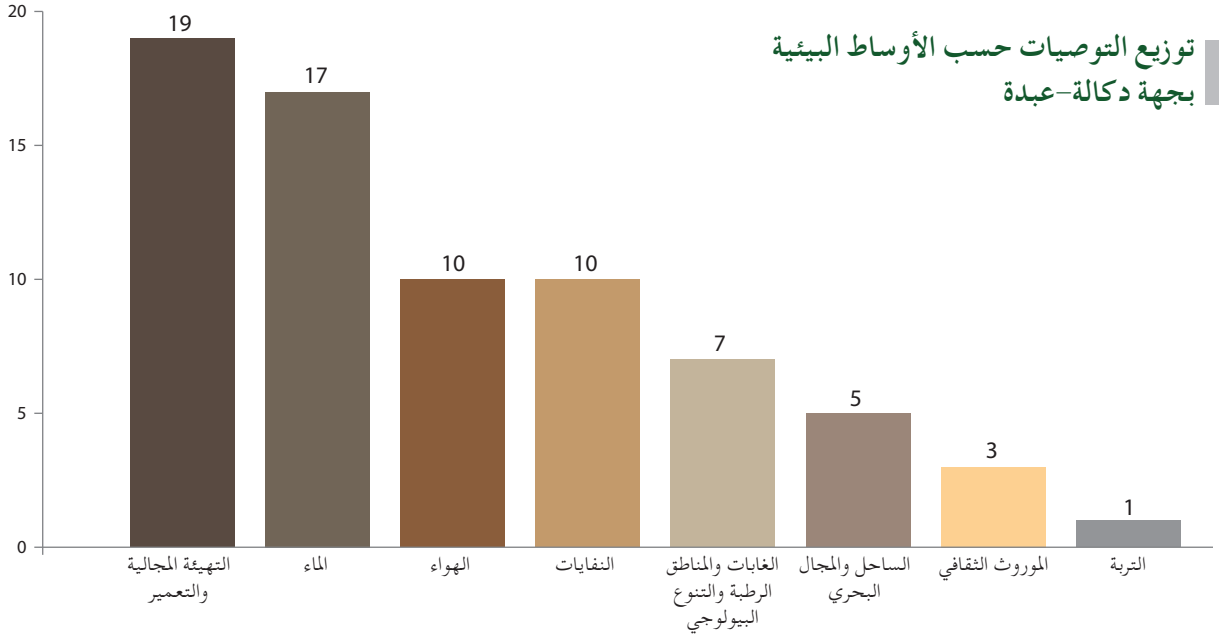

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة دكالة-عبدة

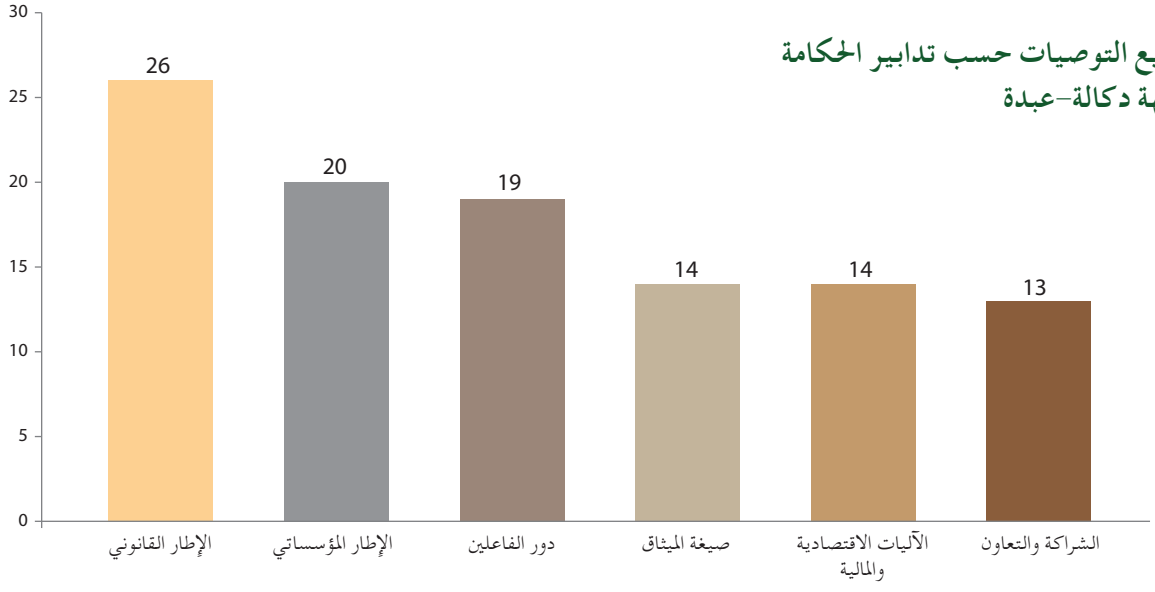

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة دكالة-عبدة

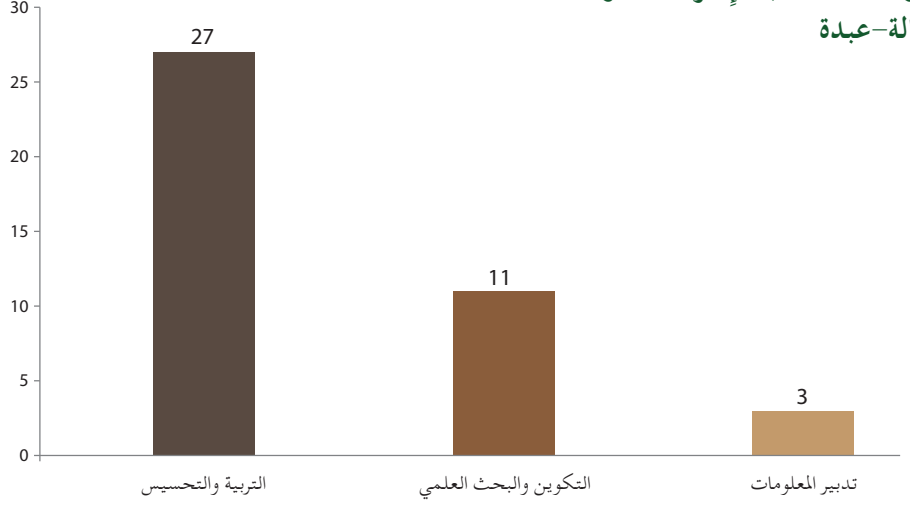

وقد انصبت أهم التوصيات على ما يلي :

- تدبير النفايات الطبية بشروط تراعى فيها المعايير البيئية مع إلزام القطاع العام والخاص باحترامها؛
- إحداث محطات لمعالجة المياه العادمة بجميع المراكز الحضرية والقروية بالجهة؛
- إحداث مطارح مراقبة في جميع التجمعات السكنية بالجهة مع إغلاق وتأهيل المطارح العشوائية وتثمين النفايات المنزلية؛
- إحداث وتعميم مكاتب لحفظ الصحة بالعالم القروي؛
- إنجاز دراسات حول تأثير التلوث البيئي على الصحة بالجهة؛
- دعم وتأطير وتقوية قدرات الجمعيات البيئية خاصة على مستوى العمل التشاركي والتعاوني؛
- حث المجموعات الصناعية على الإهتمام بمحيطها وذلك بإحداث مشاريع تنموية و بيئية لفائدة الساكنة المجاورة؛
- تشجيع البحث العلمي وتثمين نتائج البحوث المنجزة في مختلف المجالات البيئية؛
- تفعيل اللجن المكلفة بالبيئة داخل المجالس المنتخبة؛
- تدبير مجالي يعتمد البعد البيئي للمواقع المنجمية والصناعية؛
- إحداث صندوق خاص لحماية المآثر التاريخية والموروث الثقافي؛
- الاهتمام بالشريط الساحلي وتثمين الثروات البحرية؛
- إعطاء الأولوية للعالم القروي عبر تقوية دور الجماعات المحلية ماليا وبشريا لخدمة التنمية المستدامة؛
- اعتماد مبدأ التضامن والتعاقدية بين الجماعات لإنجاز وتدبير المشاريع الكبرى؛
- خلق آليات لتنسيق البرامج الوطنية الموجهة لحماية البيئة والتنمية المستدامة مع احترام الخصوصيات الجهوية والمحلية؛
- تقوية آليات المواكبة والمراقبة؛
- إحداث المرصد الجهوي للبيئة؛
- ترشيد استعمال الماء لاسيما في مجال السقي مع تشجيع الفاعلين في مجال الفلاحة على الاقتصاد في هذه المادة ونهج تقنيات السقي الموضعي؛
- ضرورة الحد من تدهور المجال الغابوي مع إعادة تأهيل المناطق المتضررة والعمل على محاربة التصحر؛
- وضع منظور شمولي وبيئي للإستغلال المعقلن للمقالع الرملية من خلال دراسات بيئية وجيولوجية تأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي المستدام وتفعيل النصوص التنظيمية المتعلقة بزجر الاستغلال الغير قانوني لمقالع الرمال؛
- إنجاز مخطط للتدبير المندمج لتأهيل المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية لاسيما مواقع سيدي موسى–الواليدية وضاية زيمة المصنفتين ضمن اتفاقية « رامسار » .

■ جهة الدار البيضاء الكبرى

تميز لقاء الدار البيضاء بإضافة ورشتين لمناقشة موضوعين لهما أهمية خاصة في هذه الجهة، باعتبارها رافعة للاقتصاد الوطني، وما تخلفه هذه الدينامية من انعكاسات بيئية كالتلوث الهوائي والملفوضات الصناعية السائلة والصلبة والغازية .

وقد أفرز لقاء الدار البيضاء مجموعة من الاقتراحات والتوصيات تؤكد على الخاصية الاقتصادية والصناعية للجهة، كالدعوة إلى مكافحة التلوث على محور الدار البيضاء المحمدية وتأهيل المناطق الصناعية وتهيئتها وتصنيفها حسب نوعية الأنشطة الاقتصادية .

وقد ركزت أهم الانشغالات البيئية بالجهة على ما يلي :

- تلوث الموارد المائية خصوصا بالمخلفات الصناعية؛
- سوء تدبير النفايات الصلبة وخصوصا منها الصناعية والطبية؛
- تدهور جودة الهواء؛
- تقلص المساحات الخضراء نتيجة عدة عوامل خاصة الضغط العمراني .

وتوضح الرسوم البيانية التالية التوصيات المقترحة للنهوض بالشأن البيئي بالجهة :

توزيع التوصيات حسب الأوساط البيئية بجهة الدار البيضاء الكبرى

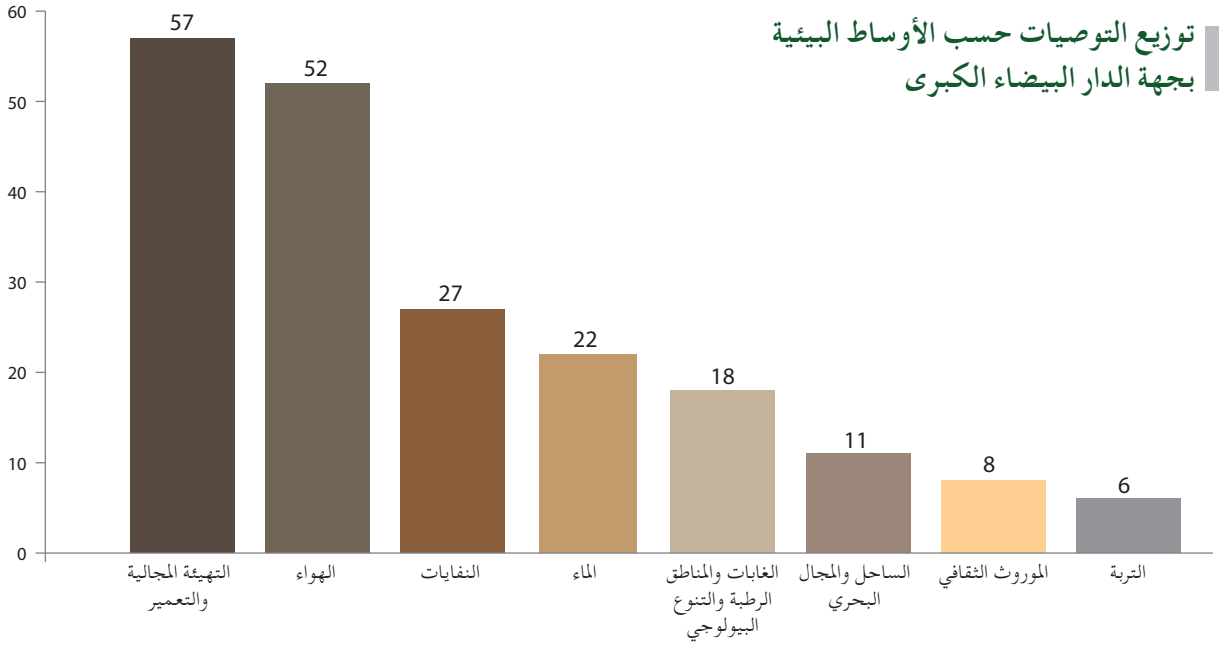

توزيع التوصيات حسب تدابير الحكامة بجهة الدار البيضاء الكبرى

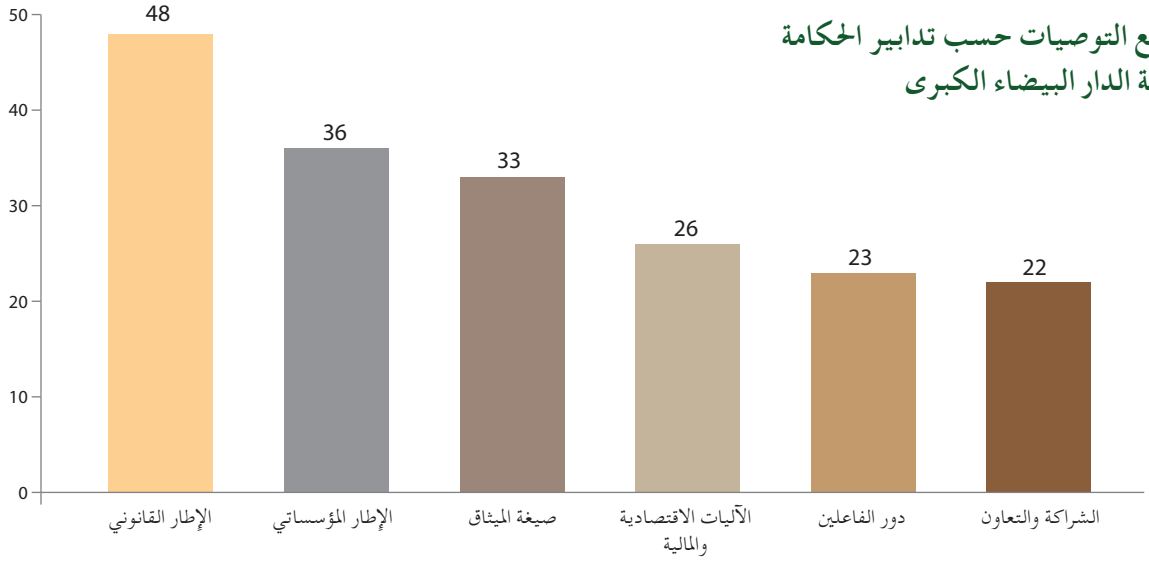

توزيع التوصيات حسب الإجراءات المواكبة بجهة الدار البيضاء الكبرى

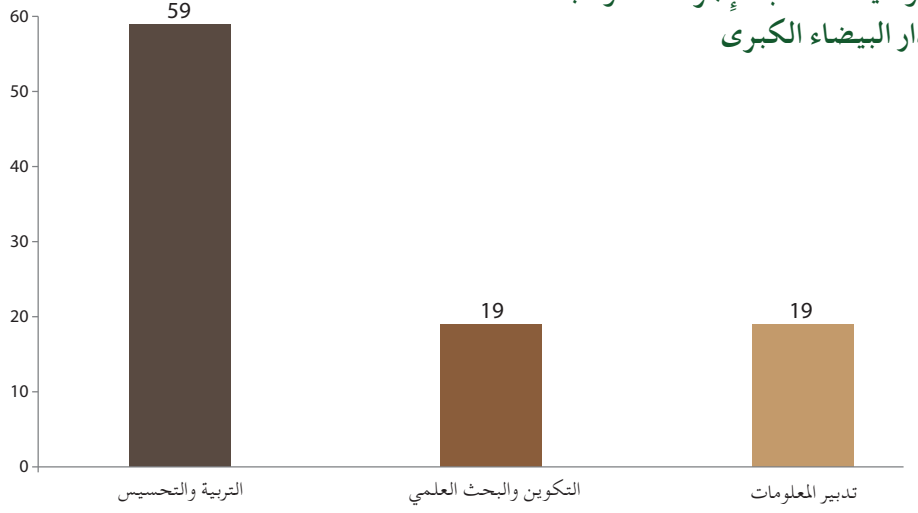

ويمكن تلخيص توصيات هذا الملتقى التشاوري فيما يلي :

- تحديث أسطول النقل الحضري مع احترام المعايير البيئية وتشجيع النقل العمومي الجماعي؛
- العمل على تفادي الموسمية في الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس في المجال البيئي؛
- برمجة دورات تكوينية لدعم قدرات الجماعات المحلية؛
- العمل على التنسيق بين مشروعي الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والجهوية الموسعة؛
- خلق لجن جهوية لتتبع تنفيذ مختلف التوصيات المتعلقة بالميثاق؛
- إخضاع المشاريع التنموية بالجهة لدراسات التأثير على البيئة؛
- إعداد برنامج للتحسيس والتوعية حول جودة الهواء بشكل يومي في وسائل الإعلام الجهوية؛
- خلق صندوق جهوي للتضامن البيئي؛
- إلزام المؤسسات الصناعية بمعالجة المياه العادمة؛
- إحداث قاعدة المعطيات المتعلقة بالنفايات الصناعية الخطرة؛
- تجميع مياه الأمطار واستغلالها في سقي الأشجار والمساحات الخضراء؛
- تشجيع الوحدات الصناعية على استعمال المحروقات النظيفة؛
- تصنيف المدينة القديمة بالدار البيضاء وموقع سيدي عبد الرحمان وقصبة مديونة كتراث وطني.

ثالثا : قراءة إحصائية لتوصيات المشاورات الجهوية

خلصت المشاورات الجهوية إلى إصدار 3351 توصية أي بمعدل 190 توصية عن كل ملتقى جهوي، (باستثناء جهة الدارالبيضاء الكبرى التي تمخض عنها 486 وصية)، مما يبرز بشكل جلي جو التعبئة الشاملة والمساهمة الفعالة في هذا المشروع المجتمعي الهام، كما يعبر عن الوعي الشامل بأهمية البعد البيئي وارتباطه بجميع مجالات حياة المواطن.

توزيع عدد المشاركين في اللقاءات التشاورية وعدد التوصيات المنبثقة عنها حسب الجهات

الجهة	عدد المشاركين في اللقاء التشاوري	عدد المشاركين في أشغال الورشات	عدد المتدخلين في أشغال الورشات	عدد التوصيات			
				الأوساط البيئية	تدابير الحكامة	الإجراءات المواكبة	مجموع التوصيات
الرباط-سلا-زمور-زعير	600	523	197	49	93	35	177
طنجة-تطوان	300	263	105	46	76	22	144
وادي الذهب-لكويرة	400	185	137	45	38	9	92
تازة الحسيمة-تاونات	350	283	127	66	103	29	198
الغرب-الشراردة-بني حسن	570	447	120	58	65	38	161
العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	450	185	107	33	46	24	103
الجهة الشرقية	480	440	150	66	145	31	242
الشاوية-ورديغة	700	630	127	72	105	47	224
كلميم-السمارة	500	375	231	105	83	26	214
فاس-بولمان	540	400	115	66	123	37	226
تادلة-أزيلال	505	346	145	69	108	48	225
سوس-ماسة-درعة	750	622	304	72	96	41	209
مكناس-تافيلالت	600	480	154	86	66	40	192
مراكش-تانسيفت-الحوز	720	720	137	81	102	56	239
دكالة-عبدة	500	370	128	72	106	41	219
الدار البيضاء الكبرى	562	552	244	201	188	97	486
المجموع	**8527**	**6821**	**2528**	**1187**	**1543**	**621**	**3351**

ومن خلال قراءة علمية لما خلصت اليه المشاورات الجهوية، لابد أن نركز على التوصيات بالتصنيف التالي :

- الأوساط البيئية؛
- تدابير الحكامة؛
- الإجراءات المواكبة في تدبير الشأن البيئي .

وقد حظي محور تدابير الحكامة باهتمام خاص في تدخلات وتوصيات المشاركين، حيث تم إصدار 1543 توصية، متبوعا بـ 1187 توصية تتعلق بعدة مجالات وأوساط بيئية، كما أصدر المشاركون 621 توصية تتطرق للإجراءات المواكبة لتفعيل السياسة البيئية ببلادنا .

توزيع التوصيات حسب المحاور الأساسية

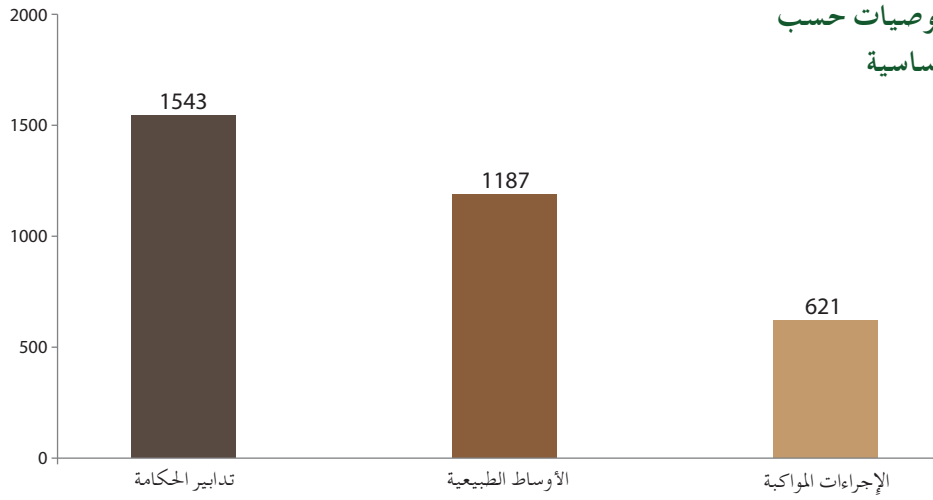

ويستخلص من هذه التوصيات، الوعي الاكيد والمتنامي الذي يعتبر أن إنجاح أي مشروع مجتمعي رهين بتعزيز تدبيرالمجال البيئي في اطار حكامة جيدة، مع مراعاة البعد الجهوي من خلال ارساء آليات وإجراءات لتحسين العمل لدى الفاعلين محليا، جهويا ووطنيا .

تدابير الحكامة

يتبين من تحليل التوصيات والمقترحات، على أن هناك إجماع على حتمية اعتماد حكامة جيدة خصوصا على المستوى المحلي (الجماعات المحلية) لتحقيق التنمية المستدامة . وتجسدت هذه التوصيات في التالي :

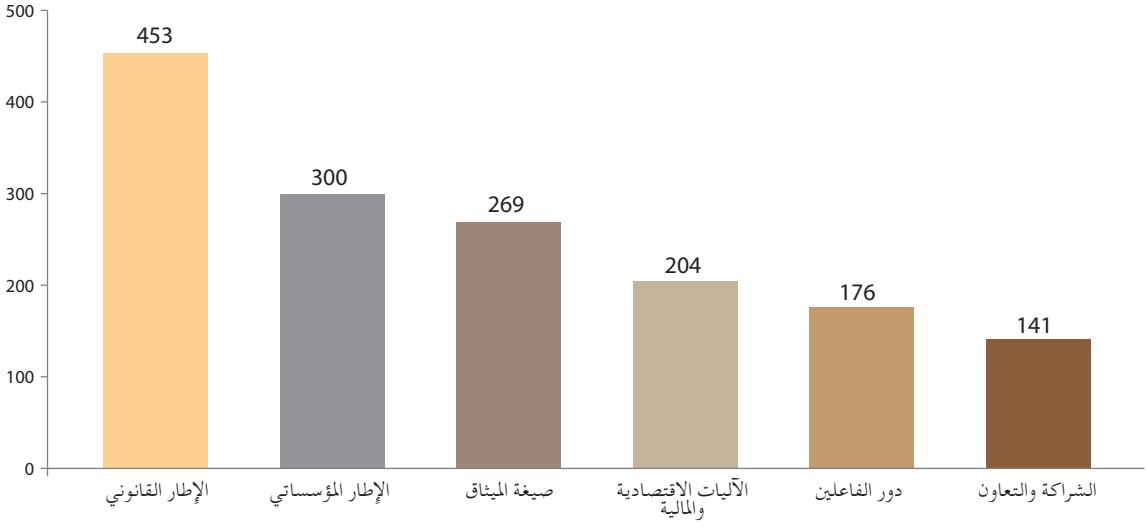

أ. الإطار القانوني

من بين 543 1 توصية في هذا المجال، حظي الجانب القانوني باهتمام خاص، حيث خلصت المشاورات الجهوية إلى اعتماد 453 توصية أي بنسبة 29% من التوصيات المتعلقة بالحكامة.

ب. الجانب المؤسساتي

أكدت العديد من المداخلات على أن تحقيق الأهداف المنشودة في المحافظة على البيئة وإنجاح الأوراش الكبرى في هذا المجال رهين بتعزيز القدرات المؤسساتية وطنيا ومحليا وجهويا، حيث تم اعتماد 300 توصية أي بنسبة 20%.

ج. صيغة الميثاق

إذا كانت كل التوصيات تصب في عمقها في مرتكزات مسودة الميثاق خصوصا فيما يتعلق بالمبادئ والقيم والالتزامات، إلا أن العديد من المداخلات انصبت أيضا على مقتضيات الميثاق وعلى مدى أجرأته بعد اعتماده. وقد تمخضت عن هذه الأفكار 269 توصية أي بنسبة 18%.

د. الآليات الاقتصادية

طرحت عدة تساؤلات حول كيفية إنجاح وتحقيق البرامج البيئية، وبالتالي لابد من إيجاد التمويلات الضرورية من خلال عدة آليات اقتصادية ومالية وأقرت هذه الملتقيات 204 توصية حول هذا الموضوع الهام أي بنسبة 13%.

ه. دور الفاعلين

من منطلقات محلية، عبر المتدخلون على أهمية تعبئة الفاعلين المحليين وتعزيز قدراتهم وأغراضهم في تدبير الشأن البيئي جهويا ومحليا، حيث تم اعتماد 176 توصية أي بنسبة 11%.

و. الشراكة والتعاون

تم إصدار 141 توصية أي بنسبة 9%، همت كل الجوانب المتعلقة بتقرير الشراكة بين مختلف الفاعلين المحليين وبالأخص الجماعات المحلية والجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص والجمعيات، بالإضافة إلى البحث عن سبل تمويل المشاريع البيئية في إطار التعاون الدولي.

الأوساط البيئية

لقد عبرت مختلف التوصيات والمداخلات على عدة قضايا وانشغالات بيئية ذات بعد محلي وجهوي. كما شكلت مقترحات ومبادرات للمساهمة في تأهيل الوضع البيئي المحلي والجهوي.

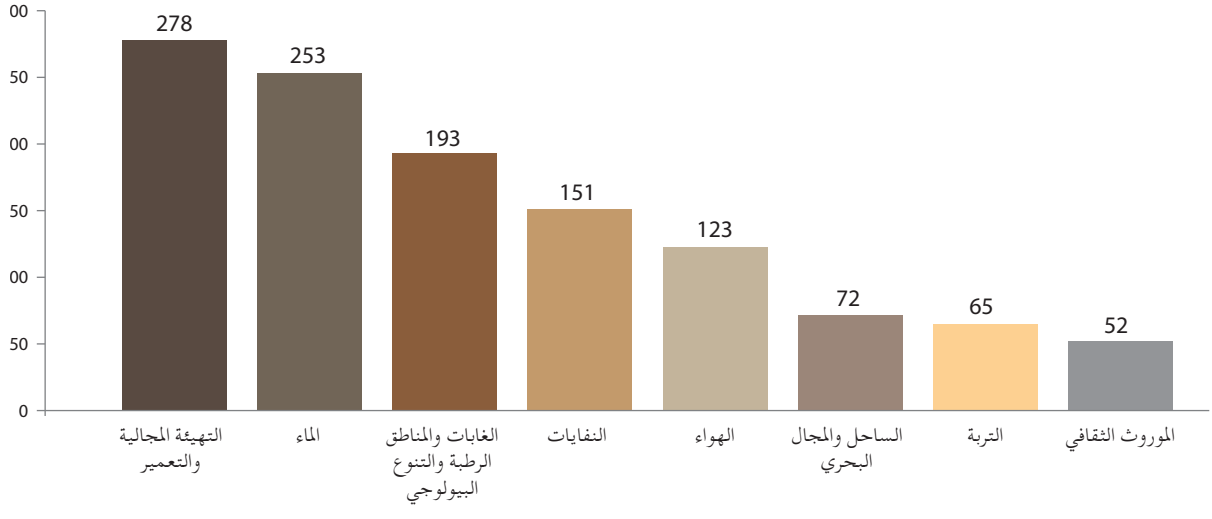

أ. التعمير والتهيئة المجالية

حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من التدخلات، حيث خلصت إلى إصدار 278 توصية أي بنسبة 24% من التوصيات المتعلقة بالأوساط الطبيعية.

ب. المياه

شكل موضوع المياه أولوية في المقترحات بـ 253 توصية من بين 187 1 توصية من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية، أي ما يعادل 21%.

ج. الغابات والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة

أصدرت الملتقيات الجهوية 193 توصية تهم المحافظة على الغطاء الغابوي والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة، أي بنسبة 16% من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية.

د. النفايات

حظي تدبير النفايات الصلبة بما فيها المنزلية والطبية والصناعية والخطيرة باهتمام واسع لدى المشاركين خاصة الجماعات المحلية والمجتمع المدني، حيث تم إصدار 151 توصية في هذا الاطار أي بنسبة 13%.

ه. الهواء

خلصت المشاورات الجهوية إلى 123 توصية في مجال الهواء أي بنسبة 10% من التوصيات الخاصة بالأوساط البيئية.

و. الساحل والمجالات البحرية

وقد أصدر المشاركون في هذه اللقاءات التي همت الجهات الساحلية، 72 توصية لتدبير الساحل والمحافظة على الموارد والمجالات البحرية، أي بنسبة 6% من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية.

ز. التربة

أصدرت الملتقيات الجهوية 65 توصية تهم مجال التربة، أي ما يعادل 5% من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية.

ن. الموروث الثقافي

لقد خصصت لهذا الموضوع 52 توصية أي بنسبة 4%.

الإجراءات المواكبة

اعتبرها المتدخلون، مرتكزا أساسيا لإنجاح أي مشروع للتاهيل البيئي في بعده الوطني والمحلي، عبر تعبئة شاملة للمواطنين بحتمية المحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي والإنساني. ولبلوغ أهداف هذا المشروع، استحضر المشاركون وبإلحاح المساهمة الفاعلة للبحث العلمي وللجامعة لرسم خطة علمية وعقلانية لموضوع يرهن حاضرنا ومستقبلنا.

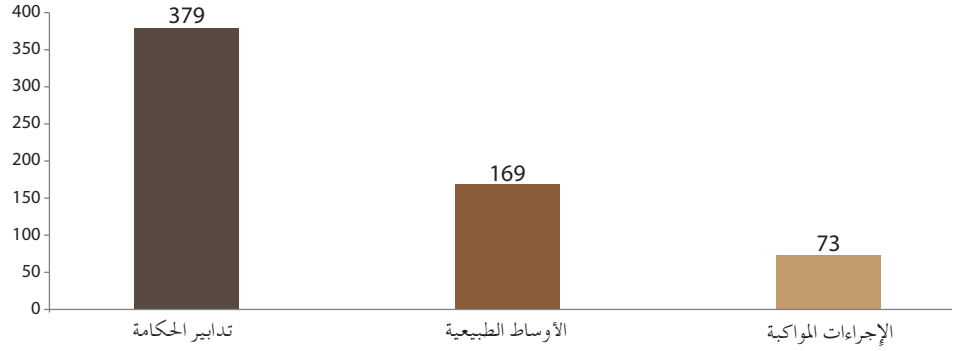

أ. التربية والتحسيس

خلصت الملتقيات إلى 379 توصية أي بنسبة 61% تصب في أهمية تطوير وتعزيز كل وسائل التواصل الحديثة والتقليدية لتوعية كل شرائح المجتمع بالإشكاليات البيئية ودورهم في مراقبتها والحد من استفحالها.

ب. التكوين والبحث العلمي

انصبت 169 توصية، أي بنسبة 27% إلى اعتبار البحث العلمي ركيزة أساسية ودعامة ضرورية للإرتقاء بالعمل البيئي من خلال معطيات دقيقة ومقترحات واقعية.

ج. تدبير المعلومات

حظي هذا الموضوع بـ 73 توصية، أي ما يعادل 12%.

التوصيات المتعلقة بمشروع الميثاق

بعد دراسة ومناقشة مختلف فصول وبنود مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، أصدر المشاركون في المشاورات الجهوية عدة توصيات تهم صفة وصيغة ومضمون الميثاق، وتتلخص أهم الاقتراحات في المحاور التالية:

صفة وإلزامية الميثاق

- توضيح الصفة القانونية للميثاق ومدى إلزامية بنوده؛
- المطالبة بدسترة الميثاق أو الإشارة إليه في أي تعديل دستوري مقبل؛
- إضفاء قوة إلزامية على الميثاق؛
- توضيح علاقة الميثاق وانسجامه مع القوانين الجاري بها العمل؛
- العمل على المصادقة على الميثاق الوطني من طرف البرلمان.

اقتراح تعديلات وإضافات للميثاق

- اقتراح تعديلات في هيكلة الميثاق وترتيب بنوده؛
- اقتراح تعديلات لإصلاح أو تحسين نص وبنود الميثاق؛
- اقتراح إدماج إضافات جديدة لإغناء الميثاق؛
- توضيح مقتضيات الميثاق الوطني فيما يتعلق بتحديد المسؤوليات والالتزامات؛
- الأخذ بعين الاعتبار مشروع الجهوية الموسعة في مشروع الميثاق الوطني.

انسجام الميثاق مع الإطار الوطني والدولي

- انسجام الميثاق مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛
- الربط بين مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ومشروع الجهوية الموسعة؛
- انسجام الميثاق مع المبادئ والالتزامات الدولية.

تفعيل مقتضيات الميثاق

- تحديد الضمانات القانونية والقضائية لتطبيق الميثاق؛
- وضع آليات لتفعيل وتطبيق مقتضيات الميثاق؛
- مصاحبة أجرأة الميثاق بإطار مؤسساتي ملائم: خلق هيئة وطنية وهيئات جهوية؛
- توضيح الآليات التي من شأنها ضمان الحقوق الواردة في الميثاق؛
- مصاحبة الميثاق الوطني ببرامج ومخططات عمل بيئية؛

- تعزيز الميثاق عبر الإسراع بإصدار قوانين بيئية جديدة والنصوص التطبيقية؛
- مواكبة مشروع الميثاق بإجراءات مالية لانجاز برامج التأهيل البيئي؛
- القيام بأنشطة تشاورية وتواصلية وأيام دراسية حول الميثاق؛
- استصدار دليل خاص بحملات التوعية حول الميثاق الوطني للبيئة والتنمية؛
- ضرورة تقييم تنفيذ الميثاق الوطني وتحيينه بشكل دوري.

خلق آليات جهوية ومحلية لتفعيل الميثاق

- وضع آليات وميكانزمات لتفعيل مقتضيات الميثاق؛
- اقتراح إعداد مواثيق جهوية في انسجام مع مبادئ وبنود الميثاق الوطني؛
- تفعيل الميثاق عبر برامج ومخططات عمل بيئية محلية؛
- تفعيل الميثاق عبر خلق لجن محلية للبيئة؛
- عقد لقاءات إقليمية لتعميق النقاش حول الميثاق؛
- الأخذ بعين الاعتبار للخاصيات الجهوية والمجالات الهشة عند تفعيل أحكام الميثاق؛
- تأهيل الفاعلين المحليين للانخراط في تطبيق وتنفيذ مقتضيات الميثاق؛
- العمل على بلورة الآليات لتطبيق مبدأي الوقاية والإحتياط.

اقتراحات أخرى

- ضرورة القيام بتوضيح أهداف الميثاق والعمل على تعميم ونشر مقتضياته وأهدافه لدى مختلف مكونات المجتمع وبكل الوسائل المتاحة على المستويين الإقليمي والمحلي؛
- إضافة نافذة في الموقع الإلكتروني للميثاق تتضمن معلومات حول التلوث الصوتي.

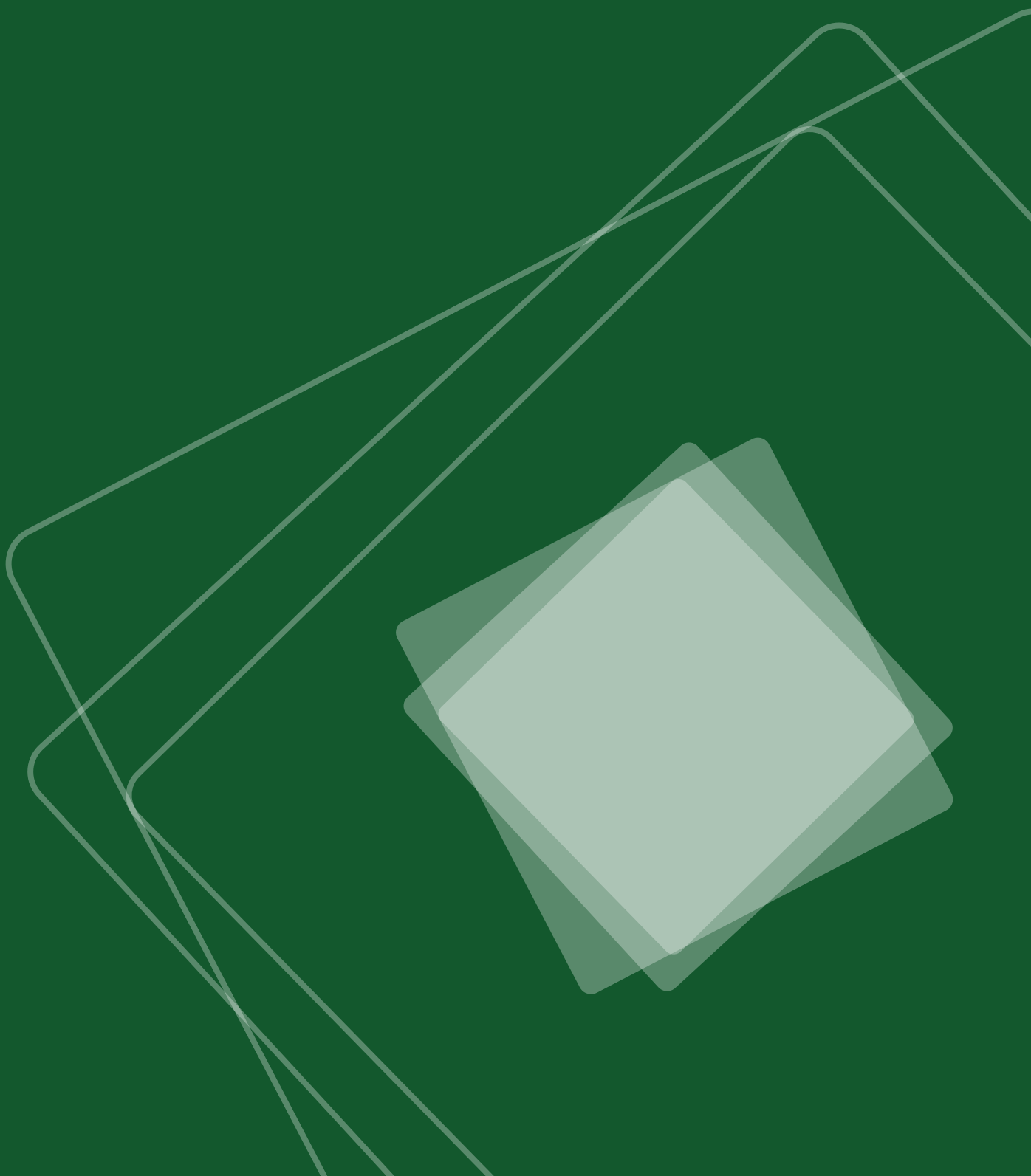

المحور الثالث

الموقع الإلكتروني للميثاق

أولا : تحليل المعطيات العامة

شكل هذا الموقع فضاء واسعا لاستطلاع الرأي وللتوعية والتربية والتحسيس، حيث عرف إقبالا هاما من طرف عموم المواطنين، فقد استقبل أزيد من 108 000 زائرا أبدوا مقترحاتهم وتوصياتهم سواء فيما يخص مشروع الميثاق، أو بالقضايا البيئية ببلادنا .

الاستمارة كأداة لمناقشة وإغناء مشروع الميثاق

5 948 استمارة : 4 738 بالعربية، 1 180 بالفرنسية، 17 بالإنجليزية، 13 بالإسبانية .

تصنيف المشاركين

مواطنون	جامعيون	جمعيات	خبراء	مغربي مقيم بالخارج	سياسيون ونقابيون	منظمة مهنية	إعلامي
%75	%8	%6	%3	%2	%2	%1	%1

ثانيا : تحليل نتائج الاستمارة

الأجوبة المغلقة

- بالنسبة للسؤال حول ما هي الواجبات التي يجب أن ينص عليها الميثاق؟
- واجبات المواطنين، الحكومة والجماعات المحلية : 19%؛
- واجبات الإعلام والشركات : 14% و13%؛
- واجبات المجتمع المدني : 11% .

خلاصة : يمكن القول أن الأجوبة ركزت بالأساس على أن الواجبات يجب أن تهم بصورة متساوية بين المواطنين والحكومة والجماعات المحلية ووسائل الإعلام والشركات والجمعيات، مع التركيز أكثر على واجبات المواطنين، والحكومة، والجماعات المحلية .

- بالنسبة للسؤال حول ماذا يجب أن يتضمنه الميثاق؟ كانت الردود موزعة على الشكل التالي :
- المبادئ التي تمكن من تدبير البيئة : 29%؛
- توجيهات للسلطات العمومية : 25%؛
- التحديات الكبرى المرتبطة بالميثاق : 18%؛
- المبادئ القانونية المطبقة على القطاع العام والخاص 10%؛
- حقوق وواجبات كل الأشخاص 6% .

خلاصة : يمكن القول أن أغلب الاقتراحات المتعلقة بمضمون الميثاق ركزت أساسا على المبادئ التي تمكن من تدبير البيئة وكذا توجيهات للسلطات العمومية وأخيرا التحديات الكبرى المرتبطة بالميثاق .

• بالنسبة للسؤال حول ما هي الانتظارات من الميثاق؟ كانت الردود على الشكل التالي :

• المحافظة على الوسط الطبيعي : 29%؛

• تحفيز وتشجيع مختلف المتدخلين لتبني سلوكيات بيئية : 26%؛

• وعي بالإشكاليات البيئية وتعبئة لفائدتها : 24%؛

• إدماج الانشغال البيئي أثناء اتخاذ القرار 17%.

خلاصة : يمكن القول أن الانتظارات تهم بصورة متوازنة المحافظة على الوسط الطبيعي، وتحفيز وتشجيع مختلف المتدخلين للوعي بالإشكالية البيئية والتعبئة من أجل تبني سلوكيات بيئية لحماية الموارد الطبيعية والموروث الثقافي لبلادنا.

الأجوبة المفتوحة

ضمن الاستمارة خصص مجال للإجابات والمقترحات المفتوحة، حيث بلغ عددها 1940 بالعربية، 660 بالفرنسية، 8 بالإنجليزية، 5 بالإسبانية. ومن خلال هذه الأجوبة تم استخلاص توصيات ومقترحات تصب في بنود مشروع الميثاق.

ثالثا : التوصيات

عدد التوصيات الصادرة من خلال الأجوبة المفتوحة 1934 توصية، همت ثلاثة محاور أساسية وهي : الأوساط البيئية، وتدابير الحكامة، والإجراءات المواكبة في تدبير الشأن البيئي.

وقد توزعت هذه التوصيات والاقتراحات كما يلي :

• تدابير الحكامة : 851 توصية؛

• الإجرءات المواكبة في تدبير الشأن البيئي : 652 توصية؛

• الأوساط البيئية : 431 توصية.

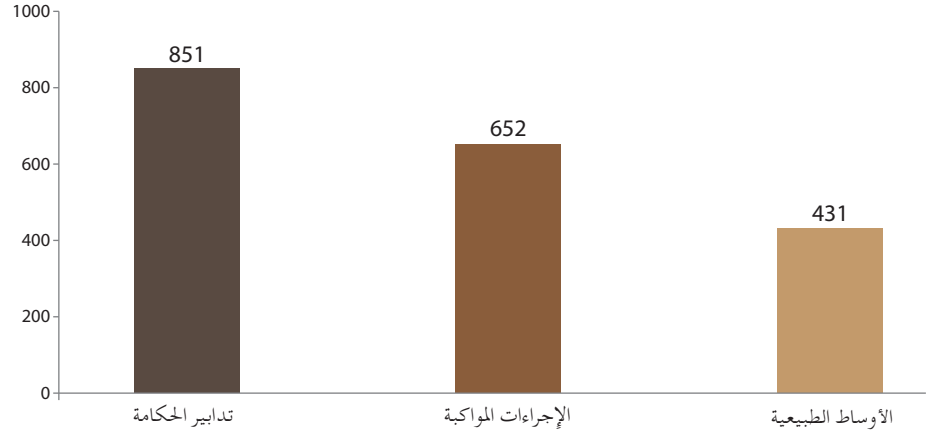

الحكامة البيئية

يتبين من خلال تحليل التوصيات والمقترحات، على أن هناك إجماع على حتمية اعتماد حكامة جيدة في تدبير الشأن البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ عدد التوصيات 851 توصية أي ما يعادل 44% من مجموع التوصيات الواردة بالموقع الإلكتروني.

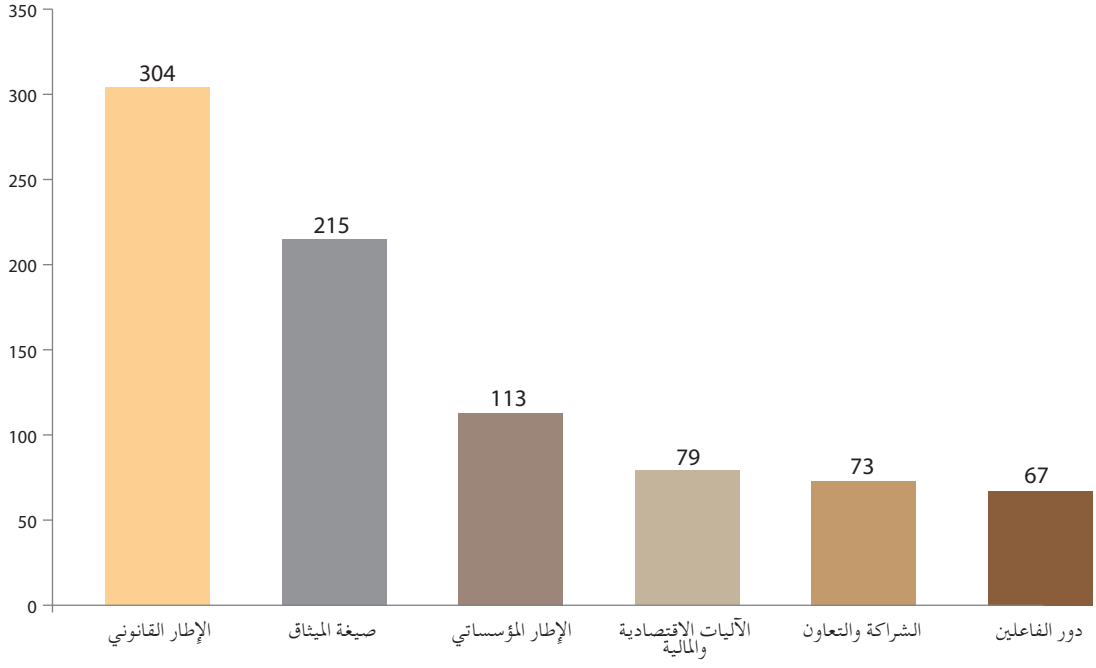

أ. الإطار القانوني

من بين 851 توصية في محور الحكامة استأثر الإطار القانوني بالعدد الأكبر، حيث بلغ عدد التوصيات 304 أي ما يعادل 36% . وقد تمحورت مجمل هذه التوصيات حول تعزيز الإطار القانوني بقوانين بيئية تهم مختلف المجالات البيئية غير المقننة كالساحل والجبل... وتفعيل القوانين البيئية من خلال التطبيق الصارم لمقتضياتها، مع تفعيل مبدأ الملوث/المؤدي على كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المخلين بالنظام البيئي، والتعجيل بتجميع النصوص البيئية في مدونة قانونية بيئية حتى يسهل على كافة الفاعلين والمهتمين بالشأن البيئي التعرف على مستجدات التشريع البيئي .

ومن أهم التوصيات المسجلة في هذا المحور :

- تجريم تلويث البيئة؛
- تفعيل القوانين البيئية الموجودة وبالخصوص الجانب الزجري منها (الملوث المؤدي)؛
- إعداد قواني زجرية، تهم في المرحلة الأولى الشركات والجماعات المحلية، وفي مرحلة ثانية المواطنين؛
- الصرامة في تطبيق القوانين البيئية للحد من تجاوزات العموم والخواص؛
- وضع مدونة قانونية بيئية تلزم الجميع؛
- تشديد المراقبة على الشركات الملوثة؛
- معاقبة السلطات المتقاعسة في القيام بالواجبات المنوطة بها في حماية البيئة سواء كانت معينة أو منتخبة .

ب. صيغة ومضمون الميثاق

فيما يتعلق بصيغة ومضمون الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، فقد بلغ عدد التوصيات 215 توصية، أي ما يعادل 26% من مجموع التوصيات المتعلقة بمحور الحكامة . وتعكس هذه النسبة المهمة مدى الاهتمام الذي حظي به الميثاق عند المواطنين، والرغبة الأكيدة تمكن بلادنا من إعداد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة باعتباره من أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا .

وقد انصبت التوصيات المتعلقة بهذا الجانب حول الطابع الاستعجالي والإلزامي للميثاق، وإيجاد الآليات والميكانيزمات القانونية والمؤسساتية الكفيلة بتطبيقه، مع الحرص على تعديل مقتضياته تماشيا مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

وتضمنت التوصيات الصادرة في هذا المحور ما يلي :

- جعل الميثاق من الأولويات؛

- أجرأة الميثاق وتفعيله على أرض الواقع والخروج به من التنظير؛
- تضمين الميثاق قوانين تلزم الأفراد والجماعات على الحفاظ على سلامة البيئة؛
- التنصيص في الميثاق على جوانب مهملة مثل التلوث الضوضائي؛
- التركيز في الميثاق على المشاريع التي تعنى بالشأن البيئي؛
- تضمين الميثاق ما ينص عل تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع.

ج. الإطار المؤسساتي

بلغ عدد التوصيات التي همت هذا الجانب 103 توصية أي ما يعادل 13%، وتعبر عن انشغال المواطنين بالجانب المؤسساتي باعتباره محورا موازيا للعمل التشريعي والقانوني، إذ من خلاله يتم إحداث العديد من الهياكل المؤسساتية لتدبير الشأن البيئي على المستوى المحلي، الجهوي والوطني.

وقد همت هذه التوصيات:

- إحداث المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- إحداث وكالة وطنية لحماية البيئة؛
- خلق شرطة البيئة؛
- تشكيل لجان محلية للمتابعة.

د. الآليات الاقتصادية والمالية

توصل الموقع الإلكتروني بـ 79 توصية أي ما يعادل 10% من إجمال التوصيات المتعلقة بمحور الحكامة. وتروم في مجملها إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص وكافة المتدخلين على الاستثمار النظيف واستعمال الطاقات النظيفة، من خلال مجموعة من الآليات والمقتضيات، وذلك خدمة لأهداف التنمية المستدامة.

ومن أهم هذه التوصيات المسجلة:

- إحداث صندوق جهوي للتنمية البيئية يمول بـ 2% من كل مداخيل الوحدات الاقتصادية الإنتاجية الكبرى و1% من الوحدات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة والجماعات الحضرية والقروية؛
- الزيادة في الموارد المالية المخصصة للمجال البيئي؛
- إحداث ضريبة على الثروة التي تصل سقفا معينا يتم تحديده لتمويل حماية البيئة؛
- فرض إتاوات على الشركات والمواد الملوثة.

ه. الشراكة والتعاون

حظي محور الشراكة والتعاون بـ 73 توصية أي ما نسبته 10%. وقد عكست جل هذه التوصيات الاهتمام الكبير بموضوع الشراكة والتعاون على الصعيد المحلي والجهوي والوطني في مجال البيئة، لأجل الحفاظ على الثروات الطبيعية والإيكولوجية الوطنية واستغلالها بشكل فعال ومستدام.

ومن بين التوصيات المسجلة حول هذا الموضوع:

- خلق شراكات مع كافة المتدخلين وبالخصوص جمعيات المجتمع المدني؛
- تشجيع الجمعيات غير الحكومية على الاهتمام أكثر بقضايا البيئة.

و. دور الفاعلين

همت 67 توصية محور دور الفاعلين، أي ما يعادل 8%. كل هذه التوصيات تلح على الدور الرئيسي الذي يضطلع به الفاعلين في إنجاح المشروع الوطني المجتمعي المتمثل في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ولعل أهم توصية مسجلة في هذا المحور هي دعم الجماعات المحلية لإنجاز برامج في هذا المجال.

الإجراءات المواكبة في تدبير الشأن البيئي

أكد جل الزوار للموقع الإلكتروني للميثاق، على أهمية الإجراءات المواكبة في تدبير الشأن البيئي وفي إرساء بنود الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، حيث ركزوا بالأساس على التربية والتوعية بالقضايا البيئة ودورها الحيوي والفعال في تنمية وعي المواطنين وتحفيزهم على الانخراط معرفيا وسلوكيا وعمليا في حماية البيئة والمحافظة على الأوساط الطبيعية، وتشجيعهم على أخذ المبادرة في تفعيل ما جاء به الميثاق. كما تطرقوا لدور التكوين والبحث العلمي في تقوية قدرات مختلف الفاعلين من أجل المساهمة الفعالة في تفعيل الميثاق وإيجاد السبل الكفيلة للتقليص من الضغوطات على الموارد الطبيعية ومن اجل حماية البيئة.

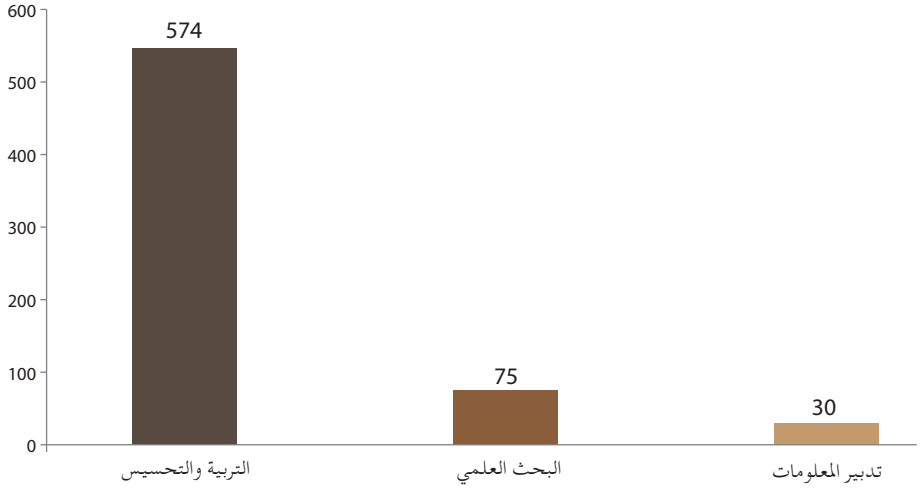

أ. التربية والتحسيس

استأثر محور التربية والتواصل باهتمام الزوار، حيث شكل عدد التوصيات في هذا الباب 547 توصية بنسبة 84% من مجموع التوصيات المتعلقة بالإجراءات المواكبة، حيث أكد الزوار على دور هذا المحور في تفعيل مبادئ وأهداف الميثاق، وعلى ضرورة استغلال جل الإمكانيات المتاحة للتواصل مع كافة مكونات المجتمع وتوعيتها حول مختلف القضايا البيئية والسبل الكفيلة بحمايتها، والعمل على تطوير وسائل التحسيس والتوعية.

وقد ركزت التوصيات على ما يلي:

- تكثيف برامج التوعية البيئية وبالخصوص عبر وسائل الإعلام مع استعمال خطاب مبسط، وبالدارجة، واستعمال الرسوم المتحركة لإشراك الطفل.
- توسيع أنشطة التوعية البيئية على أسس دينية؛
- تنظيم حملات تحسيسية حول البيئة مرفوقة بصور وإعلانات منشورة في الشارع؛
- العمل على استمرارية الحملات التحسيسية المصاحبة للميثاق؛
- تدريس مقتضيات الميثاق في البرامج التعليمية؛
- إدخال التربية البيئية في مقررات المؤسسات التعليمية؛
- إدماج التربية البيئية في إطار أنشطة النوادي البيئية؛
- تحفيز الجماعات المحلية ذات البرامج المهمة في ميدان الحفاظ على البيئة.

ب. التكوين والبحث العلمي

اعتبر زوار الموقع الالكتروني أن البحث العلمي آلية ضرورية من أجل أجرأة أهداف الميثاق، ومرتكز أساسي للحفاظ على الموارد الطبيعية وإيجاد البدائل لمختلف الاستعمالات المرتبطة بها.

ومن بين التوصيات 75 التي جاءت في هذا الباب، والتي تشكل 11% من التوصيات الخاصة بالإجراءات المواكبة، نذكر ما يلي :

- تشجيع البحث العلمي في المجال البيئي وتحيين نتائجه؛
- خلق شراكات بين الجامعات وكافة المتدخلين في هذا الشأن البيئي الجهوي والمحلي؛
- القيام بدراسات وبائية إيكولوجية للتعرف على مدى تأثير التدهور البيئي على صحة المواطنين.

ج. تدبير المعلومات

عبر زوار البوابة الإلكترونية للميثاق على أهميته لأن التعرف على الحالة البيئية يشكل إحدى الأعمدة الأساسية في تسطير البرامج والمشاريع البيئية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن التوفر على المعلومة البيئية الصحيحة من المساهمة في تغيير السلوكيات اتجاه البيئة.

وقد تم حصر 30 توصية في هذا الباب، أي ما يمثل 5% من التوصيات المتعلقة بالإجراءات المواكبة. ومن أهمها :

- التركيز على المبدأ 10 من إعلان ريو حول الحق في الولوج إلى المعلومة البيئية؛
- التوفر على المعلومة البيئية من أجل المشاركة في اتخاذ القرار واللجوء إلى القضاء.

الأوساط البيئية

لقد عبرت مختلف التوصيات والاقتراحات الواردة في الاستشارة عبر البوابة الإلكترونية على عدة قضايا وانشغالات بيئية ذات بعد وطني، جهوي ومحلي، كما شكلت مقترحات ومبادرات للمساهمة في مواجهة هذه القضايا والانشغالات من أجل تأهيل الوضع البيئي ببلادنا.

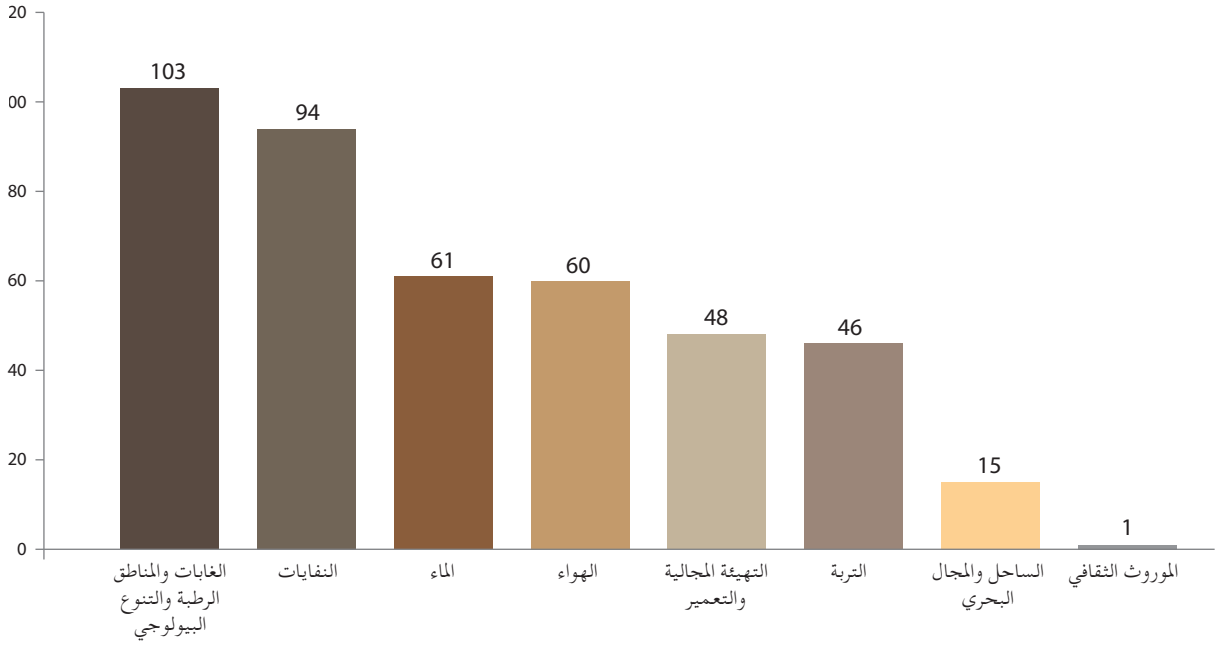

أ. الغابات والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة

استأثر موضوع حماية الغابات والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة باهتمام الزوار، من خلال اعتماد 103 توصية تهم المحافظة على هذه الأوساط، أي بنسبة 24% من مجموع التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية. وهمت هذه التوصيات عدة ميادين و قضايا منها بالخصوص :

- التوزيع العادل للخيرات البيئية وبالخصوص الغابوية؛
- حماية الغابات من جميع أشكال التدهور؛
- المحافظة على بعض الثروات الحيوانية المحلية المهددة.

ب . النفايات

وقد همت 94 توصية أي بنسبة 22% . ويمكن إجمالها فيما يلي :

- إيجاد حلول لمشكل النفايات الصلبة؛
- التشجيع على فرز النفايات وإعادة استعمالها .

ج . المياه

عبرت المقترحات المتعلقة بموضوع المياه على 61 توصية من بين 431 من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية، أي ما يعادل 14%، وقد همت هذه التوصيات :

- تعبئة الموارد السطحية خاصة بالأطلس الشرقي؛
- التدبير المعقلن للمياه مدخل للتنمية المستدامة .

د . الهواء

اقترح زوار البوابة الإلكترونية للميثاق 60 توصية في مجال الهواء، أي بنسبة 14% من التوصيات الخاصة بالأوساط البيئية، وقد همت بالأساس :

- إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية؛
- استعمال الغاز الطبيعي كوقود وأيضا في الاستعمال المنزلي .

ه . التعمير والتهيئة المجالية

تم إصدار 48 توصية تهم التعمير والتهيئة المجالية أي بنسبة 11% من التوصيات المتعلقة بالأوساط الطبيعية، وقد همت هذه التوصيات بالأساس :

- احترام تصاميم التعمير؛
- الإكثار من المساحات الخضراء ومواجهة زحف التعمير .

و . التربة

أصدر زوار الموقع الإلكتروني 46 توصية تهم مجال التربة، أي ما يعادل 11% من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية، ونذكر منها بالخصوص :

- تشجيع الفلاحة البيولوجية بتوعية ومرافقة وإعانة الفلاحين؛
- مراقبة استعمال بعض المواد الخطيرة مثلا الأسمدة والمبيدات .

ز . الساحل والمجالات البحرية

تضمنت الاستشارة عبر البوابة الإلكترونية للميثاق 15 توصية لتدبير الساحل والمحافظة على الموارد والمجالات البحرية، أي بنسبة 3% من التوصيات المتعلقة بالأوساط البيئية . وهمت هذه التوصيات عدة مقترحات لتدبير هذا المجال البيئي الحيوي منها :

- منع رمي النفايات والمياه العادمة في البحر دون معالجة؛
- حماية الساحل من كل أشكال التدهور .

ح . الموروث الثقافي

لقد خصصت لهذا الموضوع أربعة توصيات أي بنسبة 1% وهمت بالأساس :

- تأهيل السياحة البيئية بخلق مسارات ومدارات داخل المنتزهات الوطنية .

المحور الرابع

اللقاءات الموازية

أولا : تنظيم اللقاءات

نظمت العديد من فعاليات المجتمع المدني، ومكاتب الدراسات والأبحاث، وهيئة الأساتذة الجامعيين، ورابطة المهندسين، عدة اجتماعات لتدارس محتوى ومضمون مشروع الميثاق، وطرح مختلف المشاكل البيئية التي تعاني منها جهات المملكة وتقديم اقتراحات لمعالجتها، ونخص بالذكر منها :

القطاعات والمؤسسات العمومية

- الجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب؛
- المجلس البلدي لمدينة الرباط؛
- المجلس البلدي لمدينة العرائش؛
- مقاطعة أكدال–الرباط؛
- مقاطعة الحي الحسني–الدار البيضاء؛
- بلدية تالوين بمدينة تارودانت؛
- اللجنة الإقليمية لعمالة الصخيرات–تمارة؛
- مندوبية وزارة الصحة؛
- أكاديميات وزارة التربية الوطنية؛
- صندوق الإيداع والتدبير؛
- كلية علوم التربية – الرباط؛
- طلبة هندسة الأرض بالمدرسة المحمدية للمهندسين؛
- المجلس الأعلى والودادية الحسنية للقضاة؛
- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

الهيئات المهنية

- الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب؛
- الجمعيات المهنية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب؛
- الفيدرالية المغربية للاستشارة الهندسية؛
- الجمعية الوطنية للتحسينات العقارية والري صرف المياه والبيئة؛
- الجامعة الوطنية للبناء والأشغال العمومية؛
- الهيئة الوطنية للأطباء؛
- الهيئة الوطنية للصيادلة؛
- فيدرالية الصناعة المعدنية؛
- الجامعة الوطنية لأطباء العمل؛
- هيئة المحامين بالرباط.

هيئات المهندسين

- جمعية مهندسي المدرسة المحمدية؛
- الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين؛
- الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين؛
- جمعية مهندسي المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

الهيئات السياسية والنقابية

- حزب البيئة والتنمية؛
- جمعية المنتخبين المحليين من أجل البحر الأبيض المتوسط؛
- رابطة المهندسين الاستقلاليين؛
- منسقية مهندسي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- المجلس الجهوي لوادي الذهب–لكويرة؛
- حزب التقدم والاشتراكية؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المعاهد

- المعهد العالي للدراسات العليا في التنمية المستدامة.

الجمعيات

- جمعية رباط الفتح؛
- النسيج الجمعوي لتجزئة ربيع قرطبة بمكناس؛
- المنتدى الجهوي للمبادرات البيئية – فاس بولمان؛
- شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية بالمحمدية؛
- شبكة التشاور والخدمات لجهة وادي الذهب–لكويرة؛
- جمعية تكمات لدعم السياحة الواحاتية والتنمية القروية بإقليم طاطا؛
- جمعية أصدقاء البيئة بزاكورة؛
- قافلة التنمية المستدامة؛
- الجمعية المغربية للطلبة المهندسين في الهندسة القروية؛
- الجمعية المغربية للطلبة الطبوغرافيين؛
- جمعية المغرب الطبيعة والثقافة؛
- مجموعة الأبحاث حول البيئة التنمية الحضرية والقروية.

ثانيا : التوصيات

وقد صدر عن هذه اللقاءات حوالي 369 توصية، همت بالأساس، الموارد المائية، تدبير النفايات الصلبة والسائلة وجودة الهواء. كما ركزت بعض الاقتراحات على تعزيز وإغناء مشروع الميثاق الوطني وهيكلته، وكذا تدعيم التوعية والتربية والتكوين والبحث العلمي والولوج إلى المعلومة البيئية، إضافة إلى تحسين الإطار المؤسساتي لتحقيق أهداف الميثاق في المحافظة على البيئة والتنمية المستديمة. كما أكدت التوصيات على المسؤولية من خلال مبدأ الملوث/المؤدي والوقاية والاحتياط.

وتوضح البيانات الموالية أهم التوصيات التي تم استخلاصها من خلال هذه اللقاءات الموازية:

الأوساط البيئية

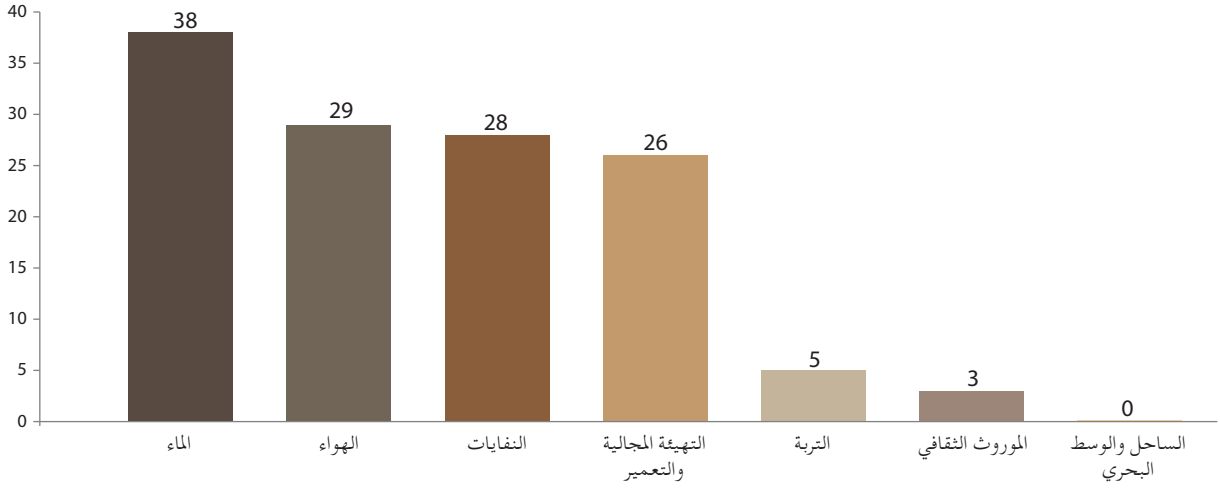

تعتبر الأوساط الطبيعية من العناصر الأساسية للمنظومة البيئية ويشكل الإخلال بأحد مكوناتها، نظرا لترابطها العضوي، سببا في تدهور بيئي يؤثر سلبا على صحة الإنسان. ولقد شكلت حماية الموارد المائية أحد الانشغالات الرئيسية خلال هذه المشاورات الموازية، حيث أكد المشاركون على تزويد المجالات الحضرية والقروية بشبكات التطهير السائل وبمحطات لمعالجة المياه العادمة، وكذا استعمال تقنيات حديثة للحد من تسرب النفايات السائلة الناجمة عن الوحدات الصناعية والمجازر، ومحطات الخدمات، وتحديد الملك العمومي المائي، وعدم الترخيص للبناء بالمجاري المائية والشعاب.

كما أكدت المشاورات فيما يخص جودة الهواء وتدبير النفايات الصلبة والسائلة منها على تشجيع استعمال الطاقات النظيفة، والعمل على تدبير عقلاني للنفايات الصلبة، وذلك باستعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال مع إحداث محطات لمعالجة النفايات تستجيب لمعايير المحافظة على الصحة والبيئة.

تدابير الحكامة

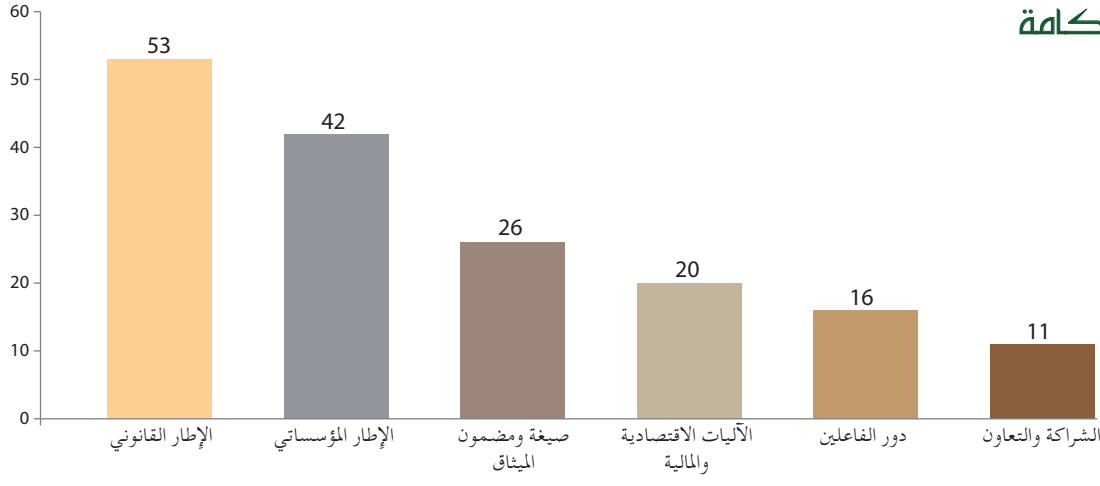

تبين من خلال التوصيات أن الإطار القانوني احتل الصدارة في مجال الحكامة الجيدة متبوعا بالإطار المؤسساتي والآليات الاقتصادية والمالية حيث تم التركيز على :

- عقلنة تدبير الماء من خلال تطبيق قانون 10-95 المتعلق بالماء؛
- تشجيع وتطوير وسائل النقل العمومية وإعادة هيكلتها للحد من إصدارات الغازات الملوثة؛
- استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة؛
- استكمال المراسم التطبيقية للقوانين المتعلقة بالبيئة؛
- تفعيل دور شرطة المياه؛
- تقوية تمثيليات قطاع البيئة على المستوى المحلي والجهوي؛
- إحداث المجلس الأعلى للبيئة؛
- إنشاء صندوق دعم لفائدة الاستثمار والبحث العلمي في مجال الطاقة للمحافظة على البيئة .

الإجراءات المواكبة

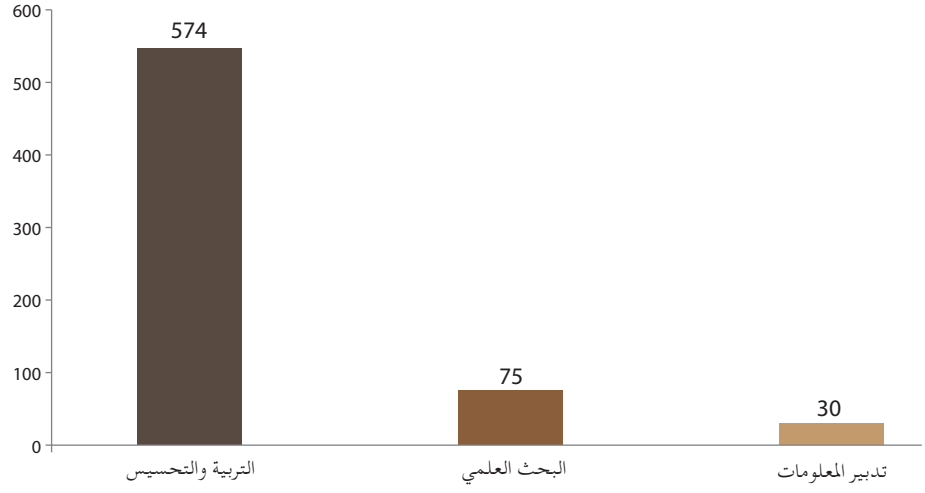

في هذا الإطار، تم إيلاء أهمية كبيرة للتربية والتحسيس ثم للتكوين والبحث العلمي، حيث تم التأكيد على زرع قيم المحافظة على البيئة عبر حملات التوعية والتحسيس وبرامج التربية والتكوين في المؤسسات التربوية والتكوينية محليا وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، مع تشجيع البحث العلمي وإيجاد البدائل للمحافظة على الثروات .

المحور الخامس

خلاصات وتوصيات المشاورات

خلصت المشاورات، سواء تعلق الامر باللقاءات الجهوية أو الموازية أو الموقع الالكتروني، إلى إصدار 654 5 توصية، همت بالأساس المجالات التالية :

- الحكامة الجيدة في تدبير قضايا البيئة؛
- القضايا المرتبطة بالأوساط البيئية؛
- الإجراءات المواكبة .

ومن خلال دراسة تحليلية ومعمقة لما سلف يمكننا أن نستخلص ما يلي :

- حظي جانب الحكامة الجيدة لتدبير قضايا البيئة بقسط مهم من انشغالات ومقترحات المشاركين، وذلك بإصدار 562 2 توصية، همت الجوانب القانونية التنظيمية والآليات الاقتصادية إضافة إلى توصيات تتعلق بصيغة ومضمون مشروع الميثاق .
- احتلت المرتبة الثانية القضايا المرتبطة بالأوساط البيئية، بإصدار ما يزيد عن 1 747 توصية، وتهم المياه، والتعمير والتهيئة المجالية، والغابات والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة، وجودة الهواء، والتربة، وكذا الموروث الثقافي .
- هم الجزء الثالث من التوصيات، كل الإجراءات المواكبة في العمل البيئي، كالتوعية والتربية والتكوين وذلك بإصدار 1 345 توصية .

أولا : الحكامة البيئية

أ. الإطار القانوني

شكل الإطار القانوني لحماية البيئة في المغرب المحور الذي احتل المرتبة الأولى ضمن مجالات الحكامة التي تدارسها المشاركون في المشاورات الجهوية ، وتم التركيز على عدد من الأولويات في هذا المجال، نذكر منها على وجه الخصوص :

• التوصيات العامة

تضمنت هذه التوصيات المطالبة بـ:

- اعتبار البيئة حقا من حقوق الإنسان يستلزم التنصيص عليه و على مبادئ التنمية المستدامة في دستور المملكة؛
- استكمال وتفعيل الترسانة القانونية البيئية لتتماشى مع مبادئ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- ضرورة تجميع القوانين البيئية في إطار مدونة للبيئة Code de l'Environnement؛
- ملائمة القوانين البيئية مع مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة وإدماج البعد البيئي في مشروع الجهوية الموسعة؛
- إحداث محاكم مختصة في المجال البيئي؛
- وضع مقاييس ومعايير خاصة بجودة جميع الأوساط والمجالات البيئية وإلزامية تطبيق هذه المعايير في جميع الأنشطة الاقتصادية والتنموية مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين البيئة وصحة المواطنين؛
- إعداد معايير لانتقاء مكاتب الدراسات لإنجاز الدراسات البيئية، وخصوصا دراسات التأثير على البيئة وتقنين منح الرخص لهذه المكاتب على أساس الأهلية والكفاءة في الميدان البيئي؛
- منع استيراد المواد المعدلة جينيا وإلزامية الإفتحاص البيئي للمؤسسات الملوثة؛
- مصادقة المغرب على الاتفاقيات التي تحمي التراث الطبيعي الوطني، مثل اتفاقية بودابست لحماية وتدبير الكائنات المجهرية الدقيقة Micro-organismes وذلك لحماية الأنواع المغربية المستوطنة من التهريب الدولي .

• تطبيق القوانين والنصوص الحالية

تطرقت التوصيات في هذا الباب إلى ضرورة العمل على تفعيل القوانين البيئية والقوانين القطاعية التي لها علاقة بالبيئة

مثل: القانون المتعلق بدراسات التأثير على البيئة، القانون المتعلق بتدبير النفايات، قانون الماء، القانون المتعلق بالحد من تلوث الهواء، المرسوم الخاص بمقذوفات عوادم السيارات، القانون المنظم للمؤسسات المصنفة، مدونة التعمير، القانون المتعلق بتنظيم وتسويق الأسمدة والمبيدات الفلاحية، القانون المتعلق بتصنيع وتخزين وتسويق المواد الكيماوية، القوانين المنظمة لحماية التنوع البيولوجي، قانون طب الشغل، قوانين الصيد البحري، إلخ.

في هذا الصدد، شكل الإخراج السريع للمراسيم التطبيقية للقوانين البيئية مسألة ذات أولوية لدى المشاركين في اللقاءات الجهوية، بالإضافة إلى ضرورة إلزام الصناعيين والفلاحين والصناع التقليديين ومستغلي المركبات السياحية والمقالع والمناجم باحترام معايير البيئة والصحة وتطبيق مبدأ « ملوث–مؤدي ».

كما تم التأكيد على إعادة تأهيل المقالع والمناجم والمناطق التي تعاني من التدهور عند انتهاء استغلالها إلى الحالة المقبولة بيئيا، حسب دفاتر التحملات البيئية.

وتضمنت بعض التوصيات المطالبة بالتزام الجماعات المحلية باحترام مقتضيات وثائق التعمير، خاصة فيما يتعلق بالمناطق الخضراء، والاعتماد على الزجر في حماية المجال البحري من التلوث، وتجريم الشركات والمصانع التي تقذف بالنفايات في الأنهار.

• تعزيز التتبع والمراقبة

أكدت التوصيات على ضرورة تعزيز آليات المحاسبة والمراقبة كضمانة أساسية لحماية البيئة وصحة وإطار عيش المواطنين، حيث تمت المطالبة بضرورة تتبع ومراقبة مدى احترام أصحاب المنشآت الصناعية والسياحية والضيعات الفلاحية ومنفذي المشاريع التنموية لنتائج دراسات التأثير على البيئة، وكذلك مدى احترام وثائق التعمير وعقود الفرشات المائية ودفاتر تحملات المناجم والمقالع، وتم اقتراح خلق لجن إقليمية وجهوية تناط بها مهمة مراقبة استغلال المقالع.

كما أوصى المشاركون في المشاورات، بتقوية المراقبة والزجر على الأنشطة المخالفة للقانون مثل الصيد العشوائي واستعمال وسائل الصيد الممنوعة والقنص اللاقانوني ونهب رمال السواحل وحفر الآبار بدون رخص، والصيد الجائر وبيع واستعمال المواد الكيماوية الفلاحية الممنوعة، ورمي الزيوت والمحروقات في السواحل من طرف مراكب وقوارب الصيد الساحلي، وكذا سقي المنتجات الغذائية الفلاحية بالمياه العادمة غير المعالجة.

• تحيين وتعديل النصوص القانونية الحالية

نصت عدة توصيات على تحيين وتعديل عدد من القوانين والنصوص التنظيمية لتتلاءم مع المستجدات البيئية، وخصوصا تلك المتعلقة بالغابات والصيد البحري، مع المطالبة بتحيين لائحة المشاريع الخاضعة لمسطرة قانون التأثير على البيئة.

ونذكر من أهم هذه التوصيات:

- تحيين القوانين المتعلقة بالمقالع وضبط التزاماتها البيئية ومنها إلزام المستغلين باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الغبار؛
- تحيين قوانين الصيد البحري وتقنين عمليات النقل بما فيها بقايا الأسماك من المعامل إلى وحدات إنتاج دقيق الأسماك؛
- تحيين القوانين المتعلقة بالغابات (ظهير 1917 المتعلق بالمجال الغابوي) وبحماية الأركان (قانون 1925)؛
- تحيين القوانين المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي؛
- تحديث الإطار القانوني لأراضي الجموع (المراعي)؛
- تحيين القوانين و المساطر المنظمة لاستخراج مواد البناء.

• إصدار قوانين ونصوص جديدة

دعا المشاركون في اللقاءات الجهوية إلى إعداد وإصدار قوانين ومعايير بيئية جديدة نظرا للفراغ القانوني الذي تعاني منه بعض المجالات البيئية، والتعجيل بإخراج قانون الساحل إلى حيز الوجود نظرا لأهميته القصوى ونظرا لتأخر بلادنا في المصادقة على هذا القانون الموجود في كل الدول المتوسطية.

ومن بين التوصيات في هذا المجال :

- إصدار القانون المتعلق بالولوج إلى المعلومات البيئية؛
- إحداث قانون للمحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي؛
- إصدار قانون حول حماية واستغلال التربة؛
- إصدار نص بإحداث الشرطة البيئية؛
- إصدار قانون خاص بالمناطق الجبلية؛
- سن قانون خاص بالواحات والمجالات الصحراوية مع تقنين حماية الطلح الصحراوي؛
- إعداد معايير حول محطات الربط في مجال الاتصالات؛
- وضع قانون ومعايير وطنية في مجال الضوضاء؛
- إعداد معايير وطنية خاصة بالمواد الكيماوية؛
- تقنين نقل الحيوانات والمواد الحيوانية كاللحوم والجلود حفاظا على صحة المواطنين؛
- إعداد قانون التعمير خاص بالمجال القروي؛
- وضع تشريع وطني لحماية الساحل من كوارث الملاحة البحرية الدولية؛
- تقنين استغلال الملاحات؛
- إصدار قانون لحماية المناطق الرطبة ومنع البناء بجوار البحيرات؛
- ضرورة إعداد ترسانة قانونية تنظم وتحمي التراث الجيولوجي الوطني؛
- إصدار قانون لمنع القذف المباشر للمياه العادمة في الوسط البحري دون معالجة؛
- إصدار نصوص قانونية للحد من المضاربات العقارية التي تتم على حساب المساحات الخضراء والمناطق الطبيعية؛
- إصدار نص قانوني حول حماية وتدبير الكائنات المجهرية الدقيقة Microorganismes .

• الآليات والمساطر القانونية

أكدت عدة توصيات على التطبيق الفعلي للمساطر أو تحسينها بهدف الفعالية في حماية البيئة وترسيخ التنمية المستدامة، حيث دعت فيما يخص القطاعات الحكومية إلى إدخال المعايير البيئية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية وإلى إخضاع المشاريع الكبرى للدراسات البيئية الإستراتيجية (EES) .

ونذكر من أهم التوصيات :

- إعطاء المنظمات الغير حكومية الحق في المتابعة القضائية الخاصة بالأضرار التي تلحق بالبيئة؛
- تحيين دفاتر التحملات التي أصبحت متجاوزة ولا تساير المستجدات على المستوى البيئي وجعلها صارمة بكل من النقل العمومي في المدن والمقالع والمطارح؛
- تقنين مسطرة الاستثناء وعدم تطبيقها في المجالات الطبيعية الهشة؛
- العمل على إحداث مسطرة قانونية تضبط مسار المنتجات الغذائية والاستهلاكية؛
- إحداث مسطرة قانونية لاعتماد المختبرات ومكاتب الدراسات في مجال البيئة.

• الوعاء العقاري

طالبت التوصيات بإيجاد صيغة ملائمة للإستغلال العقلاني لأراضي الجموع المجمدة وتسوية الوضعية العقارية للأراضي المخصصة للتشجير.

ب. الإطار المؤسساتي

أكدت العديد من التوصيات الصادرة عن المشاورات الجهوية حول الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على ضرورة تعزيز الإطار المؤسساتي للسهر على حماية البيئة على المستوى الوطني، من خلال الارتقاء بالمجلس الوطني للبيئة إلى مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وإحداث الوكالة الوطنية للبيئة كأداة تنفيذية للبرامج والالتزامات الوطنية، تمكن من الرفع من الفعالية البيئية وتجاوز إشكالية تداخل الاختصاصات وإحداث وكالة وطنية للساحل كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول البحرية.

• إحداث مؤسسات جديدة

- إحداث المراصد الجهوية للبيئة في جميع جهات المملكة؛
- التسريع بإحداث المركز الوطني للتخلص من النفايات الخاصة والخطرة بما فيها النفايات المنتجة من طرف المؤسسات الصناعية؛
- إنشاء مرصد بيئي للواحات؛
- إحداث مؤسسة علمية للبحث في مجال البيئة؛
- إحداث لجنة علمية لتحديد العلاقة بين التلوث والصحة؛
- دعوة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص إلى إحداث خلايا أو مصالح؛
- خلق شركات ومؤسسات متخصصة في تدبير ومعالجة النفايات الطبية والصيدلية والاستشفائية.

• تطوير المؤسسات الحالية

- إحداث وزارة مستقلة خاصة بالبيئة؛
- تقوية قطاع البيئة على المستوى المركزي والجهوي مع إحداث مديريات جهوية وإقليمية لقطاع البيئة كمخاطب للفاعلين وللقدرة على تتبع الملفات البيئية على مستوى الجهة والإقليم؛
- إدماج البيئة ضمن أولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعيين مختصين في البيئة ضمن أعضائه؛
- ضرورة توفر الدولة على سياسة وطنية للجهوية بدل السياسات قطاعية وذلك عن طريق اعتماد مقاربة أفقية لكل السياسات العمومية وتجاوز النظرة القطاعية الضيقة؛
- ضرورة دعم لجان الصحة والسلامة داخل المقاولات.

ج. الآليات الاقتصادية والمالية

شكلت الآليات الاقتصادية والمالية في مجال تدبير البيئة محورا هاما في المشاورات الجهوية، ودعت التوصيات في هذا الصدد إلى إدماج إجراءات اقتصادية ومالية ذات البعد البيئي :

- الإعفاءات الضريبية على التكنولوجيات النظيفة مثل تلك الخاصة بالطاقات البديلة والمتجددة (Eco-compensation)؛
- فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة التي تلحق ضررا بالبيئة (Ecotaxes) حسب حجم التلوث الذي تحدثه في إطار تطبيق مبدأ ملوث-مؤدي؛
- الرفع من الإتاوات لدعم المشاريع المرتبطة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وإرساء قواعد الاقتصاد الأخضر؛
- الدعوة إلى اعتماد آليات اقتصادية ومالية مشجعة على الاستثمار في المجال البيئي؛
- إحداث صندوق وطني لتمويل وتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة؛
- إعادة النظر في نوعية المشاريع البيئية المستفيدة من الدعم المالي لصندوق مكافحة التلوث الصناعي؛
- إنشاء صندوق لدعم الابتكار في مجال البيئة؛
- تخصيص ميزانية خاصة بالتدبير البيئي في جميع المشاريع الاستثمارية؛
- حث الأبناك والمؤسسات التمويلية على ربط تمويل المشاريع بالالتزام باحترام المعايير والمقاييس البيئية؛

- التركيز على تشجيع الاستثمارات لتنمية السياحة البيئية (الجبلية والقروية والساحلية)؛
- تشجيع الفلاحة البيولوجية للاستهلاك الداخلي وللتصدير مع دعمها في إطار مخطط المغرب الأخضر؛
- الدعم الاقتصادي والمالي لحماية الغابات والواحات والساحل وموارد المياه؛
- إنشاء صندوق للتضامن للحفاظ على الغابات يساعد على خلق أنشطة اقتصادية بديلة للسكان القرويين القاطنين بالغابات وتزويدهم بالكهرباء والغاز بأثمنة مدعمة لتجنب الاستغلال المفرط لحطب التدفئة؛
- مطالبة مستعملي الماء على الصعيد الوطني أن يساهموا اقتصاديا في الجهود والتحديات التي تتطلبها صيانة هذه الموارد والتضامن ما بين الجبل والسفح، في إطار نوع من المقاصة الاقتصادية والمالية والبيئية على الصعيد الوطني؛
- توفير الدعم المالي للجماعات المحلية وللصناع التقليديين وللجمعيات العاملة في المجال البيئي؛
- تبسيط المساطر لتمكين الجماعات المحلية من فرض واستخلاص رسوم في المجال البيئي.

د. دور الفاعلين

تطرقت التوصيات إلى ضرورة تحديد مسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين بالبيئة، وتعزيز التنسيق والتشاور والتعاون بين جميع المتدخلين في مجال البيئة لتوحيد الرؤى ومنهجية التدخل في المجال البيئي. وتم التركيز على ضرورة دعم المصالح الإدارية الحكومية بالأطر المختصة في البيئة.

كما تم التأكيد على الدور الأساسي للجماعات المحلية في تدبير وحماية البيئة وضرورة تدعيم وسائلها وقدراتها من طرف الدولة على مستوى التمويل وعلى مستوى التكوين المستمر في مجال البيئة لفائدة المنتخبين والأطر والتقنيين. ودعت التوصيات كذلك إلى تقوية دور الجماعات المحلية في مجال مراقب واحترام قوانين التعمير وبلورة مشاريع تنموية تحترم المواصفات البيئية.

وتمت الإشارة إلى دور القطاع الخاص لاتخاذ الإجراءات البيئية الضرورية والمساهمة المواطنة في النهوض بالبيئة، وانفتاح الشركات على محيطها الخارجي، وعلى الدور الذي تلعبه الغرف المهنية في تأطير مختلف المهن في مجال المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والعمل على التأهيل البيئي للنسيج الاقتصادي الغير المنظم. كما تمت المطالبة بدعم ومواكبة المقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على تدبير مشاكلها البيئية كالنفايات والتطهير السائل.

أما فيما يخص المجتمع المدني، فقد تمت الدعوة إلى دعم الجمعيات العاملة في حماية البيئة من طرف الدولة، وتمكينها من الولوج إلى المعلومة وإشراكها في صناعة القرار البيئي. واقترح وضع معايير لاختيار الجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة من طرف الإدارات العمومية.

كما طالبت التوصيات بضرورة خلق دينامية عصرية لجعل الصحة والبيئة في صميم اهتمامات الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والجمعويين والتربويين، وتقوية ودعم دور الفاعلين السياسيين وهيئات المجتمع المدني فيما يخص التوعية والتحسيس، مع اعتماد الشفافية والمساءلة والمحاسبة في العمل البيئي لدى الفاعلين المعنيين، والتعجيل بتدخل كافة الجهات المعنية على المستوى الوطني والدولي لتطهير مناطق الألغام.

ه. المشاركة والشراكة والتعاون

أصدر المشاركون في المشاورات حول الميثاق الوطني عدة توصيات، تهدف إلى تعزيز إشراك المعنيين في البرامج البيئية وتطوير الشراكة في إطار من التنسيق والتشاور والالتقائية واعتماد المقاربة التعاقدية، وكذلك تطوير التعاون الدولي في مجال البيئة. وقد استأثرت الشراكة بمركز الصدارة في جل اللقاءات، وركزت التوصيات على تشجيع التعاقد في مجالي التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، من خلال خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي، والتنسيق بين القطاعات الحكومية في المشاريع البيئية.

ونذكر من بين أهم التوصيات في مجال الشراكة:

- تكثيف التنسيق بين كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ومصالح الوقاية المدنية لتدبير معقلن للمخاطر التكنولوجية؛
- تشجيع العمل التشاركي بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات؛

- تقوية الشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط ليساهم في التنمية المستدامة ومحاربة التلوث؛
- خلق تواصل بين المجالس العلمية التي تضم علماء الدين والهيئات المهتمة بالبيئة؛
- نهج مقاربة تشاركيه للحفاظ على المجال البحري والساحلي.

أما فيما يخص المشاركة، فقد تضمنت التوصيات الدعوة إلى إشراك جميع الفاعلين في مسار إعداد وتنفيذ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتبني المشاركة القبلية للأطراف المعنية بإنجاز وتقييم وتتبع المشاريع التنموية بما فيها السكان المحليين والجمعيات والقطاع الخاص.

وقد تم التركيز في هذا الباب على:

إشراك المرأة القروية في البرامج البيئية.

- الإشراك الفعلي للجمعيات في اللجن الجهوية لدراسات التأثيرات على البيئة؛
- إشراك الساكنة في حماية الغابات وتأهيل الحدائق والمساحات الخضراء المجاورة لها؛
- إشراك الجامعة والخبراء في وضع المشاريع والبرامج البيئية.

وقد دعا المشاركون في هذه المشاورا ت المتعددة إلى استحضار التجارب الدولية التي كان لها السبق في المجال البيئي، وإلى الاستفادة من برامج التعاون الدولي لتشجيع وتنمية المشاريع والبرامج البيئية.

ثانيا : الأوساط البيئية

أ. الماء

أكدت كل المشاورات على أولوية الموارد المائية، حيث احتلت الرتبة الأولى ضمن الانشغالات البيئية الوطنية. وقد تطرقت التوصيات في مجال التدبير المستدام للموارد المائية إلى ضرورة التدبير العقلاني للماء من الناحية الكمية، عبر إدماج إجراءات اقتصاد الماء في المجال الفلاحي من خلال تعميم عملية الري بالتنقيط، وعبر ترشيد الاستهلاك في الصناعة، وفي المدن، وعقلنة استغلال الفرشة المائية من خلال مراقبة حفر الآبار واستغلالها.

كما تم إعطاء أهمية كبرى لبناء سدود جديدة صغيرة ومتوسطة لتعبئة المياه لمختلف الاستعمالات ولتغذية الفرشة المائية ولمكافحة الفيضانات، مع التأكيد على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأحواض المائية من انجراف التربة ومحاربة توحل السدود.

كما أوصت المشاورات في إطار تدبير ندرة المياه بضرورة تعميم وتقنين إعادة استعمال المياه العادمة في سقي ملاعب الكولف والمساحات الخضراء، وتجميع مياه الأمطار وتحلية مياه البحر وتحويل المياه من المناطق ذات الوفرة إلى المناطق ذات الخصاص في إطار التضامن بين المناطق. كما تم التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة إتمام البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

كما ركزت التوصيات على الأهمية القصوى لحماية موارد المياه السطحية والجوفية من التلوث نظرا لندرة المياه وكذلك لحماية صحة المواطنين والبيئة الطبيعية والساحل، عبر تعميم الربط شبكات الصرف الصحي في المدن والقرى. والعمل على تعميم محطات معالجة المياه العادمة في المدن وفي الصناعة والصناعة التقليدية.

كما تم التركيز على أهمية معالجة إشكالية التلوث بالمرجان الناتج عن معاصر الزيتون.

ومن ضمن أهم التوصيات في هذا الإطار:

- الحد من التلوث بالنفايات الصلبة ومواد البناء ومعالجة المقذوفات السائلة الخطرة مثل تلك الناتجة عن المختبرات الجامعية والمستشفيات؛
- تطبيق القوانين وتعزيز المراقبة الخاصة بالموارد المائية؛

- إدماج الانشغالات الخاصة بحماية الأنهار والبحيرات في مختلف مشاريع الصناعة والسياحة والتعمير وعدم البناء في المناطق الفيضية؛
- إنشاء أو تأهيل المراحيض العمومية بالمدن والمؤسسات التعليمية والمساجد والأماكن العمومية؛
- تثمين المناهج والسلوكات التقليدية الموروثة في تثمين الماء، مثل نظام الخطارات.

ب. التهيئة والتعمير

احتل مجال التهيئة والتعمير والبنية التحتية الرتبة الثانية ضمن التوصيات الناتجة عن المشاورات. وقد تم التأكيد في هذا المجال على إدماج البعد البيئي في المخططات العمرانية والسياحية والصناعية وفي وثائق التعمير مع المطالبة بضرورة ارتكاز التنمية المستدامة على مقاربة ترابية مندمجة آخذة بعين الاعتبار التوصيات والتوجهات الكبرى لميثاق إعداد التراب الوطني والمخططات الجهوية لإعداد التراب.

وفي هذا الإطار تمت المطالبة بالحد من انتشار المناطق الصناعية العشوائية، ونقل تلك المتواجدة حاليا داخل التجمعات السكنية إلى مناطق خارج المدار الحضري، والعمل على التأهيل البيئي للمناطق الصناعية وتخصيص مناطق لمزاولة الأنشطة الحرفية الملوثة تراعي السلامة الصحية والبيئة، وتأهيل السكن العشوائي ومحاربة دور الصفيح.

كما تم التركيز على تبني سياسة وطنية حول إعداد مخططات مديرية للمساحات الخضراء تعمل على خلق فضاءات وأحزمة خضراء بالمدارات الحضرية وتأهيل الحدائق الموجودة، مع الحد من الاستثناءات Dérogations التي تمنح للمستثمرين على حساب المساحات الخضراء، وفرض دفاتر تحملات صارمة على المقاولين فيما يخص إدماج الفضاءات الخضراء في المشاريع العقارية.

كما طالبت المشاورات باتخاذ إجراءات عملية للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وعلى الساحل وتشجيع البناء العمودي والبناء بالمواد التقليدية نظرا لفوائدها البيئية.

وقد احتلت تنمية العالم القروي مكانة متميزة حيث ركزت التوصيات على وضع سياسات تهدف إلى تجهيز العالم القروي بالبنيات التحتية لتحسين البيئة وإطار عيش السكان وتهيئة المناطق المهددة بالفيضانات.

كما اقترحت التوصيات اعتماد التخطيط البيئي للبنيات التحتية ولوسائل النقل وتسهيل شبكة المواصلات بين شمال وجنوب المملكة للمساهمة في التنمية المستدامة للمناطق الجنوبية بإحداث خطوط للسكك الحديدية والطريق السيار.

ج. الغابة والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة

شكلت حماية الغابة والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة أحد أهم الانشغالات التي عبر عنها المشاركون في المشاورات الجهوية، حيث تم إصدار عدة توصيات تدعوا إلى ضرورة اتخاذ التدابير الضرورية للحد من تدهور المجال الغابوي وإعادة تأهيل المناطق المتضررة واستكمال تحديد الملك الغابوي وعقلنة استغلال موارده. كما تمت الدعوة إلى حماية الأراضي الغابوية من التوسع العمراني والتشجير (أو التخليف) بالأصناف المحلية الأصيلة والأقل استهلاكا للماء. كما تمت التوصية بالتقليص من استهلاك الأوراق في الإدارات العمومية لأن إنتاجها يتم على حساب الغابة.

كما شكل إيجاد البدائل للسكان المحليين المجاورين للغابات أحد أهم الإنشغالات التي برزت في التوصيات، حيث تم اقتراح اعتماد المقاربة التعاقدية وإعداد برامج للتنمية تساعد على الاستغناء التدريجي عن حاجة الساكنة للغابة كمصدر وحيد للعيش (تنظيم أنشطة الرعي، توفير الأعلاف، نشر الأفرنة المقتصدة للطاقة، نشر استعمال طاقة الغاز...)، مع تركيز المشاريع المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المناطق المجاورة للغابات.

وفي علاقة بتدهور الغابات من جراء الرعي الجائر، تم التأكيد على ضرورة عقلنة وترشيد استغلال المراعي وذلك عبر تنظيم مستعملي المراعي وإقامة شراكة معهم وتوعيتهم بأهمية المحافظة على المراعي، بالإضافة إلى إعادة استنبات بعض الأصناف النباتية الرعوية المحلية مثل « الطلح ».

أما فيما يخص محور التنوع البيولوجي، أكدت التوصيات على أهمية حماية التنوع البيولوجي وترشيد استعمال واستغلال وتثمين الموارد الطبيعية وحماية وتهيئة المناطق الرطبة من التدهور مع إحداث منتزهات ومحميات جديدة. في هذا الصدد،

تمت الدعوة إلى تعزيز الآليات الخاصة بحماية الحيوانات والنباتات مع إعادة الحيوانات المنقرضة إلى مجالها الطبيعي.

وقد تمت المطالبة بالحد من الاستغلال غير المعقلن للأنواع النباتية المستوطنة Endémiques كركيزة أساسية للتنوع البيولوجي، وخصوصا شجرة أركان لكونها تمثل تراثا بيولوجيا وطنيا.

وفي هذا الإطار طالبت التوصيات بما يلي:

- تنمية السلاسل الإنتاجية المتعلقة بالمنتجات المحلية ذات القيمة المضافة المرتفعة واعتبار الأعشاب العطرية والطبية موروثا طبيعيا يجب المحافظة عليه وتثمينه؛
- خلق بنك وطني للبذور (بنك الجينات) للحفاظ على الموروث الطبيعي؛
- محاربة تهريب بعض الأنواع الحيوانية المهددة؛
- الاهتمام بالواحات و تعزيز البرامج المندمجة لحمايتها من الاندثار والتصحر؛
- تنمية السياحة البيئية بالغابات والجبال والواحات والمناطق الرطبة والمنتزهات الطبيعية وإنشاء متاحف إيكولوجية بها؛
- دعم مشاريع تربية الأسماك في المياه القارية المناسبة؛
- تدعيم الجهات الوطنية لمشروع تسجيل المنتزه الجيولوجي لمكون كتراث عالمي من طرف اليونسكو.

د. النفايات الصلبة

شكل تدبير النفايات الصلبة أحد الانشغالات التي حظيت باهتمام المشاركين في المشاورات وتركزت التوصيات في هذا المجال حول دعم الجماعات المحلية في مجال تدبير النفايات الصلبة وضرورة إحداث مطارح مراقبة لصالح جميع المدن والمراكز مع إعطاء الأولوية للمطارح المشتركة بين عدة جماعات حتى يتم التحكم في عددها بشكل عقلاني، بموازاة مع إغلاق وإعادة تأهيل المطارح العشوائية.

وتم التأكيد على ضرورة تدعيم نظافة المدن وتشجيع الاحترافية ووضع حاويات للأزبال كافية في الأحياء السكنية والحد من التلوث الناتج عن نقل النفايات المنزلية وضرورة العمل على توفير غطاء للشاحنات والحاويات ومنع ولوج الماشية إلى المطارح العشوائية وإعداد برامج مندمجة لتدبير النفايات الصلبة بالعالم القروي ومنها النفايات الفلاحية.

وتمت الدعوة إلى إنجاز برامج لمحاربة الأكياس البلاستيكية التي تلوث الطبيعة عن طريق خلق أكياس بديلة قابلة للتحلل وغير مضرة بالبيئة وإيقاف إنتاج واستعمال الأكياس البلاستيكية الملوثة.

كما أعطيت الأهمية للفرز عند المصدر وإقامة وحدات تدوير وتثمين النفايات المنزلية وإعادة استعمال موادها الأولية مع تشجيع الاستثمار في هذا المجال. كما تم اقتراح إنجاز مشاريع نموذجية لإنتاج الطاقة من النفايات الصلبة عبر حرقها أو عبر تشجيع المشاريع الخاصة بإنتاج البيوغاز من النفايات.

كما تم التركيز على ضرورة إقامة وحدات متخصصة لمعالجة النفايات الطبية والصيدلية والصناعية والكيميائية الخطرة لتفادي آثارها السلبية على الصحة والبيئة، واعتماد سياسة وطنية لتدبير النفايات المشعة بما في ذلك تخزين ونقل ومعالجة هذه النفايات.

واقترحت التوصيات خلق آلية للتحكم في النفايات بمراكب الصيد وإلزام بواخر الصيد البحري الوطنية بوضع سجلات لتتبع تدبير نفاياتها.

وألحت بعض التوصيات على المراقبة الصارمة لمدى احترام مقتضيات دفاتر التحملات الخاصة بالتدبير المفوض للنفايات المنزلية.

ه. الهواء

شكل الهواء أحد أهم الانشغالات البيئية، وذلك نظرا للعلاقة المباشرة بين جودة الهواء وصحة المواطنين. وقد طالبت التوصيات باتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من تلوث الهواء الناتج عن المصادر الثابتة والمتحركة ومتابعة رصد جودة الهواء بالمدن وتحديد أهداف مرقمة لتقليص تلوث الهواء على المدى القصير مع وضع مخطط عمل للوصول إلى هذه الأهداف.

فيما يخص المصادر الثابتة، تمت الدعوة إلى منع المستثمرين من إنشاء الوحدات الصناعية الملوثة في المناطق المجاورة للسكان والمناطق الطبيعية الهشة، والتدخل العاجل للحد من الغبار الناجم عن استغلال المقالع وتشديد المراقبة على الوحدات الصناعية التي تصدر غازات ملوثة، وإلزام المصانع بمعالجة المقذوفات الغازية الملوثة قبل طرحها، وحث الصناعيين على وضع محطات للمراقبة الذاتية داخل الوحدات الصناعية لتعزيز آلية جمع المعطيات حول جودة الهواء، بالإضافة إلى تشجيع اعتماد التكنولوجيات النظيفة وتعميم استعمال الأفرنة الغازية بالنسبة للصناعة الخزفية وتعميم الأفرنة الجماعية والمنع الكلي لاستعمال النفايات والعجلات المستعملة كوقود للأفرنة والحمامات.

وتمت الدعوة إلى استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة وتزويد المؤسسات التعليمية بالطاقة الشمسية وتعميم إجراءات النجاعة الطاقية وتشجيع الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية وتشجيع محطات توليد الطاقة على استعمال محروقات نظيفة مثل الغاز الطبيعي. كما تم التأكيد على إلزامية التدقيق الطاقي « Audit Energétique » للوحدات الصناعية وإعداد دراسة حول حصيلة ثاني أكسيد الكاربون في انبعاثاتها الغازية (Bilan carbone) مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جودة الهواء داخل المعامل (بيئة العمل).

أما التوصيات المتعلقة بالمصادر المتحركة، فقد اقترحت اعتماد مخططات التنقل الحضري وتشديد المراقبة التقنية على وسائل النقل، وتطوير النقل العمومي الذي يحترم المعايير البيئية، مثل الترامواي والتشجيع على استعمال السيارات الكهربائية، ومراقبة النقل العمومي مع إلزامية تجديده كل 5 سنوات. كما دعت إلى تهيئة ممرات خاصة بالدراجات، وإلى تعميم استعمال البنزين النظيف في النقل البحري وكافة المحركات والآليات وإدخال الكازوال 10 ppm للسوق الوطنية كوقود اختياري للمستهلكين.

وأكدت التوصيات على أهمية تعميم محطات لقياس جودة الهواء مع إخبار الساكنة بنتائجها في إطار من التنسيق والشراكة بين الجهات المعنية، مع اتخاذ التدابير الضرورية في حالة تجاوز المعايير القانونية المسموح بها. وكذلك اعتماد التراخيص الخاصة بالمختبرات التي تمكنها من الاشتغال في مجال مراقبة جودة الهواء.

كما تضمنت التوصيات ضرورة العمل على الحد من الأنواع الجديدة من التلوث وهي التلوث السمعي بالضجيج والتلوث بواسطة الموجات اللاسلكية والتي طالبوا بالحد منها وتقنينها ومراقبتها كأحد الإشكالات البيئية التي تمس إطار العيش وصحة المواطنين.

و. الساحل والوسط البحري

نظرا لأهمية السواحل والأنظمة البحرية التي يتمتع بها المغرب، ولدور الموارد البحرية في التنمية على المستويين المحلي والوطني، شكلت هذه المجالات أحد أهم الانشغالات البيئية للمشاركين، حيث دعوا إلى حماية الأوساط الساحلية والبحرية من التدهور والتلوث واستغلال مواردها استغلالا عقلانيا يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية. كما تضمنت التوصيات ضرورة العمل على فرض احترام فترات الراحة البيولوجية لما لها من أهمية قصوى في الحفاظ على الثروات السمكية.

وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى إيلاء عناية خاصة للساحل كوسط هش، وتبني سياسة التدبير المندمج للمنظومة الساحلية كما هو متعارف عليه دوليا، وتعزيز هذا التوجه بترشيد وعقلنة السياحة الشاطئية ووقف خوصصة الساحل، وتشجيع عمليات تنقية وصيانة الأوساط الساحلية والبحرية، مع تقنين استخراج الطحالب والمرجان وإحداث محميات بحرية وحماية الساحل من المضاربات العقارية ومن الاستغلال السياحي المكثف واستعمال معقلن للمقالع الرملية ومحاربة نهب الرمال على طول الساحل.

أما فيما يخص أنشطة الصيد فقد تمت المطالبة بترشيد استغلال الثروات البحرية ودعم الصيد التقليدي والصيد المستدام، وإحداث محميات للصيد ومراقبة الصيد ومكافحة الصيد غير القانوني، وتشجيع تربية الأحياء البحرية والأنواع المهددة بالانقراض.

كما دعت التوصيات إلى التزام الوحدات الصناعية المرتبطة بأنشطة الصيد البحري بمعايير السلامة البيئية المتعارف عليها دوليا ووطنيا خدمة لأهداف التنمية المستدامة.

كما أكدت التوصيات على ضرورة:

- القيام بدراسات معمقة لتعميق المعرفة بالوسط البيئي البحري وموارده؛
- مراقبة التلوث الناتج عن حاملات المواد الخطيرة التي تمر عبر بوغاز جبل طارق؛
- إيجاد حلول تقنية ملائمة لمشكل تفريغ مياه شاحنات السمك التي تلوث البيئة؛
- العناية بقرى الصيادين والاستثمار في العنصر البشري من أجل استغلال مستدام للثروات البحرية؛
- تهيئة الشواطئ والمجالات الترفيهية والسياحية الساحلية بمواصفات صحية وبيئية.

ز. التربة والفلاحة

شكلت حماية التربة والفلاحة المستدامة أحد الانشغالات البيئية التي تم إبرازها من طرف المشاركين، حيث تطرقت التوصيات إلى حماية التربة من التلوث بجميع أشكاله، ومحاربة التصحر والتعرية وانجراف التربة، وخصوصا بسفوح الجبال وعالية السدود لحمايتها من التوحل، عبر حماية الغابة والغطاء النباتي من التدهور وتوسيع عمليات التشجير في إطار مقاربة شمولية، ومحاربة زحف الرمال بالواحات ومناطق جنوب المملكة لحماية البنية التحتية والمراكز العمرانية. كما أعطيت أهمية لتحديد الأوساط الطبيعية الخاصة بالمراعي مع القيام بتهيئتها و تنظيم استغلالها.

كما ركزت التوصيات على اتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من أخطار الأسمدة الكيماوية والمبيدات المستعملة في المجال الفلاحي، تفاديا لتلويث التربة والموارد المائية والمنتوجات الفلاحية والتأثير السلبي على صحة المواطنين، مع التشجيع على استعمال الأسمدة العضوية التقليدية ووسائل المكافحة البيولوجية للحشرات والطفيليات.

وأوصى المشاركون بما يلي:

- تشجيع استغلال الطرق الحديثة في الفلاحة والصديقة للبيئة والتي تتبنى الاقتصاد في الماء وعقلنة استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية والأعلاف الطبيعية، إلخ؛
- تشجيع وتوسيع الفلاحة البيولوجية؛
- فرض إلزامية إعادة التأهيل البيئي للمناجم والمقالع التي تم إغلاقها بعد انتهاء الاستغلال من طرف مالكيها وضرورة فرض احترام دفاتر التحملات البيئية؛
- العمل على تأهيل الفضاءات الرملية (العروق) واستغلالها الأمثل للسياحة الإيكولوجية.

ح. التراث الثقافي

شكل التراث الثقافي الذي تزخر به بلادنا أحد أهم المجالات التي تطرق لها المشاركون في المشاورات حول الميثاق الوطني للبيئة، حيث دعوا إلى اعتبار البعد الثقافي كمكون من مكونات التنمية المستدامة عبر تعزيز إجراءات حماية الموروث الثقافي والتاريخي بما في ذلك حماية المآثر التاريخية والحفاظ على المدن العتيقة والمعالم العمرانية بالمدن والبوادي وترميمها وتأهيل محيطها وتثمين الأعراف والتقاليد المحلية الخاصة بالعمران وتدبير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

كما طالبوا باعتماد بإدماج المحافظة على الموروث الثقافي في البرامج والمخططات التنموية والبيئية، ودعم البحث العلمي والثقافي في مجال التراث وتحديد المواقع الأثرية وتصنيفها وتعزيز آليات الرقابة لحمايتها وتثمينها وحماية الحفريات ودعم المنتوجات المحلية، بالإضافة إلى حماية المؤسسات التنظيمية التقليدية كموروث ثقافي يتعايش مع بيئته.

ثالثا : الإجراءات المواكبة

أ. التوعية والتربية والتواصل

نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه التوعية والتربية والتواصل في مجال البيئة، فقد حظيت بالمرتبة الأولى ضمن توصيات الإجراءات المواكبة. وقد دعت التوصيات إلى تعميم نشر الثقافة البيئية وإرساء وترسيخ مفهوم المواطنة البيئية من خلال

تربية المواطنين والفاعلين على التصرفات السليمة بيئيا، ووضع إستراتيجية وطنية للتواصل والتوعية في مجال البيئة وجعل حماية البيئة جزءا من مسلسل تخليق الشأن العام والمجتمع.

كما أكدت التوصيات على ضرورة نشر أهداف ومضامين مشروع الميثاق الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة على نطاق واسع لدى كافة فئات المجتمع، باستعمال جميع الوسائل المتاحة وتوزيع الفيلم المصاحب للميثاق على كافة الجهات المعنية، بالإضافة إلى إدماج الاهتمامات البيئية في الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.

وبالإضافة لإعطاء الأهمية لدور الأسرة والمرأة والمدرسة في التربية البيئية وتأهيل المؤسسات التعليمية والدينية بيئيا لتستجيب لشروط الصحة العامة، أجمعت المشاورات على ضرورة إلزامية تدريس مادة التربية البيئية ومضامين الميثاق في جميع الأسلاك التعليمية وبحصة زمنية كافية، وكذلك في المؤسسات المهنية، مع اعتماد منهجية تطبيقية وميدانية بإدماج خصوصيات كل منطقة على حدة. وتمت الدعوة إلى تدعيم وتعميم برنامج المدارس الإيكولوجية وخلق وتفعيل النوادي البيئية بالمؤسسات التعليمية وإعطاءها الإمكانيات اللازمة لدعم أنشطتها وتنظيم دورات تكوينية في التربية البيئية لفائدة رجال ونساء التعليم والجمعيات.

وأوصت المشاورات بوضع برامج تنافسية وتحفيزية عن طريق خلق مسابقات وجوائز في مجال البيئة والتنمية المستدامة موجهة للأشخاص والمؤسسات والمدن والجماعات المحلية والمقاولات مثل إحداث جائزة اللواء الأخضر مخصص للمدينة أو الجماعة التي تحترم فيها الشروط البيئية والصحية. وكذلك تخصيص يوم وطني لشجرة الأركان نظرا لأهميتها البيئية والثقافية والاقتصادية وباعتبارها تراثا عالميا.

وأعطي لدور المجتمع المدني أهمية بالغة حيث تمت المطالبة بتشجيع ودعم جمعيات المجتمع المدني للقيام بدورها في التوعية والتحسيس في مجال حماية البيئة والصحة، باستهداف مختلف الشرائح الاجتماعية. كما تم تثمين دور المؤسسات الدينية والدعوة إلى ضرورة اعتماد البعد الديني في المحافظة على البيئة عن طريق إدماج البعد البيئي في برامج التوعية والموعظة الدينية في المساجد والكتاتيب القرآنية.

وتم التأكيد على دور وسائل الإعلام حيث تمت التوصية بضرورة وضع برامج تواصلية دورية عبر مختلف وسائل الإعلام العمومية من إذاعة وتلفزة بشأن الحفاظ على البيئة واعتماد نشرات بيئية، والتفكير في خلق قناة تلفزية خاصة بالبيئة.

كما تمت المطالبة بتحسيس كافة الفعاليات السياسية والثقافية والفنية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية بضرورة المحافظة على البيئة واستعمال مواد أولية بيئية صحية والحد من الأنشطة الملوثة للبيئة (المستثمرين، الصناعيين، الصناع التقليديين، الفلاحين، إلخ.)، مع خلق علامات للضمان البيئي (EcoLabel) في المواد الاستهلاكية والصناعية والخزفية...). وركزت التوصيات على ضرورة تحسيس وتوعية الفلاحين بضرورة الاستعمال المعقلن للأسمدة والمبيدات الكيماوية وتأطيرهم وإرشادهم واجتناب البذور المعدلة جينيا والتحسيس كذلك بمخاطر البلاستيك المستعمل في الميدان الفلاحي.

وخلصت التوصيات إلى ضرورة استهداف عموم المواطنين ومكونات المجتمع مع تبسيط الخطاب البيئي في حملات التوعية البيئية، عن طريق صياغة ونشر دليل بيئي وتثمين الموروث الثقافي البيئي والتحسيس بخطورة الأمراض المرتبطة بتدهور البيئي مع توظيف الحدائق الحيوانية والنباتية ومخيمات الشباب وإحداث متاحف بيئية وإحداث فضاءات للترفيه بمعايير بيئية وتنظيم مبادرات مثل يوم بدون سيارة وحملات النظافة وحملات جمع الأكياس البلاستيكية الملوثة للبيئة وحملات التشجير وتشجيع المواطنين على الاستعمال المشترك للسيارات الخاصة للنقص من تلوث الهواء (co-voiturage).

كما دعت التوصيات إلى :

- تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بما في ذلك التحسيس بسلوكيات النجاعة الطاقية وتعميم استعمال الأكياس الايكولوجية بدل الأكياس البلاستيكية وتشجيع ثقافة فرز النفايات من المصدر وتدويرها، والتوعية بترشيد استعمال الماء؛
- تطوير السياحة المستدامة عن طريق التحسيس بشروطها مع الأخذ بعين الاعتبار دليل المسافر المسؤول والميثاق المغربي للسياحة المستدامة؛
- التشوير على جنبات الطرق للإخبار بالمواقع ذات الأهمية الإيكولوجية.

ب. التكوين والبحث العلمي

أجمعت التوصيات على أهمية الدور الذي يلعبه كل من تكوين الموارد البشرية وتطوير البحث العلمي في مجال البيئة ومساهمتهما في إرساء أسس التنمية المستدامة.

وقد دعت التوصيات الخاصة بمجال التكوين إلى ضرورة تأهيل العنصر البشري لضمان التدبير الأمثل لمجال البيئة عن طريق خلق مراكز خاصة بالتكوين البيئي وتكوين الأطر المتخصصة في البيئة، وتنظيم دورات تكوينية لصالح الأطر الإدارية ورجال القضاء والمعلمين والأساتذة والمنتخبين والجمعيات والمقاولين والفلاحين والبحارة والعاملين في السياحة البيئية وأطر المؤسسات المعنية بحماية البيئة.

وأكدت التوصيات على توجيه الطلبة إلى إعداد دراستهم في المجال البيئي مع إحداث مسالك متخصصة في البيئة والتنمية المستدامة بالجامعة وكذلك تشجيع التكوين في المهن البيئية من خلال إدراجها في التكوين المهني. كما طالبوا بوضع برامج للتكوين في مجال الفلاحة البيولوجية.

أما في مجال البحث العلمي فقد دعت التوصيات إلى دعم البحث العلمي في مجال البيئة وتثمين نتائجه في مختلف البرامج التنموية والبيئية والصحية والقيام بدراسات حول الوضع البيئي وحول تأثير التلوث على الصحة عن طريق الدراسات الوبائية (Eco-santé)، وكذلك إنجاز دراسات حول المجالات البيئية ذات الأولوية مثل الطاقات البديلة والمتجددة والنجاعة الطاقية ومكافحة المخاطر البيئية وإنجاز الخرائط الرقمية لاستغلال المجال.

كما تمت المطالبة بإنجاز دراسات بيئية في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، وكذلك انفتاح المقاولات على الجامعات والبحث العلمي وتوظيفها لمعالجة المشاكل البيئية المطروحة وتشجيع إحداث وحدات « بحث و تنمية » بالمؤسسات الصناعية.

ودعت التوصيات إلى خلق نظام الاعتماد البيئي للمختبرات العلمية ومكاتب الدراسات الذي يؤهلها للقيام بالدراسات والخبرات البيئية. واقترح إحداث جوائز تحفيزية لتشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال البيئة.

ج. تدبير المعلومات البيئية

أصدر المشاركون في المشاورات عدة توصيات حول تدبير المعلومات والمعطيات البيئية نظرا لأهميتها البالغة في تدبير وحماية البيئة. في هذا الصدد، أكدوا على جمع المعلومات البيئية عن طريق تشخيص الوضعية البيئية ببلادنا ووضع مؤشرات للتتبع وتقييم حالة البيئة والتنمية المستدامة وتكثيف التنسيق بين كل المتدخلين في تدبير الشأن البيئي من أجل تسهيل تبادل المعلومات البيئية، مع ضرورة التحيين المستمر للمعطيات البيئية المتوفرة لدى الجهات المسؤولة.

كما طالبوا بضرورة تسهيل وضمان الولوج إلى المعلومات البيئية من طرف الفاعلين جميع الفاعلين والطلبة وعموم المواطنين لدى الإدارات والمؤسسات المعنية وبضرورة إلزام المؤسسات الإنتاجية بتقديم المعطيات والإحصائيات الخاصة بالوضعية البيئية لوحداتهم، والقيام بافتحاصات بيئية وطاقية لجميع المنشآت الصناعية.

وأكدت التوصيات على ضرورة إعداد دليل شامل حول كل أشكال التلوث ومظاهر تدهور البيئة وإصدار نشرة دورية منتظمة حول البيئة، ووضع بنك وطني للمعطيات البيئية وللتجارب الرائدة على شكل نظام معلومات جغرافية، وإحداث قاعدة معطيات متعلقة بالنفايات الصناعية الخطرة. كما تمت الدعوة إلى القيام بإحصاء الأوساط الطبيعية وحصرها وإعداد خرائط حول المجالات البيئية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة وصور الأقمار الاصطناعية وخرائط حول السياحة البيئية.

ولتسهيل نشر المعلومات البيئية على نطاق واسع، دعت التوصيات إلى إحداث بوابة إلكترونية تخصص للمعطيات البيئية مع تضمينها نتائج البحوث الجامعية وجميع الدراسات المنجزة حول البيئة مع إلزام القطاعات المعنية بإدراج دراساتها ومعطياتها البيئية. كما طالبت التوصيات باستمرارية وجود الموقع الإلكتروني للميثاق حتى بعد المصادقة النهائية عليه مع تبسيط مضامينه بالنسبة لعامة المواطنين.

كما تمت الدعوة إلى تطوير آليات الإنذار المبكر لمواجهة الكوارث الطبيعية والإيكولوجية والذي يتطلب منظومة لقياس المؤشرات المعنية وتبادل معطياتها في زمن حقيقي وبالسرعة المطلوبة.

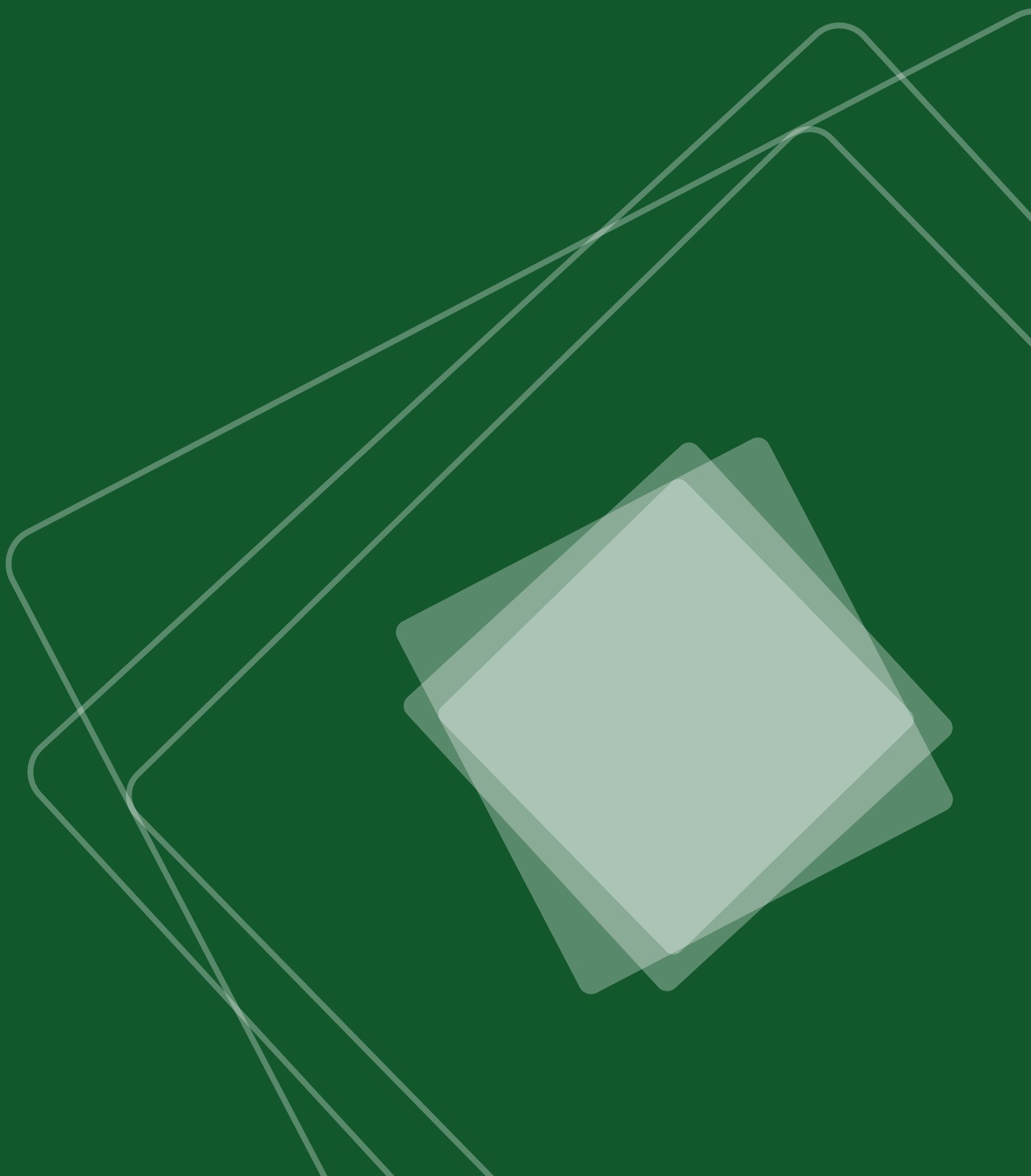

الملحقات

التوصيات الصادرة عن اللقاءات الجهوية

المجال البيئي	التوصيات
الماء (53 توصية)	
1. وضع برنامج لإنشاء السدود التلية وأحواض مائية لتجميع المياه	
2. تدعيم إجراءات لمحاربة تلوث وتوحل السدود	
3. دعم البرامج الجهوية للتزود بالماء الصالح للشرب	
4. تحسين جودة مياه الشرب	
5. مواجهة مشكل التلوث الناتج عن معاصر الزيتون، والبحث في سبل مساعدة هذه المنشآت لتأهيلها بيئيا والاستفادة من المرج كمنتوج مدر للدخل	
6. الحد من استنزاف الموارد المائية ومنع الوحدات الصناعية من تلويث الفرشة المائية	
7. تحسين تدبير التطهير السائل من خلال تعميم شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة	
8. العمل على إيجاد حلول لتدبير الصرف الصحي بالعالم القروي للحفاظ على صحة المواطنين من خلال ضمان جودة الفرشة المائية	
9. إيجاد حلول جذرية لتفادي الفيضانات بكل جهات عبر تأهيل القنوات الموجودة أو خلق قنوات جديدة وبناء سدود جديدة وإعادة تهيئة المناطق المهددة بالفيضانات	
10. الانتقال من تدبير الموارد المائية إلى تدبير الأوساط المائية	
11. حث الوحدات الصناعية على المعالجة الأولية للمقذوفات	
12. إعادة استعمال المياه العديمة بعد معالجتها مع مراعاة الجانب الصحي للساكنة	
13. تدبير استعمال المياه الجوفية للفرشاة المائية وذلك للحد من تسرب ماء البحر وارتفاع نسبة الملوحة	
14. تسريع وثيرة الاقتصاد في الماء عبر تعميم عملية الري بالتنقيط	
15. الاهتمام بالخطارات كتراث حضاري إنساني يساهم في التدبير العقلاني للماء	
16. إعادة النظر في إنشاء ملاعب الكولف والمسابح الخاصة على مستوى المناطق التي تعيش خصاصا في الموارد المائية	
17. حماية الوديان والأنهار من المياه العادمة والصناعية والتفكير في إمكانية معالجتها وتصفيتها	
18. الاستعمال المعقلن للأسمدة الفلاحية	
19. منع رمي المياه العادمة في البحر دون معالجة	
20. حماية الملك العام المائي	
21. ترشيد استعمال المياه الجوفية والحفاظ على جودتها	
22. منع السقي بالمياه العادمة في الزراعات المعيشية	
23. العمل على استفادة ساكنة أعالي الأحواض من الثروة المائية	
24. بناء منشآت هيدروفلاحية وحماية المنشآت وساكنة الجبال من الفيضانات	
25. الرفع من مستوى تغذية الفرشات المائية	
26. تعبئة الموارد المائية غير الكلاسيكية كحل بديل خاصة تحلية مياه البحر و إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها	
27. تقوية شبكة الرصد الهيدرولوجي بالجهات	
28. إنشاء محطات معالجة المياه العادمة بجميع المراكز الحضرية والقروية	
29. تخصيص أماكن لجمع النفايات السائلة الخاص بالسفن والبواخر	
30. حل مشكل النفايات السائلة الطبية	
31. تأهيل قرى الصيد التقليدي و تزويدها بالبنى التحتية (الماء، التطهير، مطارح...)	
32. ضرورة تعميم المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية والمساجد والأماكن العمومية	
33. ضرورة وضع نظام الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، خصوصا الفيضانات منها، وتفعيل المخططات الوطنية لتدبير المخاطر	
34. ضرورة مكافحة تلوث نهر سبو وروافده وإعادة تأهيله للحد من انعكاساته السلبية على بعض الأنشطة الاقتصادية وعلى صحة الساكنة المجاورة	
35. ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة في تدبير إشكالية المياه الراكدة الناتجة عن التساقطات المطرية	
36. إنشاء مراحيض عمومية لتفادي مظاهر تلوث بعض المواقع الطبيعية والأثرية وإلحاق الضرر بها وبصحة المواطنين	
37. حماية جودة مياه حوض أم الربيع بما فيها شلالات أوزود للحفاظ على صحة المواطنين	
38. دعم مشاريع التحويلات المائية بين الجهات	
39. معالجة مياه الشرب بالآبار التقليدية التي يتزود منها السكان في انتظار تعميم شبكة الماء الصالح للشرب	
40. إعادة هيكلة البنية التحتية للمناطق الصناعية لتطهير المياه الصناعية والتخلص من النفايات الصلبة الصناعية	
41. وضع نظام ميكانيكي من أجل التدبير الدائم للموارد المائية داخل مجمع صناعي على المدى البعيد	
42. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمين من قبل المصالح المعنية بالصرف الصحي لمعالجة مسألة تفريغ الحفر الصحية	

43. تمكين الجماعات المحلية القروية والحضرية من خرائط هيدرومائية تشير إلى تحديد الأودية والآبار والفرشاة المائية المتاحة
44. عدم استعمال المقالع المهجورة كمطارح للنفايات وذلك لتفادي تلوث الفرشاة المائية
45. الإسراع بانجاز دراسة تمكن من معرفة حقيقة للموارد المائية الجوفية بالجهات
46. العمل على استغلال واد درعة في المجال الفلاحي وتثمينه كواقي من الزوابع الرملية
47. الحد من ظاهرة الحفر العشوائي للآبار بالنظر لانعكاساته السلبية على صبيب العيون والفرشة المائية
48. العمل على تجهيز المؤسسات التعليمية القروية بالمرافق الصحية وتشجيرها
49. إلزام المؤسسات الصناعية بمعالجة المياه العادمة
50. تجميع مياه الأمطار واستغلالها في سقي الأشجار والمساحات الخضراء
51. محاربة تلوث المياه العذبة بجهة الدار البيضاء « عيون سندباد »
52. عقلنة استعمال الموارد المائية في القطاع الصناعي
53. التعاضد بين الشركات لإنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة واستغلالها في مجال الري

المجال البيئي	التوصيات
التهيئة والتعمير (107 توصيات)	
1. الحفاظ على الأوساط الطبيعية وتنميتها من خلال الاهتمام وتنمية العالم القروي	
2. إعداد برامج خاصة بالجبل وتهيئته	
3. تثمين والمحافظة على المشاهد الطبيعية	
4. تأهيل وتقوية المدن والمراكز الصاعدة	
5. توجيه المعامل الصناعية إلى مناطق يمكن أن تستوعبها	
6. مراعاة الجانب البيئي في وثائق التعمير	
7. تأهيل الأوساط الطبيعية بمسارات مدروسة خاصة للزيارة	
8. احترام المواقع ذات الحساسية الطبيعية عند إنشاء المقالع	
9. التشجيع على البناء بالمواد التقليدية نظرا لفوائدها البيئية	
10. الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية	
11. ضرورة توفير الخرائط الجيوتقنية قبل اختيار مواقع المشاريع وإعداد مخططات التهيئة	
12. إلغاء لجان الاستثناء	
13. إحداث وكالة خاصة بالعالم القروي	
14. إخضاع وثائق التعمير لدراسة التأثير على البيئة	
15. إعادة تأهيل دار الدباغ بمدينة مكناس وتعويض الأفران التقليدية بأفران غازية	
16. إيجاد أحياء صناعية للحرفيين خارج المدينة	
17. إحداث مناطق صناعية مبنية على دراسات علمية	
18. حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني وذلك عبر اعتماد البناء العمودي	
19. تنظيم السكن بالعالم القروي	
20. إعطاء الأهمية اللازمة للمساحات الخضراء والفضاءات الترفيهية ودعم برنامج التشجير بالمدارات الحضرية	
21. تشجيع وسائل النقل الجماعية الآمنة والسريعة بالمدن	
22. تسهيل مساطر الحصول على رخص البناء بالوسط القروي	
23. تفادي البناء بالوديان	
24. ضرورة مراعاة المعطيات البيئية و الطبيعية أثناء وضع مخططات التنمية المحلية والتعمير وانجاز المشاريع السياحية خاصة بالساحل	
25. تعميق الدراسات الخاصة بالمعطيات الجيولوجية الخاصة بشبه جزيرة الداخلة ومراعاة نتيجة هده الدراسات في إنجاز البنيات التحتية مستقبلا	
26. التحكم في التوسع الحضري للمحافظة على البيئة	
27. الحد من الزحف العمراني على الساحل حفاظا على خصوصياته الإيكولوجية ضرورة الحد من الزحف العمراني على حساب الأراضي الصالحة للفلاحة	
28. تسريع إنجاز وثائق التعمير الخاص بالمدن والمراكز الحضرية للتصدي لظاهرة البناء العشوائي	
29. ضرورة التهييئ البيئي للمراكز القروية	
30. إحداث أحزمة خضراء والمحافظة على تلك الموجودة حاليا مع العمل على تجهيزها وفتحها لصالح الساكنة	

31. ضرورة محاربة السكن غير اللائق و مدن الصفيح للحد من الأمراض المعدية وخاصة منها مرض السل
32. ضرورة إدماج مكون الصحة و البيئة في مخططات التنموية بما فيها مخططات التعمير
33. إحداث ممرات مؤمنة للراجلين والدراجات الهوائية
34. برمجة إحداث مساحات خضراء وفضاءات ترفيهية في التصاميم العمرانية لضمان جودة وسلامة البيئة للساكنة
35. إدماج الصحة البيئية في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية
36. اختيار الأماكن المتميزة ببيئة سليمة لإنجاز المؤسسات الصحية
37. العمل على تعميم الإجراءات الوقائية للحد من الآثار السلبية لفضلات الدواب بالمدن
38. العمل على دفن الخطوط الكهربائية الهوائية لتفادي تأثيراتها الصحية
39. خلق مدارات صحية على مشارف مدن الجهة
40. خلق مناطق صناعية تراعي المواصفات الصحية و البيئية
41. تعزيز الجهود المبذولة في مجال الحماية من الألغام في بعض المناطق
42. أخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على صحة الإنسان وتوازن الوسط البيئي خلال حملات محاربة الجراد
43. تأهيل المجازر القروية وتجهيزها بالوسائل الضرورية طبقا للمواصفات المطابقة للصحة والسلامة، وتدبير التطهير السائل والصلب بها
44. تفعيل المخططات الجهوية والإقليمية لتدبير المخاطر والكوارث الطبيعية حفاظا على سلامة الأرواح وصحة المواطنين
45. العمل على إحداث أحياء خاصة بالصناعة التقليدية والعناية بالصناع التقليديين
46. ضرورة خلق مناطق صناعية بعيدة عن المدار الحضري وتهيئها ببنية تحتية ملائمة للحفاظ على البيئة
47. الأخذ بعين الاعتبار نتائج التصميم الجهوي لإعداد التراب في مجال التنمية المستدامة
48. تشجيع السياحة الإيكولوجية
49. الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة في إنجاز وتفعيل مضامين وثائق التعمير
50. ملائمة السكن مع البيئة المحلية وتشجيع السكن الايكولوجي خاصة في العالم القروي
51. ضرورة النص في وثائق التعمير على المناطق ذات المؤهلات الطبيعية والثقافية الواجب حمايتها
52. الحفاظ على المدن العتيقة
53. تدبير الأخطار المرتبطة بالزلازل بشكل مستدام (تعميم تقنيات البناء المضادة للزلازل)
54. عدم استعمال المقالع المهجورة كمطارح للنفايات وذلك لتفادي تلوث الفرشاة المائية
55. تشجيع التعمير العمودي للحد من الزحف على الأراضي الفلاحية
56. إنجاز دراسات للمخاطر الطبيعية وأخذها بعين الاعتبار في المشاريع التنموية وعند إنجاز وثائق التعمير
57. عدم الترخيص لفتح ورشات الحرفيين داخل الأحياء السكنية
58. تقليص التلوث الضوضائي باحترام أرباب الورشات الحرفية لأوقات العمل
59. تنمية السياحة الإيكولوجية بالجهة
60. تشجيع السياحة البيئية
61. تشجيع البناء العمودي لضمان الحفاظ على الأراضي الفلاحية
62. توفير المرافق الاجتماعية والتنموية بالجماعات القروية ولاسيما الفقيرة منها
63. تبني المشاركة القبلية خلال مراحل وضع وانجاز وتقييم وتتبع المشاريع العمرانية
64. تنظيم الأنشطة الحرفية الملوثة داخل تجمعات السكنية
65. ضرورة ارتكاز التنمية المستدامة على مقاربة ترابية مندمجة تراعي خصوصية المنطقة
66. تسهيل شبكة المواصلات بين شمال وجنوب (السكك الحديدية والطريق السيار)
67. تحديد المسارات وخلق مناطق خاصة بالتجول والسياحة في المناطق الهشة
68. ملائمة المشاريع السياحية مع المحيط البيئي والثقافي
69. إيلاء الأهمية القصوى للمقاربة المجالية والتخطيط الحموي والجماعي واعتماد البعد البيئي في مختلف المخططات وإرساء مبدأ التمفصل والتجانس بين الرؤية المجالية والسياسة القطاعية من خلال مشاريع ترابية تنبني على طاقات المجالات وليس حسب الحاجيات المطلقة للساكنة
70. الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتوجهات الكبرى لميثاق إعداد التراب الوطني والمخططات الجهوية لإعداد التراب عند الصياغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
71. العمل على تجهيز العالم القروي بالبنيات التحتية وخاصة منها الصرف الصحي
72. ضرورة التمييز بين العالم القروي والمجال الحضري أثناء وضع السياسات البيئية
73. خلق توازن بين العالم القروي والحضري في المخططات التنموية
74. تحسين المسالك الطرقية خصوصا بالعالم القروي وفك العزلة عنه
75. إحداث مراحيض عمومية بالوسط الحضري
76. إحداث المرافق الصحية بالمدارس باعتبار انعدامها من أسباب الهدر المدرسي خاصة بالنسبة للفتيات
77. إدراج الفضاءات الخضراء ومنتزهات وأحزمة خضراء وحدائق في تصاميم البناء
78. إعداد مخططات مديرية للمساحات الخضراء
79. حث المجموعات الصناعية على الاهتمام بمجالها المجاور بإحداث أحزمة خضراء ومشاريع تنموية للساكنة المجاورة

80. فرض تهيئة المقالع المهجورة على المؤسسات المستغل لها لجبر الضرر 2
81. إحداث مسالك خاصة بمستعملي الدراجات الهوائية
82. الحرص على إلزامية استعمال مواد البناء المحلية داخل الواحات حفاظا على الموروث التاريخي والثقافي بالجهة؛
83. مراعاة البعد البيئي في المشاريع السياحية
84. إنجاز مشاريع وقائية للحد من تدهور البيئة
85. تعميم وتحيين وثائق التعمير لمختلف المدن والمراكز
86. تعزيز الرقابة البيئية على مخططات التعمير وتصاميم التهيئة
87. إعداد المخطط الجهوي لإعداد التراب كأحد ركائز التنمية المستدامة للجهة
88. ضرورة إرفاق وثائق التعمير ببرنامج تنفيذي لإنجاز المرافق العمومية خاصة المناطق الخضراء وتحريم الاستثناء بهذه المناطق
89. إحداث أحياء ايكولوجية نموذجية على صعيد الجهة
90. إيجاد آليات لحل مشكل البقع غير المبنية وتدبير مخلفات البناء
91. القضاء على الأسواق العشوائية وما تخلفه من مشاكل والعمل على إيجاد بدائل لها
92. إحداث مناطق لاستقبال المقابر وفق معايير علمية وتقنية والعمل على تشجيرها
93. استغلال الحدائق في أنشطة بيئية وثقافية وتجنب الأنشطة المضرة بها
94. تشجير الشوارع بالأشجار المورقة
95. تفعيل الأجندة 21 الخاصة بمدينة الدار البيضاء
96. خلق حي إيكولوجي نموذجي بمدينة الدار البيضاء
97. تشجيع اللجوء إلى هندسة معمارية خضراء
98. توفير الدعم المركزي للمساحات الخضراء داخل حاضرة الدار البيضاء نظرا لكثافتها السكانية
99. العمل على خلق مناطق عازلة بين الأحياء السكنية والأحياء الصناعية
100. تهيئة المناطق المهدد بالفيضانات
101. تشجيع زراعة الأسطح بالبنايات
102. تشجيع الإنارة العمومية بالطاقة الشمسية
103. الحد من انتشار المناطق الصناعية العشوائية
104. إعداد مخطط مديري للصناعة بأخذ بعين الاعتبار التنوع الصناعي مع مراعاة متطلبات حماية البيئة
105. توحيد لون الصباغة على مختلف واجهات مدينة الدار البيضاء بالنظر إلى أهميتها الجمالية والبيئية
106. تدبير العلاقة بين المجال الحضري والمجال الفلاحي
107. العمل على وضع خرائط بيئية بالنظر إلى أهميتها للقيام بعملية التتبع والتقييم البيئي

المجال البيئي	التوصيات
الهواء (41 توصية)	
1. تجديد أسطول السيارات والنقل العمومي ولعدول عن إعفاء السيارات المتهالكة التي تجاوزت 25 سنة من الضريبة	
2. الأخذ بعين الاعتبار التلوث السمعي والتلوث بواسطة الموجات اللاسلكية ضمن مجالات حماية البيئة	
3. منع إحراق النفايات بكل أنواعها وأحجامها	
4. إلزام المصانع بمعالجة النفايات الغازية قبل طرحها	
5. تعزيز مجالات الطاقة البديلة خاصة الطاقة الشمسية	
6. تقوية شبكة الرصد الجوي بالجهة	
7. تعميم تجربة الأفرنة الجماعية من اجل التقليص من التلوث	
8. تشجيع المشاريع الخاصة بإنتاج البيوغاز من النفايات والمواد العضوية (النفايات)	
9. تعميم محطات لقياس جودة الهواء مع إخبار الساكنة بنتائجها والتنسيق مع وزارة الصحة	
10. تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والحث على النجاعة الطاقية للتخفيف من الانعكاسات الصحية للإنبعاثات الغازية الناتجة عن استعمال المنتجات البترولية	
11. إنجاز مخططات للسير داخل المدن والتجمعات الحضرية وتشجيع النقل العمومي وبالخصوص النقل النظيف	
12. تشديد المراقبة التقنية على وسائل النقل وكذا الوحدات الصناعية للحد من الانبعاثات الغازية	
13. العمل على تطوير النقل العمومي الذي يحترم المعايير البيئية	
14. تعميم المحروقات النظيفة ومراقبة عوادم السيارات	
15. الحد من كل مظاهر تلوث الهواء بتنظيم محكم للمهن والحرف داخل المدن وكذا حركة النقل	
16. دعم الجهود لاستفادة كل جهات من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة	
17. تعميم استعمال الأفرنة الغازية بالنسبة للصناعة الخزفية عوض الأفرنة التي تعتمد على الأخشاب والمنع الكلي لاستعمال النفايات والعجلات المستعملة في تسخين الأفرنة والحمامات	

18. تحفيز المواطنين على تجديد حظيرة السيارات وتحسيسهم بضرورة صيانة محركاتها وبخطورة استعمال المحروقات المهربة
19. تشجيع الإنتاج والاستهلاك والبحث في مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
20. تشجيع استعمال وسائل النقل التي تعتمد على الطاقات النظيفة
21. وضع مقاييس ومعايير لقياس جودة الهواء والماء والتربة
22. تكتيف البحث عن مصادر الطاقة وخاصة البترول
23. تدعيم النقل الحضري الجماعي وتحديثه بأسطول يستجيب للمعايير البيئية وذات جودة عالية
24. مراقبة انبعاث الغازات الملوثة بصفة عامة ومدى احترامها للمعايير البيئية
25. التدخل العاجل للحد من التدهور البيئي الناجم عن استغلال المقالع
26. حث الصناع الحرفيين على استعمال آليات حديثة ونظيفة عوض الأفرنة التقليدية
27. التفكير في إيجاد حلول للتلوث السمعي (الضوضاء) المنبثق عن المطار لقربه من التجمعات السكنية
28. تكثيف محطات قياس جودة الهواء
29. تشديد المراقبة والتتبع على الوحدات الصناعية الملوثة
30. تحسيس أصحاب الوحدات الصناعية بأهمية استعمال الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء
31. إعادة التأهيل البيئي للمناطق الصناعية القديمة والمجال المحيط بها
32. يجب اعتماد التراخيص الخاصة بالمختبرات التي تمكنها من الأشتغال في مجال مراقبة جودة الهواء
33. إيجاد آليات مراقبة جديدة لجودة الهواء عبر حث الصناعيين على وضع محطات للمراقبة الذاتية داخل الوحدات الصناعية لتعزيز آلية جمع المعطيات حول جودة الهواء
34. مطالبة قطاع البيئة بإنجاز دراسة حول الهواء بالمنطقة الصناعية البرنوصي
35. إيجاد حل للحالات القصوى من تلوث الهواء الذي تحدثه بعض الشركات القديمة المتواجدة ببعض الأحياء بالدار البيضاء
36. إدماج التكنولوجيات والإجراءات التي تحد من الانبعاثات الملوثة للهواء بالوحدات الصناعية
37. إلزام الوحدات الصناعية بإعداد دراسة حول حصيلة ثاني أوكسيد الكاربون انبعاثتها الغازية (Bilan carbone)
38. إدخال الكازوال 10 ppm للسوق الوطنية كوقود اختياري للمستهلكين
39. نشر وتعميم نتائج التحاليل المتعلقة بتلوث الهواء على جميع الفاعلين وعبر وسائل الإعلام مع اتخاذ التدابير الضرورية في حالة تجاوز المعايير القانونية المسموح بها
40. ضرورة الاعتناء بجودة الهواء داخل الوحدات الصناعية (بيئة العمل)
41. تزويد المؤسسات التعليمية بالطاقة الشمسية تدعيما لاستعمال الطاقات البديلة

المجال البيئي	التوصيات
النفايات (48 توصية)	
1. تشجيع الشركات العاملة في استغلال وتثمين النفايات	
2. إدخال الأحياء الجديدة ضمن مجال عمل شركات جمع النفايات أو المصالح الجماعية المختصة لتفادي تكون نقط سوداء للنفايات	
3. ضرورة اعتماد الفرز في المصدر للنفايات الصلبة لتسهيل عمليات تدوير موادها الأولية، بما في ذلك تثمينها كمصدر للطاقة والأسمدة	
4. إقامة وحدات متخصصة لمعالجة النفايات الطبية والصناعية لتفادي آثارها السلبية على الصحة والبيئة	
5. إحداث مطارح مشتركة بين عدة جماعات	
6. منع رمي النفايات في البحر دون معالجة	
7. تعميم المطارح المراقبة	
8. خلق آلية للتحكم في النفايات بمراكب الصيد	
9. إلزام بواخر الصيد البحري الوطنية بوضع سجلات لتتبع تدبير النفايات	
10. دعم برامج محاربة الأكياس البلاستيكية عن طريق خلق أدوات أكثر ملاءمة للطبيعة أو عن طريق إشراك السكان في القضاء على هذه الظاهرة	
11. إعطاء أهمية قصوى لمعالجة النفايات الفلاحية	
12. إغلاق وإعادة تأهيل المطارح العشوائية	
13. تشجيع وتعميم عملية فرز وتثمين النفايات الصلبة مع العمل على تنظيمها وتقنينها	
14. ضرورة التدبير العقلاني للنفايات المنزلية مع تعميم المطارح المراقبة	
15. الإسراع بمعالجة عصارة النفايات Lixiviat بالمطارح المراقبة	
16. تعميم معالجة النفايات الطبية على المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة	
17. تكثيف عمليات جمع الأكياس البلاستيكية والعمل على تعميم أكياس بلاستكية متحللة بيولوجيا واستعمال بدائل أخرى غير ملوثة	

18. ضرورة معالجة النفايات الصلبة الصناعية
19. اعتماد سياسة وطنية لتدبير النفايات المشعة بما في ذلك تخزين ونقل ومعالجة هذه النفايات
20. ضرورة التدبير الأمثل للنفايات الخطيرة خاصة الكيميائية منها، لما تسببه من أضرار صحية
21. ضرورة معالجة النفايات الصلبة الناتجة أنشطة وحدات معاصر الزيتون
22. منع الماشية من ولوج المطارح العمومية العشوائية تفاديا لتأثير لحومها على صحة المواطنين
23. التدبير المفوض للنفايات بما في ذلك الطبية منها مع مراقبة صارمة لدفتر التحملات
24. إدماج الجماعات القروية في منظومة المطارح المراقبة المزمع إحداثها وذلك في إطار المخطط المديري لتدبير النفايات الصلبة
25. حث الجماعات المحلية على تنسيق جهودها في تدبير النفايات الصلبة بإحداث مطارح مشتركة في إطار جمعيات للجماعات
26. إعداد مخططات لتدبير كل أصناف النفايات على الصعيدين الجهوي والمحلي
27. تشجيع الاستثمار في تدبير ومعالجة وتثمين النفايات المنزلية والصناعية
28. منع الحرق العشوائي للمنتجات و الأدوية المنتهية صلاحيتها
29. إيقاف إنتاج واستعمال الأكياس البلاستيكية
30. الإسراع في وتيرة انجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل وتثمين المواد الصلبة المستخرجة
31. تدبير ومعالجة النفايات الطبية والصناعية
32. إحداث مطارح مراقبة ومشتركة بين عدة جماعات واستغلالها لاستخراج الطاقة
33. التفكير في مشاريع نموذجية لإنتاج الطاقة من النفايات الصلبة
34. العمل على تثمين النفايات المنزلية وإعادة استعمال المخلفات البلاستيكية للبيوت المغطاة
35. ضرورة إقامة وحدات للفرز والتدوير لإعادة استعمال الموارد الأولية في النفايات
36. إعداد ونشر منظومة نموذجية لجمع النفايات بالجماعات القروية
37. ضرورة اختيار المواقع المناسبة لإحداث مطارح جديدة
38. ضرورة إيجاد حلول للمشكل العقاري لانجاز المطارح العمومية
39. إعداد دفاتر تحملات التدبير المفوض للنفايات بشكل يتلاءم مع الخصوصيات المحلية
40. منع حرق النفايات الصلبة
41. ضرورة متابعة تنفيذ مقتضيات دفاتر التحملات المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النفايات
42. العمل على إبعاد المطارح خارج المدار الحضري
43. العمل على تدوير وتثمين النفايات الصلبة المنزلية وتشجيع الاحترافية في هذا المجال
44. تدبير المعقلن للنفايات الخطرة
45. عقلنة استعمال الأوراق داخل المؤسسات الإدارية والتعليمية مع إعادة تدويرها
46. تعبئة البيو غاز من خلال إعادة تدوير النفايات
47. اعتماد التكنولوجيات النظيفة في معالجة النفايات
48. الإكثار من حاويات جمع الأزبال بمختلف المناطق السكنية

المجال البيئي	التوصيات
التربة (33 توصية)	
1. حماية سفوح الجبال من انجراف التربة	
2. إعادة التأهيل البيئي للمناجم التي تم إغلاقها بعد انتهاء الاستغلال وضرورة فرض « مخطط الإغلاق » على كل من تقدم بطلب لفتح منجم جديد، وذلك لاحترام معايير السلامة البيئية على غرار ما هو معمول به في دول أخرى	
3. استعمال الأسمدة التقليدية	
4. حماية التربة من التلوث بجميع أشكاله	
5. توفير المتابعة والمراقبة المحلية للمقالع	
6. الحماية من زحف الرمال بالواحات	
7. مكافحة التعرية وتوعية ساكنة الجبل بأهمية الحفاظ على التربة	
8. الإلزام بالاستغلال عبر المدرجات بالمقالع	
9. منع استعمال الرمال الصفراء في البناء لما لها من أضرار على صحة	
10. إقامة المدرجات لحماية التربة من الانجراف والتعرية	
11. محاربة زحف الرمال لحماية البنية التحتية والمراكز العمرانية الكبرى	
12. تحديد الأوساط الطبيعية الخاصة بالمراعي مع القيام بتهيئتها وتنظيم استغلالها	
13. العمل على حماية المناطق الجبلية من انجراف التربة	
14. حماية المجال الزراعي المهدد بالفيضانات	

15. إعادة الاعتبار لأنظمة الرعي التقليدية كعنصر محافظ على البيئة
16. إجبار مستغلي المقالع على ضرورة استصلاح هده الأوساط بعد الانتهاء من الاستغلال مع احترام دفتر التحملات
17. تشجيع الفلاحة البيولوجية وتخصيص رمز إيكولوجي لها
18. استعمال تقنيات بيولوجية في محاربة الأعشاب والحشرات
19. الحد من انجراف التربة بتشجير المساحات المتدهورة وخاصة تلك المجاورة للسدود
20. ضمان تأهيل المناجم والمقالع عند انتهاء استغلالها
21. تشجيع استعمال السماد العضوي واستعمال عقلاني للأسمدة الكيماوية والمبيدات
22. محاربة انجراف التربة والتصحر وتوحل السدود
23. الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية
24. ضرورة المحافظة على الحياة البرية من الأخطار المرتبطة بالأنشطة الإنسانية (البنيات التحتية والمشاريع الاقتصادية)
25. التأهيل البيئي للمطارح العشوائية
26. العمل على تأهيل الفضاءات الرملية (العروق) واستغلالها الأمثل للسياحة الايكولوجية
27. الحد من التنامي المستمر لظاهرة التصحر وزحف الرمال
28. تشجيع الفلاحة البيولوجية
29. العمل على محاربة ظاهرة التعرية وانجراف التربة عبر حماية الغابة والغطاء النباتي من التدهور في إطار مقاربة شمولية
30. الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في المشاريع الفلاحية
31. تدعيم الفلاحين الصغار ليستفيدوا من مخطط المغرب الأخضر الفلاحي
32. ضرورة توسيع عمليات التشجير لمكافحة التعرية وانجراف التربة والفيضانات
33. العمل على تطهير التربة الملوثة بجهة الدار البيضاء الكبرى

المجال البيئي	التوصيات
الغابات والمناطقالرطبة والتنوع البيولوجي (72 توصية)	
1. التخليف (التشجير) بالأصناف الأصيلة وتجنب الأنواع الدخيلة باعتماد الأصناف المفيدة والأقل استهلاكا للماء	
2. حماية الحلفاء بعقلنة استغلالها وتوفير الراحة البيولوجية لضمان تجددها	
3. إعادة الحيوانات المنقرضة إلى مجالها الطبيعي	
4. حماية الساكنة ومنشآتهم من الحيوانات الضارة (الخنزير الوحشي)	
5. الاهتمام بالطيور المهاجرة	
6. خلق محميات ومنتزهات وطنية	
7. اعتبار الأعشاب الطبية موروثا طبيعيا يجب المحافظة عليه	
8. محاربة القنص العشوائي والجائر	
9. خلق بنك للبذور للحفاظ على الموروث الطبيعي	
10. تشجيع الفلاحة الطبيعية (بيولوجية)	
11. إبراز أهمية البذور والأصناف المحلية	
12. منع السقي بالماء المالح وحماية الموارد المائية بالواحات	
13. خلق أنشطة سياحية–ثقافية خفيفة بالواحات	
14. إنجاز ودعم الدراسات الميدانية لجرد وتتبع مكونات التنوع البيولوجي بالجهات	
15. دعم مشاريع تربية الأسماك والتخليف الإحيائي	
16. عقلنة وترشيد استغلال المراعي وذلك عبر تنظيم مستعملي المراعي وإقامة شراكة معهم وتوعيتهم بأهمية المحافظة على المراعي	
17. إنشاء منابت خاصة ببدور النباتات الرعوية	
18. إنشاء لجن لليقظة لتفادي الحرائق	
19. تشجيع السياحة الجبلية	
20. إنجاز دراسة حول وتيرة تجدد بعض النباتات والحيوانات التي يتم تصديرها	
21. القيام بدراسات تتعلق بجرد و تصنيف المواقع ذات الأهمية البيولوجية و الإيكولوجية بالجهة وتشجيع البحث العلمي في مجال حمايتها و تطويرها	
22. استعمال الأصناف النباتية المحلية في عملية التشجير داخل المدن والمراكز ومحيطها	
23. عقلنة تدبير المراعي وإعادة استنبات بعض الأصناف النباتية المحلية خاصة « الطلح »	
24. تصفية الوعاء العقاري وتحديد الملك الغابوي	
25. إعادة تخليف أشجار الطلح و تثمين المنتوجات الثانوية كالعلك و النباتات العطرية والفطريات	
26. حماية وتثمين التنوع البيولوجي من خلال تفعيل مخططات التهيئة و التسيير للمنتزه الوطني لاخنفيس وإنجاز مخططات لتنمية السياحة الأيكولوجية والعلمية في المناطق ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية	

27. إعادة تخليف المنظومات الطبيعية الصحراوية للحد من تدهورها و خلق الأجواء المناسبة و المستمرة لحياة الوحيش والتشكيلات الصحراوية (التشجير لتجديد الغابة)
28. تحديد الملك الغابوي
29. اتخاذ شجرة الطلح رمزا للبيئة وحمايتها وجعل هذه الشجرة محورا أساسيا في الحفاظ على التوازن البيئي بالمنطقة
30. تنظيم فضاءات للرعي بالمجال الغابوي
31. إحداث بحيرات تلية لإعادة المنظومة الطبيعية إلى توازنها
32. الاهتمام بالواحات و تعزيز البرامج المندمجة لحمايتها من الاندثار (2)
33. الرفع من المساحات المخصصة لغرس الصبار
34. ضبط عملية استصلاح الأراضي الفلاحية بشكل يراعي عدم المساس بالمنظومات البيئية القائمة
35. إحداث محميات بالأوساط البحرية كما هو الشأن بالنسبة للأوساط الطبيعية القارية
36. توسيع استعمال الطاقة الغازية من اجل تقليص الضغط على الغابة وخصوصا حطب الوقود
37. حماية الأراضي الزراعية الخصبة و الغابوية من التوسع العمراني
38. حماية أشجار الأركان و العمل على تطوير تقنيات تخليفها
39. تشجيع المنتوجات المحلية الفلاحية
40. توسيع وتهيئة المحميات الطبيعية والعمل على تشديد المراقبة عليها من خلال إدارة محلية وموارد بشرية مختصة
41. إنجاز مخطط للتدبير المندمج لتأهيل المواقع البيولوجية والايكولوجية لاسيما سيدي موسى الولدية وضاية زيما رامسار وإحداث مواقع إيكولوجية جديدة
42. ضرورة الحد من تدهور المجال الغابوي، إعادة تأهيل المناطق المتضررة و العمل على محاربة التصحر
43. ضرورة إبراز النفع البيئي للأوساط الطبيعية مثل الحوزية كموقع ذا أهمية ايكولوجية وبيولوجية وإدماجها في السياحة البيئية
44. إنجاز برامج التشجير وخلق الأحزمة الخضراء
45. خلق محميات طبيعية جديدة ومحاربة تهريب بعض الأصناف الحيوانية
46. التعاقد بين القطاع المشرف على الغابات والسكان من أجل تدبير مستدام للغابة والعمل على توفير بدائل للرعي ولاستغلال الغابة
47. المحافظة على المساحات الغابوية كمتنفس طبيعي وفضاء ترفيهي مع ضرورة إعادة تشجير المساحات المتدهورة
48. ترشيد استعمال واستغلال و تثمين الموارد الطبيعة
49. توسيع وتأهيل وتثمين المنتزهات الوطنية
50. توسيع وتكثيف الغابات بالتشجير وتشجيع الزراعات البديلة والبيولوجية واعتماد الأشجار المثمرة والحد من آثار التصحر
51. إعطاء الأهمية للمساحات والأحزمة الخضراء
52. تنمية السياحة الإيكولوجية بمناطق الجبال والغابات والواحات والمناطق الرطبة
53. تنمية السلاسل الإنتاجية المتعلقة بالمنتجات المحلية ذات القيمة المضافة المرتفعة
54. نهج الحكامة في تذبير الشؤون المتعلقة بالغابات والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي
55. اعتماد البعد البيئي والاندماج في البرامج والمخططات التنموية مع العمل على إدماج الموروث الثقافي
56. دعم الفلاحين والمستثمرين للحفاظ على البيئة والخصوصيات المحلية واعتماد مشاريع التنمية المستدامة
57. ترشيد وعقلنة تدبير أراضي الجموع
58. تحيين قانون الغابات وإصدار قوانين الجبال والواحات وملائمتهم والخصوصيات الجهوية ووضع استراتيجيات محكمة لتنمية هذه المجالات
59. تركيز مشاريع المبادرة الوطنية المذرة للدخل في المناطق المجاورة للغابات
60. الحد من الاستغلال غير المعقلن لشجرة أركان
61. عقلنة استغلال الملك الغابوي
62. الحد من تدهور وضعية واحات النخيل
63. إحداث منتزهات ومحميات
64. تدعيم مشروع تسجيل المنتزه الجيولوجي لمكون كتراث عالمي من طرف اليونسكو من طرف الجهات الوطنية والجهوية
65. حماية المواقع الطبيعية بالجهة كغابة معمورة والمرجة الزرقاء وبحيرة سيدي بوغابة
66. تهيئة المنتزه الوطني لتوبقال
67. تثمين مبادرة خلق محمية للحفاظ على الفقمة و الوحيش الصحراوي و العمل على خلق محميات أخرى
68. إنجاز جرد للمناطق الرطبة بالجهة و إعادة تأهيلها وترميمها واستغلالها في مجال التربية البيئية
69. خلق بدائل لحطب الأفران والحمامات
70. ضرورة العمل على إنقاذ حديقة الجامعة العربية لما يلحقها من تدهور مستمر والتدخل العاجل لتأهيلها لكونها تشكل المتنفس الرئيسي لساكنة أحياء وسط مدينة الدار البيضاء
71. خلق متاحف ايكولوجية بجهة الدار البيضاء الكبرى وذلك لتنمية الثقافة البيئية لدى الناشئة
72. إنشاء متاحف ايكولوجية بالمناطق الغابوية والرطبة والمنتزهات الوطنية

المجال البيئي	التوصيات
الموروث الثقافي (24 توصية)	
1. حماية المآثر التاريخية والمعالم العمرانية بالمدن	
2. تأهيل الفضاءات الخضراء التاريخية بمراكش (المنارة، غابة الشباب...) ليتمكن المواطن من الاستفادة منها دون إلحاق الضرر بها	
3. تثمين الأعراف والتقاليد المحلية لتدبير الموارد الطبيعية والمحافظة عليها	
4. ترميم المآثر التاريخية وتأهيل محيطها	
5. الحفاظ على الموروث الثقافي المعماري	
6. إنقاذ وتثمين التراث التاريخي للجهة من أجل مساهمة أفضل في التنمية المستدامة	
7. دعم البحث العلمي والثقافي في مجال التراث	
8. المحافظة على الموروث الجيولوجي (المستحفات) بأرفود المتمثل في الأحجار الرخامية من الاستنزاف	
9. ثتمين المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية من خلال تشجيع السياحة البيئية	
10. تحديد المواقع الأثرية وتصنيفها وتعزيز آليات الرقابة لحمايتها	
11. ترميم الزوايا المتواجدة بالمنطقة وإحاطتها بالتش المحافظة على الموروث الاركيولوجي وخصوصا النقوش الصخرية التي تزخر بها المنطقة	
12. المحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي وصيانته	
13. إنشاء متاحف بيئية	
14. حماية وصيانة المآثر التاريخية التي تزخر بها بعض المنطقة لاسيما ما يسمى بتازوطا	
15. الحفاظ على جمالية المدينة وفنها المعماري	
16. اعتبار البعد الثقافي كمكون من مكونات التنمية المستدامة	
17. الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي واستثماره في مجالات التربية البيئية (واحة النخيل والخطارات والمواقع الإيكولوجية، إلخ.)	
18. ضرورة تأهيل السياحة بالجهة على مستوى المنشآت السياحية تماشيا مع خصوصيات المنطقة	
19. الربط بين التنمية المستدامة والتنمية الثقافية في مشروع الميثاق	
20. إعطاء البعد الثقافي أهمية مماثلة للبعد الطبيعي في بنود الميثاق	
21. إدراج مناطق خاصة بالصناعة التقليدية خلال إعداد وثائق التعمير (تكون قريبة من الزبائن)	
22. الحد من ظاهرة تهريب الإبل داخل الوطن لما لها من تأثير سلبي على أثمنتها وصحتها	
23. وضع وإنجاز برامج للحفاظ على الإبل باعتبارها موروث ثقافي جهوي ومصدر اقتصادي هام	
24. حماية وتثمين المواقع الأركيولوجية والجيولوجية والتاريخية التي تزخر بها الجهة (أهل الغلام، سيدي عبد الرحمان، كريان طوما، فندق لنكولن...)	

المجال البيئي	التوصيات
الساحل والوسط البحري (52 توصية)	
1. ايلاء عناية للتدبير المندمج للمنظومة الساحلية	
2. إعادة النظر في الرخص المقدمة إلى بعض الشركات العاملة في جرف الرمال على مستوى مهدية لما تسببه هذه العملية من أضرار للبيئة سواء بالنسبة للتنوع البيولوجي الساحلي أو بالنسبة للطيور المهاجرة	
3. محاربة نهب الرمال على طول الساحل	
4. مراقبة التلوث الناتج عن حاملات المواد الخطيرة التي تمر عبر البوغاز	
5. تشجيع تربية الأحياء البحرية للأنواع المهددة بالانقراض	
6. خلق محميات بحرية	
7. عقلنة استغلال الثروة البحرية	
8. تطبيق فترات الراحة البيولوجية بالمنطقة الشمالية	
9. مراقبة الصيد ومكافحة الصيد غير القانوني	
10. الاهتمام بالصيد التقليدي	
11. إحداث محميات للصيد	
12. تشجيع الشعب غير المرجانية	
13. اعتماد نظام حساب الإحداثيات (Lambert) على مستوى الجهة لتحديد الملك العمومي البحري	
14. الحرص على عدم الإضرار بالملك العمومي البحري في حالة استغلاله	
15. القيام بدراسات معمقة للتعريف بالوسط البيئي البحري مع جرد تفصيلي للمصايد وحمايتها	
16. إعادة النظر في طرق الصيد بالكوطا بشكل يجنب تحايل الصيادين على هذه القوانين عن طريق رمي الكميات الزائدة في البحر	
17. حماية الساحل من المضاربات العقارية	
18. تشجيع عمليات تنقية وصيانة الأوساط الساحلية والبحرية	

19. تشجيع إنجاز الشعب المرجانية الاصطناعية وتقنين استخراج الطحالب
20. المحافظة على الثروة السمكية بالأودية
21. حماية الساحل من الاستغلال السياحي المكثف
22. تهيئة الشواطئ والمجالات الترفيهية والسياحية بمواصفات صحية وبيئية
23. العمل على حماية الشواطئ والموارد البحرية من مصادر التلوث
24. تكثيف المراقبة على الشواطئ خاصة منها السياحية وذات الثروات البحرية
25. وضع منظور شمولي وبيئي للاستعمال المعقلن للمقالع الرملية
26. خلق أحزمة خضراء لمحاربة التعرية الريحية على طول المنطقة الساحلية بالجهة
27. ضرورة إخراج قانون الساحل إلى حيز الوجود
28. محاربة الصيد العشوائي واستعمال وسائل الصيد الممنوعة ونهب رمال السواحل
29. تحيين قوانين الصيد البحري وإصدار مدونته
30. تثمين المنتوجات البحرية والفلاحية على مستوى الجهة
31. دراسة إمكانية إنشاء ميناء أطلسي من اجل استغلال الإمكانية الإضافية لأسماك السطح
32. إعداد دراسة حول هشاشة خليج وادي الذهب
33. إعداد تصاميم للتهيئة تشمل كل أنواع الصيد من أجل تحقيق الاستغلال المستدام للثروات والمحافظة على التنوع البيولوجي للمنطقة
34. جعل الزراعة البحرية محركا مولدا للثروة البحرية
35. تنظيم أنشطة المقالع ومراقبتها
36. إنجاز دراسة حول التدبير المندمج للساحل حفاظا على توازناته البيئية والإيكولوجية
37. إيجاد حلول تقنية ملائمة لمشكل تفريغ مياه شاحنات السمك
38. ترشيد استغلال الثروة السمكية وتقنين أنشطة الصيد البحري
39. الحد من ظاهرة الاستغلال المفرط للثروة السمكية بالجهة
40. التزام الوحدات الصناعية المرتبطة بأنشطة الصيد البحري بمعايير السلامة البيئة المتعارف عليها دوليا ووطنيا خدمة لأهداف التنمية المستدامة
41. الإسراع بتفعيل الدراسات المنجزة من قبل الجهات المعنية للحد من ظاهرة تكسر وتكدس الأمواج لتسهيل الولوج إلى ميناء طانطان
42. احترام فترات الراحة البيولوجية لما لها من أهمية قصوى في الحفاظ على الثروات السمكية التي تذر موارد مالية هامة مما يسمح بإنجاز مشاريع تنموية لفائدة شغيلة القطاع
43. العناية بقرى الصيادين والاستثمار في العنصر البشري من أجل استغلال مستدام للثروات البحرية
44. الحفاظ على التوازنات البيئية والإيكولوجية للشريط الساحلي لجهة دكالة–عبدة بالنظر إلى التواجد المكثف للعديد من الأنشطة الصناعية والسياحية والخدماتية
45. دعم الصيد التقليدي والصيد المستدام
46. الحفاظ على الثروات البحرية بالاستغلال المعقلن
47. تثمين المواقع الساحلية للجهة عن طريق تطوير الصيد الساحلي والسياحة المستدامة
48. حماية خليج الداخلة من جميع الملوثات
49. منع استعمال رمال الشاطئ والبحث عن بديل لها
50. ترشيد وعقلنة السياحة الشاطئية
51. الحد من الزحف العمراني على المناطق الساحلية
52. وقف خوصصة الساحل

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
صيغة ومضمون الميثاق (158 توصية)	
1. التنصيص على خصوصية غابة المعمورة ضمن الميثاق الوطني وضرورة حمايتها كمنتزه طبيعي	
2. مبادئ حماية الأوساط الطبيعية (معرفة الأوساط، الاحتراس في استعمال الأوساط، استباق التدهور للأوساط)	
3. ضرورة تفعيل الميثاق الوطني ليلعب الدور المنوط به	
4. يجب إعطاء الوقت الكافي للمزيد من تعميق الحوار والتشاور حول الميثاق الوطني قبل اعتماده	
5. يجب أن يتضمن الميثاق صورا من النباتات الطبيعية المغربية	
6. ديباجة الميثاق يجب أن تستهل بذكر صاحب الجلالة الذي أعطى انطلاقة هذه المبادرة	
7. إنشاء ميثاق جهوي	
8. الاعتماد على المرجعية الدينية في المحافظة على البيئة	
9. تنمية روح المواطنة في ميدان البيئة	
10. التركيز على التضامن المجالي	

11. رد الاعتبار للخصوصية المغربية (القوانين العرفية للقبيلة)
12. تصنيف الميثاق حسب المجالات الطبيعية
13. دعم الميثاق بقوانين موازية للبيئة
14. اعتماد العنصر البشري كركيزة أساسية في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (3)
15. إغناء الميثاق الوطني بالإضافة التالية : « يجب التضامن مع الأجيال القادمة بوضع وتفعيل عقود الفرشات المائية لحمايتها »
16. إبراز أهمية دراسات التأثير على البيئة في الميثاق الوطني
17. ضرورة تحيين الميثاق الوطني بشكل دوري
18. تكييف الميثاق الوطني مع الجهوية الموسعة المنتظر إحداثها بالمغرب
19. اقتراح إضافة العبارة التالية : في فصل مبادئ وقيم / بند المسؤولية : « يتعين على أي شخص معنوي أو مادي... »
20. في فصل مبادئ وقيم / بند الالتزامات : « تصحيح النسخة العربية للبند الذي يبتدئ بـ « يتعين على المجتمع المدني... »
21. بخصوص المبادئ والقيم، فإن قيمة « الولوج إلى المعلومة » يجب بشأنها تحديد المسؤوليات وعدم الاكتفاء بالتأكيد على المبدأ، من جهة أخرى يجب إحاطة هذا المبدأ بإلزام الإدارة باحترامه
22. التربية والتكوين لا يجب أن تعني المدرسة فقط، بل يجب بلوغ المواطن في عمومه وليس فقط التلاميذ، كما يجب التركيز على البوادي
23. في باب المسؤولية : الميثاق يعتمد فقط طريقة إصلاح الضرر من قبل المتسببين في الضرر، في حين أن إصلاح الضرر غير ممكن في جميع الحالات كما في المجال البحري مثلا
24. إضافة مبدأ التعويض عن الأضرار
25. إضافة بند بباب القيم والمبادئ يتعلق بالمعايير
26. التسمية « الميثاق الوطني للتنمية المستدامة » عوض « الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة »
27. ضرورة تنصيص الميثاق على إحداث مدونة للبيئة
28. تحديد آلية لتنفيذ الميثاق المتعلق بالبيئة عن طريق مراقبة عمل كافة المتدخلين وتقييم أدائهم
29. اعتبار حماية البيئة واجبا دستوريا
30. اعتماد المرونة في تطبيق مقتضيات الميثاق
31. إعطاء قوة قانونية للميثاق
32. الأخذ بعين الاعتبار في الميثاق فكرة « إعادة تأهيل » المجالات البيئية المتضررة كمعطى أساسي لمواكبة المحافظة على البيئة
33. جعل يوم التوقيع على الميثاق يوما وطنيا للبيئة والتنمية المستدامة
34. العمل على إحداث هيئة جهوية يناط إليها تتبع وتنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين
35. الإسراع بإخراج الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إلى حيز الوجود
36. ضرورة إعطاء الإلزامية لمبادئ الميثاق
37. تحديد صفة الميثاق الوطني حول البيئة : دستورية أم قانونية أم مجرد إستراتيجية
38. ضرورة وضع الآليات الكفيلة بأجرأة مشروع الميثاق بارتباطه مع الصحة
39. ضرورة العمل على تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
40. ضرورة إعطاء الميثاق الصفة القانونية الإلزامية (2)
41. تحديد المسؤولين عن التلوث بدرجات متفاوتة (المواطن العادي ليس في درجة الشركات الملوثة)
42. اعتبار الإنسان محور العملية التنموية (تحسين ظروف عيشه وتوفير فرص الشغل...)
43. العمل على خلق تناسق وتوازن بين أبواب الميثاق (القيم والمبادئ قبل الحقوق والواجبات)
44. خلق هيئة لتتبع تطبيق مقتضيات الميثاق
45. الاستشارات الجهوية حول الميثاق يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خلاصات اللجنة الإستشارية حول الجهوية
46. مآل الميثاق أو مستقبل الميثاق بعد المصادقة عليه
47. ضرورة التنصيص على إلزامية مضامين الميثاق
48. ضرورة التنصيص على الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في الدستور
49. ضرورة التنصيص في مادة المسؤولية بالباب الثاني من الميثاق على تحديد المسؤوليات بشكل دقيق
50. ضرورة إشراك الفاعلين الاقتصاديين داخل الميثاق على تحمل المسؤولية في المحافظة على البيئة
51. تبني الميثاق كقانون عن طريق منحه قوة إلزامية، إما قانون إطار أو قانون تنظيمي يتم التنصيص عليه في الدستور
52. إعادة ترتيب مواد الميثاق : قيم ومبادئ، حقوق وواجبات، ثم المسؤوليات
53. إضافة مبدأ إعادة التقويم والتعويض عن الضرر
54. إضافة مبدأ التضامن والمقاصة La compensation
55. ضرورة التزام الدولة بتنفيذ مقتضيات الميثاق

56. وضع إستراتيجية للتواصل حول مضامين ومبادئ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
57. توسيع دائرة التشاور حول الميثاق الوطني للبيئة لتشمل جميع مكونات المجتمع
58. إعطاء الجامعة مكانتها في صياغة الميثاق الوطني للبيئة
59. ضرورة انسجام مقتضيات الميثاق ومشروع الجهوية
60. تحديد الجهات المسؤولة على تطبيق مقتضيات الميثاق
61. استحضار الجانب الحقوقي المعمول به سواء على المستوى الوطني أو الدولي لإغناء مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
62. استحضار أهداف الألفية الثالثة وخاصة المبدأ السابع المتعلق بالتنمية المستدامة لإغناء مضمون ومحتوى مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
63. التنصيص على الآليات التحفيزية على غرار الآليات الجزرية بالميثاق
64. نقص في مواد مشروع الميثاق في الصيغة الأولية
65. دراسة الميثاق على المستوى القطاعي والترابي
66. مصاحبة الميثاق الوطني ببرامج ومخططات عمل محلية
67. تثمين الجانب الحقوقي والواجبات والالتزامات الواردة في الميثاق
68. جعل الميثاق الوطني متجاوبا مع النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل والمتعلقة بتشجيع الإستثمار
69. إدراج المشاريع البيئية ضمن المخطط الجماعي
70. إضافة تعريفات حول البيئة على مستوى الديباجة
71. تنفيذ الميثاق على مراحل ترتكز على التأهيل والمواكبة والتحفيز
72. إضافة التزامات القطاع الخاص ضمن الميثاق الوطني
73. دمج البعد البيئي في مداولات ومقررات مجالس الجماعات المحلية
74. إشراك الجامعة والبحث العلمي ومنظومة التربية والتكوين في تفعيل الميثاق الوطني للتنمية
75. مراعاة الانسجام بين مقتضيات الميثاق والمخططات الجهوية وانسجامهما مع المخططات الوطنية
76. استصدار دليل خاص بحملات التوعية تشكل ملحقا للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ومصادق عليه من طرف المجالس المنتخبة
77. توضيح الرؤية بخصوص مآل الميثاق
78. إعادة هيكلة الميثاق على الشكل التالي : الديباجة – المبادئ والقيم – الحقوق والواجبات – المسؤوليات
79. تعديل الفقرة المتعلقة بالتزامات الجماعات المحلية وأخذ وضعية الجماعات الفقيرة بعين الاعتبار
80. تعديل عبارة « حق العيش في بيئة سليمة » لتصبح « حق العيش السليم في بيئة سليمة »
81. وضع مادة خاصة لدعم مشاركة الشباب والمرأة في مجهودات البيئة والتنمية المستدامة
82. الربط بين التنمية المستدامة والتنمية الثقافية في مشروع الميثاق
83. الربط بين مشروع الميثاق والسياسة التنموية
84. إغناء الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بتجارب ومكتسبات المواثيق المنجزة
85. توضيح الآليات التي من شأنها ضمان الحقوق الواردة في الميثاق
86. توضيح كيفية التطبيق الفعلي لبنود الميثاق
87. توضيح المراحل المتبقية في مسلسل إنجاز الميثاق والمنهجية التي ستعتمد لهذا الشأن
88. التنصيص على ضرورة نهج الحكامة البيئية في ديباجة الميثاق
89. إعطاء البعد الثقافي أهمية مماثلة للبعد الطبيعي في بنود الميثاق
90. التنصيص على خصوصية العالم القروي وهشاشة منظوماته البيئية
91. تدقيق التزامات الفاعلين عبر وضع تعريف يحدد مكونات البيئة اللازم حمايتها
92. التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة بالميثاق
93. في بند المسؤوليات يتم تبني « مبدأ الوقاية » مكان « مبدأ الملوث يؤدي »
94. التنصيص على الآليات التحفيزية على غرار الآليات الجزرية
95. الاستناد إلى مرجعيات وطنية بدل استيراد قيم ومبادئ أجنبية
96. وضع مصطلح « العدالة » بدل « التضامن » في مبادئ الميثاق
97. الربط بين مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ومشروع الجهوية الموسعة
98. اعتماد المخططات القطاعية لإغناء مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
99. إعادة صياغة محور المسؤولية ليصبح كما يلي : « يتعين على أي شخص مادي أو معنوي ألحق أو يلحق ضرر بالبيئة... »
100. حذف كلمة « إذا اقتضى » الحال في بند المسؤولية ص. 11
101. التدقيق في ترجمة وصياغة الميثاق
102. العمل على دسترة مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
103. الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والتوجهات الكبرى لميثاق إعداد التراب الوطني والمخططات الجهوية لإعداد التراب عند الصياغة النهائية لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

104. إدراج أخلاقيات البيئة و التنمية المستدامة بأحكام الميثاق
105. مصاحبة أجرأة الميثاق بإطار مؤسساتي ملائم لضمان تفعيله
106. الأخذ بعين الاعتبار للخاصيات الجهوية والمجالات الهشة عند تفعيل أحكام الميثاق
107. العمل على تفعيل التوصيات المنبثقة عن الورشات التشاورية المتعلقة بمشروع الميثاق
108. إضافة مبدأ إعادة التقويم ومبدأ التعويض
109. تقوية باب الالتزامات (بند واحد)
110. عدم الإشارة إلى التزامات القطاع الخاص
111. تحديد آليات لتفعيل وتنفيذ مقتضيات الميثاق والتنمية المستدامة
112. إبراز الجانب الديني في الميثاق
113. تضمين الميثاق لفقرة قانونية لإعطائه قوة لردع المخالفات
114. ضرورة التنصيص على خلق آليات لتتبع وتطبيق تطبيقية الميثاق الوطني
115. توسيع المشاورات على الصعيد المحلي والإقليمي حول الميثاق
116. في حالة الشك في تأثير مشروع ما على البيئة ترجح كفة الشك لضمان المحافظة على البيئة
117. تقوية باب الالتزامات
118. خلق توازن بين أبواب مشروع الميثاق
119. إعطاء قوة قانونية أو دستورية للميثاق خصوصا في الديباجة حتى يكون ملزما لأنه شأن عام يهم الجميع
120. إعادة صياغة بعض بنود مشروع الميثاق من اجل وضوح أكبر
121. التنصيص على إمكانية مراجعة الميثاق كل سنتين
122. وضع ميثاق جهوي ومحلي
123. وضع آليات لتقييم الميثاق على المدى القريب والمتوسط إضافة مسؤولية الإعلام في الميثاق
124. مصاحبة الميثاق الوطني ببرامج ومخططات عمل محلية ميدانية
125. تفعيل الميثاق عبر خلق لجن محلية للبيئة
126. ضرورة التدقيق في بعض بنود الميثاق
127. تعزيز الميثاق عبر الإسراع في إصدار قوانين بيئية جديدة والنصوص التطبيقية
128. ضرورة تفعيل التوصيات المنبثقة عن هذه الورشة
129. إمكانية تحيين الميثاق لجعله ملائما لجميع المستجدات خاصة الاتفاقيات الدولية
130. مواكبة مشروع الميثاق بإجراءات مالية لإنجاز برامج التأهيل البيئي
131. إعداد ميثاق جهوي للبيئة والتنمية المستدامة بالجهة انطلاقا من مبادئ الميثاق الوطني يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية
132. تغيير عنوان الميثاق لمطابقته مع محتوى المشروع ويقترح: « ميثاق البيئة من أجل تنمية مستدامة »
133. إضافة عبارة « التدبير العقلاني للموارد الطبيعية » في فصل « مبادئ وقيم » في بند « المحافظة على البيئة »
134. الإشارة إلى التصميم الوطني لإعداد التراب وكذلك إستراتيجية 2020 للتنمية القروية كمرجعية في ديباجة الميثاق
135. إضافة نافذة في الموقع الإلكتروني للميثاق تتضمن معلومات حول التلوث الصوتي
136. العمل على تعميم ونشر مقتضيات وأهداف الميثاق لدى مختلف مكونات المجتمع وبكل الوسائل المتاحة على المستويين الإقليمي والمحلي
137. الاستفادة من التجربة الدولية لأجل تطوير وتطبيق مقتضيات الميثاق
138. تضمين الميثاق لمقتضيات تتعلق بتشجيع الإبداع والابتكار والمبادرة في المجال البيئي
139. إبراز دور الجماعات المحلية في الميثاق الوطني
140. إدماج تكوين الأطر والكفاءات المحلية في بنود الميثاق
141. تضمين الميثاق الوطني تجريم من يلحق ضررا بالبيئة ويلوثها
142. عرض الميثاق على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين للتداول فيه خصوصا البرلمان، وكذلك تأهيل الفاعلين المحليين للإنخراط في تطبيق وتنفيذ مقتضيات الميثاق
143. جعل الإنسان في صلب الميثاق وإبراز مكانته
144. ملتمس بالتشخيص الشامل والدقيق للواقع البيئي الوطني وتشاور أوسع قبل اعتماد الميثاق باعتباره مشروع أمة
145. التأكيد على ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني والجماعات المحلية في الميثاق الوطني
146. ضرورة القيام بتوضيح أهداف الميثاق لعامة المواطنين وتمييزه عن القوانين البيئية
147. تضمين الميثاق الوطني تجريم من يلحق ضررا بالبيئة ويلوثها
148. إضافة ملحقات إلى الميثاق الوطني تتضمن مجموعة القوانين ذات الصلة بالمجال البيئي
149. تضمين الميثاق لمقتضيات تتعلق بتشجيع الإبداع والابتكار والمبادرة في المجال البيئي
150. التعجيل بإصدار المراسيم التطبيقية للميثاق
151. عقد لقاءات إقليمية لتعميق النقاش حول الميثا ق
152. تحديد مسؤولية الجماعات المحلية في مقتضيات مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

153. خلق خلية مكونة من مختلف المصالح الإدارية الخارجية للسهر على تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
154. التنصيص على مجانية المعلومة البيئية وتبسيط مسطرة الحصول عليها
155. تحديد مفهوم الضرر في الزمن والمكان
156. العمل على بلورة الآليات لتطبيق مبدأي الوقاية والاحتياط
157. تتميم فقرة الالتزامات بإضافة «الفاعلين الاقتصاديين والوحدات الإنتاجية والمواطنين»
158. اعتماد مرجعيات وطنية في بلورة وتفعيل الميثاق مع إعطائه صبغة إلزامية

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الإطار القانوني (156 توصية)	
1. تحيين النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالبيئة	
2. إنجاز دراسات التأثير عن البيئة وتبادل المعلومات حول البيئة	
3. تحيين لائحة المشاريع المرفقة بقانون التأثير البيئي	
4. إخراج مرسوم تدبير المقالع	
5. تقنين منح رخص لمكاتب الدراسات المكلفة بإنجاز دراسة التأثير على البيئة على أساس الأهلية والكفاءة في الميدان البيئي	
6. تحديد التزامات المكتب الشريف للفوسفاط في مجال المحافظة على البيئة بالجهة	
7. تفعيل مراقبة الحفر العشوائي للآبار (تفادياً لاستنزاف الفرشاة المائية)	
8. التنصيص على مسافة لا تقل عن 50 مترا فوق الملك العمومي البحري	
9. وضع مخطط مديري لاستغلال المقالع ووضع آليات صارمة لتشجيع عمليات الاستغلال وإعادة تأهيلها وإدماجها في الوسط البيئي	
10. إعداد قانون خاص بالجبل	
11. تطبيق المعايير الخاصة بالسقي	
12. الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة في قانون التعمير	
13. إعداد قانون التعمير خاص بالمجال القروي	
14. تفعيل القوانين المتعلقة بالمقالع	
15. تجميع القوانين البيئية على شكل مدونة	
16. استكمال القوانين البيئية باستصدار مراسيمها التطبيقية	
17. سن قانون خاص بالمحميات	
18. تحيين القانون الخاص بالوحدات المصنفة	
19. ضرورة الإسراع بإصدار القانون الخاص بالساحل	
20. إلزامية تطبيق واحترام عقود الفرشات المائية	
21. تفعيل مبدأ الملوث–المؤدي	
22. يجب مراقبة ومنع رمي الزيوت والمحروقات في السواحل من طرف مراكب وقوارب الصيد الساحلي	
23. تسوية الوضعية العقارية للأراضي المخصصة للتشجير	
24. إصدار قانون حول حماية واستغلال التربة	
25. الدعوة إلى مصادقة المغرب على اتفاقية بودابست لحماية وتدبير الكائنات المجهرية الدقيقة Micro-organismes وذلك لحماية الأنواع المغربية المستوطنة من التهريب الدولي، مع ضرورة اعتماد قانون وطني حول هذه الجسيمات	
26. تفعيل القانون المتعلق بالمساحات الخضراء والتصفيف داخل المجالات الحضرية لحماية صحة السكان	
27. خلق قضاء أخضر مكلف بالقضايا البيئية	
28. تحيين دفاتر التحملات للتدبير المفوض للنفايات الصلبة والسائلة على ضوء المستجدات	
29. حل مشاكل العقار (الأراضي الجماعية)	
30. إخضاع المشاريع الكبرى للدراسات البيئية الإستراتيجية (EES)	
31. تجريم بعض المخالفات البيئية	
32. اعتماد المعايير البيئية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية	
33. تطبيق قانون الماء 95-10، والإسراع بإخراج المراسم التطبيقية	
34. إلزام مستغلي المقالع بإنجاز دراسات التأثير على البيئة قبل الشروع في الاستغلال	
35. الالتزام بمقتضيات دفاتر التحملات وخاصة البند المتعلق بتقديم ضمانة مالية في مجال استغلال المقالع	
36. تأهيل المناجم المغلقة طبقا لمقتضيات قانون دراسات التأثير البيئي	
37. سن قانون خاص بالمجالات الصحراوية (الكثبان الرملية)	
38. تحديث الإطار القانوني لأراضي الجموع (المراعي)	
39. إحداث مدونة للبيئة تضم جميع القوانين المتعلقة بالمحافظة على البيئة وحمايتها	

40. إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة
41. منع استعمال المياه العادمة في سقي المزروعات بالجهة
42. تطبيق مقتضيات مدونة التعمير وتفادي تداخل الأحياء السكنية بالمناطق الصناعية
43. تفعيل المعايير الاقتصادية لحماية البيئة من خلال إقرار الحصص الفردية وتطبيق الرسوم على الإنتاج والتلوث في قطاع الصيد البحري
44. تفعيل مخططات التهيئة وتحيين الترسانة القانونية المتعلقة بحماية الثروات البحرية لاسيما تقنين الصيد البحري وعقلتنه
45. تفعيل مخططات الصيد البحري
46. تفعيل قوانين الصيد البحري
47. تقنين وضبط ومراقبة عمليات القنص الجائر
48. تعزيز العمل والرقابة على الضوابط والمعايير التي تنظم عمل المقالع خاصة بالأودية
49. تفعيل قانون التعمير الذي يلزم أصحاب التجزئات السكنية باحترام المعايير المتعلقة بالصرف الصحي
50. احترام المعايير الخاصة بتدبير النفايات الصلبة خاصة ما يتعلق بالمطارح ومراعاتها للمواصفات البيئية
51. مراقبة وضبط الصيد الجائر في الوسط البحري
52. وضع تشريع وطني لحماية الساحل من كوارث الملاحة البحرية الدولية
53. تفعيل وتحيين القوانين المنظمة لحماية التنوع البيولوجي
54. تقنين مسطرة الاستثناء وعدم تطبيقها في المجالات الطبيعية الهشة
55. إعداد قوانين تضبط وتقنن الشراكة بين الجماعات المحلية والمندوبية السامية
56. تفعيل وتحيين القوانين والمساطر المنظمة لاستخراج مواد البناء
57. ضرورة تقنين الأنشطة الرياضية المضرة بالبيئة
58. ضرورة اعتماد معايير بيئية في المشاريع الفلاحية خاصة المدعمة من طرف الدولة
59. وضع مقتضى خاص بحماية وصيانة الأوساط الطبيعية الهشة وعلى رأسها المنظومة الجبلية والمجال البحري الشاسع
60. ضرورة تفعيل القانون الخاص بصنع الأكياس البلاستيكية وتشجيع تلك القابلة للتدوير والتحلل البيولوجي
61. تقنين استغلال الملاحات
62. وضع مساطر زجرية لمحاربة المرجان وتأهيل المعاصر التقليدية
63. إحداث قانون للمحافظة على الأوساط الطبيعية
64. إعطاء أولوية للصحة والبيئة في المشاريع الكبرى والصغرى بالمغرب والقطاعات غير المنظمة بالجهة، وذلك بتفعيل دراسة التأثير على البيئة
65. تفعيل المخطط المديري الخاص بالنفايات
66. تقنين ومراقبة بيع وتداول المواد السامة والمستعملة في المجال الفلاحي وتربية الماشية
67. التشديد على استعمال الوسائل الوقائية لحماية العاملين على مستوى كل الأنشطة الاقتصادية وتفعيل القانون في هذا المجال
68. العمل على تطبيق مقتضيات القرارات الجهوية والمحلية المتعلقة بتحسين الظروف الصحية والبيئية
69. استكمال الترسانة القانونية البيئية لتتماشى مع مبادئ الميثاق
70. إحداث محاكم مختصة في المجال البيئي
71. تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالمقالع وخلق لجن إقليمية وجهوية تناط إليها مهمة المراقبة مع الحث على إعادة تأهيل المقالع بعد استغلالها
72. التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية للمواصفات والمعايير المتعلقة بالانبعاثات الغازية الملوثة الصادرة عن الوحدات الصناعية
73. تحيين القرارات والأنظمة الجماعية المتعلقة بالبيئة
74. التطبيق الفعلي للإجراءات والقرارات المتعلقة بالصحة المدرسية
75. تشديد مراقبة المواد الغذائية والمأكولات الجاهزة للحد من انعكاساتها على صحة المواطنين
76. إعداد معايير علمية لمحطات الربط في مجال الاتصالات مع مراعاة تواجد المؤسسات العمومية والتجمعات السكنية
77. وضع معايير وطنية في مجال الضوضاء الناجم عن مختلف الأنشطة الاقتصادية
78. تفعيل آلية القرارات التنظيمية الجماعية للحفاظ على البيئة والصحة العمومية
79. تفعيل الميثاق الجماعي من خلال تطبيق المقتضيات المتعلقة بالنظافة وحماية الصحة
80. تفعيل القانون المتعلق بمنع التدخين في الأماكن العمومية
81. إلزام وحدات الإنتاج على إقرار المعايير البيئية في كل الأنشطة الاقتصادية
82. ضرورة إعداد معايير لانتقاء مكاتب الدراسات لإنجاز دراسات التأثير على البيئة
83. تعميم دراسات التأثير على البيئة للمشاريع التنموية والسهر على تتبع مقتضيات دفتر التحملات
84. تفعيل القانون المتعلق بالحد من تلوث الهواء والمرسوم الخاص بمقذوفات عوادم السيارات

85. إعداد معايير وطنية في جميع المجالات البيئية
86. تطبيق القانون المتعلق بتصنيع وتخزين وتسويق المواد الكيماوية
87. العمل على ضبط مسار المنتوجات الغذائية والاستهلاكية
88. تقنين نقل الحيوانات والمواد الحيوانية كاللحوم والجلود حفاظا على صحة المواطنين
89. العمل على منع البناء في المجاري المائية
90. منع استيراد المواد المعدلة جينيا
91. إلزام الوحدات الملوثة للهواء بمعالجة المقذوفات الغازية عند المصدر
92. ضرورة احترام المشاريع الاستثمارية في المجال الصناعي والسياحي والخدماتي لدفتر التحملات المرتبط بحماية البيئة
93. تخليق الحياة العامة لما يكتسيه العنصر البشري من أهمية في تطبيق القوانين
94. تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالغابات
95. تفعيل قانون طب الشغل وإلزام أرباب المعامل العمل بهذا القانون
96. تفعيل الحكامة الجيدة لمواجهة كل أشكال التلاعب والغش في تدبير المواضيع البيئية
97. استكمال وتفعيل الترسانة القانونية البيئية مع وضع ضوابط زجرية صارمة من أجل احترام البيئة
98. إحداث مدونة خاصة بالبيئة حتى يسهل على كافة الفاعلين المحافظة عليها
99. تفعيل القانون المتعلق بتنظيم وتسويق الأسمدة والمبيدات الفلاحية
100. استصدار قوانين تمنع استيراد التجهيزات الالكترونية المستعملة
101. الإشارة إلى الميثاق في أي تعديل دستوري مقبل مع تحديد الضمانات القانونية والقضائية لتطبيق الميثاق
102. تقنين المهام الموكولة للجنة الاستثمارات (لجنة الاستثناءات)
103. تطبيق القانون في مجال تنظيم معاصر الزيتون واحترام مقتضيات دفاتر التحملات
104. إلزام الوحدات الصناعية العصرية والتقليدية بالمحافظة على البيئة
105. إلزام الفلاحين بتجهيز ضيعاتهم بنظم السقي المقتصدة للماء
106. وضع معايير خاصة بجودة البيئة
107. إلزام المجالس الجماعية على احترام مقتضيات وثائق التعمير وخاصة المناطق الخضراء
108. مراقبة حفر الآبار واستغلالها في الوسط الحضري والقروي
109. سن قوانين لتنظيم التوافق بين تطور التعمير والحفاظ على الغطاء الغابوي والنباتي
110. تفعيل القوانين المنظمة للمؤسسات المصنفة
111. تأسيس ترسانة قانونية لتقوية الرقابة على انبعاث الغازات الملوثة لوسائل النقل
112. تعميم الإشارات واللوحات والعلامات التوجيهية للمحافظة على البيئة
113. توجيه مخططات التهيئة في أفق إحداث مدن ايكولوجية معتمدة ISO مع تقنين آليات التنفيذ للطاقة
114. إلغاء ضريبة القيمة المضافة على مجموعة التكنولوجيات التي تستعمل الطاقة البديلة والمتجددة
115. ترشيد استغلال الموارد العقارية لمنع المضاربات
116. إدخال المعايير البيئية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية
117. ملاءمة القوانين الحالية مع مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة
118. محاربة الصيد العشوائي واستعمال وسائل الصيد الممنوعة ونهب رمال السواحل
119. فرض ضمانة على مستغلي المقالع لإجبارهم على إعادة تأهيلها عند انتهاء استغلالها
120. إعداد تصاميم عمرانية تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي
121. تحديد ضرائب التلوث وتوجيهها لتنمية الجهة
122. خلق منتزهات وطنية وفق مبادئ التنمية المستدامة
123. إلزامية البناء وفق معايير مقاومة للزلازل
124. في بند المسؤولية يتم التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة
125. الحد من العشوائية والتشتت العمراني المكلف والمشوه لصورة المدينة
126. عدم الترخيص لفتح ورشات الحرفيين داخل الأحياء السكنية
127. توسيع مجال تدخل المنتخبين مع توفير الآليات الضرورية لرفع التحديات البيئية
128. تقليص التلوث الضوضائي باحترام أرباب الورشات الحرفية لأوقات العمل
129. دسترة الحق في بيئة سليمة
130. إدراج البعد البيئي في القوانين القطاعية والبرامج التنموية للجماعات المحلية
131. إلزام القطاع الخاص باحترام الضوابط الصحية والبيئية
132. وضع مقاييس ومعايير لقياس جودة الهواء والماء والتربة
133. إيجاد صيغة ملائمة للإستغلال العقلاني لأراضي الجموع المجمدة
134. إنجاز دليل جهوي للمؤشرات البيئية وتحديد معايير قياسها
135. خلق وتفعيل الشرطة البيئية
136. الإسراع إصدار تشريع خاص لحماية الطلح الصحراوي على غرار شجر أركان

137. تحيين القوانين البيئية لاسيما تلك المتعلقة منها بحماية الأركان (قانون 1925) والغابة (ظهير 1917 المتعلق بالمجال الغابوي)
138. تفعيل مقتضيات قوانين ووثائق التعمير المرتبطة بحماية المناطق ذات المؤهلات الطبيعية والثقافية
139. مراجعة القوانين المتعلقة بالمقالع وتحيينها من خلال مراجعة الرسوم الجبائية المفروضة عليها وكيفية تحصيلها وضبط الالتزامات البيئية عبر دفاتر التحملات الخاص بها
140. تجريم التطاول على الموارد الطبيعية والمحميات وتحيين القانون المتعلق بالمنتزهات الوطنية
141. اعتبار البيئة حقا من حقوق الإنسان
142. ضرورة احترام ومتابعة تطبيق مقتضيات دفتر التحملات المتعلقة بالتدبير المفوض
143. تحيين وتفعيل القانون المتعلق بتنظيم استغلال الغابات وحماية شجر النخيل والطلح باستصدار قانون خاص على غرار شجرة الأركان
144. تحديث الإطار القانوني المتعلق بأراضي الجموع
145. إصدار قانون لمنع البناء بجوار البحيرات لما لها من أثار سلبية على بيئة البحيرات كما يقع ببحيرة بين الويدان
146. ضرورة إعداد ترسانة قانونية تنظم وتحمي التراث الجيولوجي نظرا لأهميتها البالغة في حماية هذا التراث على المستوى الوطني والدولي
147. إحداث قانون منظم للسياحة الصحراوية بمناطق الواحات
148. إقرار عقوبات رادعة على الوحدات الصناعية الملوثة
149. وضع قانون لحماية المناطق الرطبة
150. التنصيص على مبادئ التنمية المستدامة في الدستور
151. سن قانون لمكافحة الضوضاء
152. تقنين إلزامية النجاعة الطاقية في قطاع الصناعة والبناء
153. إعداد مدونة النجاعة الطاقية
154. إعطاء المنظمات الغير حكومية الحق في المتابعة القضائية الخاصة بالأضرار التي تلحق بالبيئة
155. العمل على وضع نظام ضريبي بيني (Ecotaxe) ونظام تحفيزي بيئي (Eco compensation)
156. دسترة حق العيش في بيئة سليمة

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الإطار المؤسساتي (68 توصية)	
1. إحداث مرصد جهوي للبيئة	
2. إحداث وكالة للبيئة والتنمية المستدامة للتنسيق وتجاوز إشكالية تداخل الاختصاصات	
3. إعطاء مكانة مهمة للمجلس الوطني للبيئة على غرار المجلس الأعلى للماء	
4. تعميم خلق المجالس الإقليمية للبيئة على مستوى كل الأقاليم والجهات	
5. إحداث مصالح بيئية بالجماعات الحضرية مزودة بأعوان مختصين	
6. خلق لجنة إدارية لتتبع مقتضيات الميثاق على الصعيد الجهوي	
7. توضيح وتحديد مسؤولية المتدخلين الجهويين والمحليين في مجال البيئة	
8. تنسيق عمل واختصاصات الجهات المتدخلة والعمل على إقرار منهجية المخاطب الواحد في مجال البيئة	
9. إحداث مؤسسات لمراقبة استغلال المقالع	
10. دعم اللجنة الجهوية لدراسة التأثير البيئي بالأطر والرفع من مستوى تمثيلية القطاعات الحكومية بالجهة وجعل العضوية قارة مع إلمام الأعضاء المعينين بالقضايا البيئية	
11. تقييم دراسات الجدوى للمشاريع الكبرى من طرف جميع المتدخلين المعنيين	
12. إحداث إدارة للمحميات والزيادة في الموارد البشرية	
13. تفعيل الميثاق الجماعي في المجالات المتعلقة بالبيئة	
14. تعزيز الطاقم المكلف بحراسة الأوساط الطبيعية	
15. إحداث وكالة للساحل	
16. تقوية القطاع الحكومي المكلف بتدبير الشأن البيئي مع تمكينه من الاعتمادات اللازمة، وتقوية وتوسيع تمثيلياته الخارجية	
17. إحداث لجنة للتتبع الوضع البيئي على المستوى الجهوي والمحلي	
18. خلق مرصد جهوي حول التنوع البيولوجي	
19. خلق شرطة بيئة متخصصة على غرار الشرطة العلمية وتمكينها من الوسائل الضرورية قصد القيام بالتحاليل والقياسات والاختبارات في مجال التلوث البيئي	
20. تعزيز والرفع من مستوى التمثيليات الخارجية لقطاع البيئة	

21. دعوة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص إلى إحداث خلايا أو مصالح للبيئة وذلك على المستوى المركزي والجهوي
22. العمل على تتبع تأثيرات المشاريع على البيئة وذلك عبر القيام بتحاليل وقياسات وتجارب مخبرية
23. خلق لجنة البيئة على مستوى مجلس الجهة
24. خلق مراصد جهوية داخل الموانئ لتتبع الوضعية البيئية
25. خلق مراكز للمراقبة الغابوية بالوسط القروي
26. تعزيز آليات تنفيذ الميثاق بضبط مجالات تدخل الإدارات والفاعلين المختصين
27. إدماج الساحل والوسط البحري في المرصد الجهوي للبيئة
28. إحداث هيئات جهوية للتتبع والإشراف على تطبيق بنود الميثاق
29. تفعيل اللجنة الجهوية لليقظة لمراقبة جميع الأنشطة الممارسة بالجهة
30. تحديد الجهة المسؤولة على تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
31. العمل على تحديد المسؤوليات لتنفيذ وتفعيل الإجراءات والتدابير المتعلقة بالصحة والبيئة المعتمدة محليا
32. تعزيز دور المكاتب الصحية البلدية وخلق مكاتب صحية بالعالم القروي مع مدها بالإمكانيات البشرية والمادية للقيام بدورها
33. دعم المكاتب الصحية بالمراكز القروية والحضرية بالوسائل الضرورية من موارد بشرية ومادية
34. تفعيل المجالس الجهوية والإقليمية للبيئة
35. إحداث الوكالة الوطنية للبيئة كأداة تنفيذية للبرامج والالتزامات الوطنية
36. الدعم المادي والمعنوي للمكاتب البلدية لحفظ الصحة بالجهة
37. إحداث وتعميم مكاتب حفظ الصحة بالعالم القروي
38. ضرورة دعم لجان الصحة والسلامة داخل المقاولة
39. تفعيل أنظمة الشرطة الإدارية الجماعية
40. خلق شركات ومؤسسات متخصصة في تدبير ومعالجة النفايات الطبية والصيدلية والاستشفائية
41. ضرورة التسريع بإحداث المركز الوطني للتخلص من النفايات الخاصة والخطرة بما فيها النفايات المنتجة من طرف المؤسسات الصناعية
42. اعتماد سياسة القرب للوقاية المدنية في تدبير الأخطار الصحية البيئية
43. إحداث شرطة البيئة
44. وضع آليات مؤسساتية لتنفيذ برامج المذكرة 21 الخاص بمدينة طنجة
45. خلق لجنة لمراقبة وتتبع استغلال المقالع ومدى احترامها لدفتر التحملات
46. إحداث لجنة لليقظة على المستوى المحلي والجهوي
47. خلق لجنة موسعة للتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال البيئة على المستوى المحلي ولتتبع التوصيات الصادرة عن الملتقيات البيئية
48. تبني سياسة القرب في وضع الآليات المؤسساتية التي ستسهر على تنفيذ وتتبع الميثاق
49. خلق شبكة مكونة من المجتمع المدني والجماعات المحلية لمناقشة المشاكل البيئية والتنموية بالجهة
50. وضع لجان علمية محلية للنظر في جودة عمل مكاتب الدراسات
51. حث المجالس الجماعية على إدراج المحافظة على البيئة في جدول أعمالها
52. تعزيز وكالات الأحواض المائية بالوسائل المادية والبشرية الكفيلة بضمان مراقبة المياه السطحية والجوفية
53. إحداث وتقوية آليات المراقبة والتتبع الخاصة بجودة الموارد الطبيعية والمنشات وتقييم الوضع البيئي
54. تقوية قطاع البيئة على المستوى المركزي والجهوي وإحداث تمثيلياته على المستوى الإقليمي
55. إحداث لجنة علمية لتحديد العلاقة بين التلوث والصحة
56. تفعيل الميثاق الجماعي بخصوص مقتضيات إحداث لجان بيئية
57. إنشاء مرصد بيئي للواحات
58. إحداث مؤسسة علمية للبحث في مجال البيئة
59. إدماج البيئة ضمن أولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعيين مختصين في البيئة ضمن أعضائه
60. إحداث خلايا للبيئة على مستوى الجماعات المحلية تتضمن مختلف التخصصات البيئية
61. إحداث مكتبات بيئية
62. إحداث شباك وحيد جهوي للبيئة
63. إحداث لجنة محلية إقليمية وجهوية لمواجهة حالات الطوارئ البيئية ورصدها
64. إحداث مراصد محلية للمراقبة والتتبع
65. خلق مرصد لتتبع ومراقبة الساحل
66. خلق مرصد للضوضاء والتلوث السمعي
67. خلق جهاز إداري خاص بمراقبة التلوث الهوائي بالوحدات الصناعية ومده بالوسائل الضرورية للحد من التلوث
68. خلق صندوق جهوي للتضامن البيئي

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الآليات الاقتصادية والمالية (66 توصية)	
1. تشجيع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالجهة من خلال تثمين مختلف المنتوجات الغابوية والفلاحية	
2. إيجاد آليات الاقتصادية من أجل تشجيع استعمال الطاقات المتجددة	
3. بلورة آليات اقتصادية وقانونية لتطبيق مبدأ الملوث–المؤدي	
4. رصد ميزانية لتجميع البلاستيك	
5. تخصيص اعتمادات إضافية لتفعيل اختصاصات رئيس الجماعة في ميدان البيئة والصحة	
6. تشجيع الاستثمار في مجال البيئة	
7. ضرورة تخصيص ميزانيات للبحث العلمي في مجال البيئة من طرف مجلس الجهة والمجالس الإقليمية والجماعات	
8. دعم الجماعات القروية بالموارد البشرية والمالية حتى تتغلب على الإكراهات البيئية	
9. تشجيع الاستثمارات الإيكولوجية لتنمية السياحة الجبلية والقروية والساحلية	
10. خلق بنك للبيئة ووضع خريطة جهوية للمشاريع الكبرى	
11. إنشاء صندوق للتضامن للحفاظ على الغابات والعمل على خلق أنشطة اقتصادية بديلة للسكان القرويين القاطنين بالغابات	
12. تنويع اقتصاديات الساكنة المجاورة للغابات بخلق أنشطة مدرة للربح، وتسهيل ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية وإرساء بنية تحتية لفك العزلة عنها	
13. دعم الاقتصاد الواحي لتفادي إهمال المجالات الزراعية وتدهورها بالواحات	
14. على مستعملي الماء والمستفيدين من الموارد الطبيعية على الصعيد الوطني أن يساهموا اقتصاديا في الجهود والتحديات التي تتطلبها صيانة هذه الموارد، في إطار نوع من المقاصة الاقتصادية والمالية والبيئية على الصعيد الوطني	
15. ضرورة إعمال مبدأ التضامن ما بين الجبل والسفح وذلك عبر استفادة ساكنة الغابات والمناطق الجبلية من عائدات الغابات عبر إنجاز برامج ومشاريع استثمارية مدرة للدخل لفائدة هذه الساكنة	
16. دعم الجماعات بالموارد المالية والبشرية للقيام بدورها في حماية البيئة	
17. إحداث رسوم على الماء لدعم ساكنة أعالي الأحواض	
18. إنشاء صندوق للتضامن للحفاظ على الغابات	
19. العمل على خلق أنشطة اقتصادية بديلة للسكان القرويين القاطنين بالغابات	
20. تزويد ساكنة الغابات بالكهرباء والغاز بأثمنة مدعمة لتجنب الاستغلال المفرط لحطب التدفئة	
21. تحفيز السكان القرويين المجاورين للغابات ولطاقم الإداري المكلف بحراسة الغابات	
22. خلق صندوق جهوي للمحافظة على البيئة	
23. دعم الدولة للاستثمارات باستعمال طاقات نظيفة	
24. الدعم المادي للجمعيات المهتمة بالمجال البيئي	
25. إلزامية تزويد مراكز الصيد بوسائل وآليات للوقاية من التلوث	
26. تعزيز برامج محاربة التصحر لتكون أكثر فعالية	
27. الإسراع في انجاز البرامج المتعلقة بالتطهير السائل مع دعم الدولة للجماعات القروية في هدا المجال	
28. تخصيص ميزانية جهوية لتدبير الشأن البيئي	
29. وضع آليات لدعم السياحة البيئية	
30. تشجيع السياحة الجبلية	
31. البحث عن موارد مالية إضافية في إطار التعاون الدولي لتمويل المشاريع البيئة الكبرى	
32. دعم المكاتب الصحية الجماعية بالموارد المالية والبشرية والتقنية للحفاظ على صحة المواطنين والمستهلكين	
33. اعتماد تدابير تحفيزية للمقاولات لإنتاج مواد ايكولوجية خاصة فيما يتعلق بالتلفيف	
34. تشجيع الإنتاج الفلاحي البيولوجي للاستهلاك الداخلي وكذا التصدير مع دعمه في إطار مخطط المغرب الأخضر	
35. دعم وتشجيع التكنولوجيا النظيفة	
36. إحداث صندوق جهوي لدعم التربية والبحث العلمي والمشاريع التنموية ذات الصلة بالصحة والبيئة	
37. تخصيص ميزانية خاصة بالتدبير البيئي في جميع المشاريع الاستثمارية	
38. تحفيز الأنشطة التنموية ذات البعد البيئي وزجر تلك التي تلحق ضررا بالبيئة	
39. ضرورة وضع نظام جبائي على الأنشطة الملوثة للبيئة	
40. إعادة النظر في نوعية البرامج البيئية المستفيدة من الدعم المالي لصندوق مكافحة التلوث الصناعي لتشمل علاوة على القطاع الصناعي القطاعات الملوثة الأخرى	
41. تعزيز القدرات المالية والبشرية للجماعات المحلية لتنفيذ مضامين الميثاق وتحقيق بيئة صحية سليمة	
42. اعتماد آليات اقتصادية ومالية مشجعة على الاستثمار في المجال البيئي	
43. التوزيع العادل للثروات والاستثمارات بين الجهات	
44. وضع آليات وبرامج لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحافظة على المجال الغابوي	

45. تشجيع الأنشطة الهادفة للتحسيس بقضايا البيئة
46. توفير الإمكانيات المالية الضرورية لمد ورشات الصناع التقليديين بالتجهيزات الضرورية لحماية البيئة
47. تشخيص الوضعية البيئية الراهنة وطرق معالجتها ووسائل التمويل
48. إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر
49. تشجيع وتحفيز المقاولات التي تدمج البعد البيئي في مشاريعها
50. إحداث جوائز تحفيزية في مجال البيئة لفائدة الباحثين والمبدعين والمبتكرين والتلاميذ والمستثمرين والجماعات المحلية وجمعيات المجتمع المدني والمقاولات
51. وضع معايير لاختيار الجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة
52. خلق تنافسية في المجال البيئي بين الأحياء والمؤسسات
53. إحداث آليات لتحقيق التضامن بين عالية وسافلة الجبل
54. اعتماد أكبر للبيئة ضمن مشاريع المبادرة البشرية للتنمية البشرية
55. إحداث قرى إيكولوجيا وتشجيع السياحة البيئية
56. تبسيط المساطر لتمكين الجماعات المحلية من فرض واستخلاص رسوم في المجال البيئي
57. دعم الجماعات المحلية ماليا وتقنيا لانجاز مشاريع للمحافظة على البيئة
58. خلق صندوق خاص لتعويض الأضرار الصحية الناجمة عن تدهور البيئة
59. حث الأبناك والمؤسسات التمويلية على ربط تمويل المشاريع بالالتزام باحترام المعايير والمقاييس البيئية
60. دفع الشركات لتخصيص ميزانيات للمحافظة على البيئة
61. إحداث إعفاء ضريبي على التجهيزات الأقل تلوثا للمساعدة على تعميمها
62. إحداث صندوق دعم مالي خاص بالتدقيق الطاقي
63. الرفع من قيمة الضرائب على السيارات الرباعية الدفع لتلويثها للبيئة
64. إنشاء صندوق لدعم الابتكار في مجال البيئة
65. تخصيص جزء من الضريبة المفروضة على الشركات والسيارات لتمويل المشاريع البيئية
66. إحداث صندوق خاص لتفعيل الميثاق

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الشراكة والتعاون (29 توصية)	
1. المقاربة التشاركية كآلية لتأسيس ميثاق جهوي	
2. اعتماد أسلوب التشاور والتشارك من اجل تدبير محلي بيئي	
3. الحفاظ على الأوساط الطبيعية عبر إشراك السكان المجاورين لها	
4. إشراك الجامعة في بلورة السياسات المتعلقة بالبيئة على المستوى الجهوي	
5. تشجيع العمل التشاركي مع جمعيات المجتمع المدني	
6. خلق شراكة بين الجماعات المحلية والجامعات للتعاون في الحفاظ على البيئة المحلية	
7. تحديد المسؤوليات ذات الصلة بالمجال البيئي	
8. إشراك الشركات في تأهيل المجال الغابوي وذلك حسب دفتر التحملات	
9. تحديد التزامات المكتب الشريف للفوسفاط ليساهم في التنمية المستدامة ومحاربة التلوث	
10. إسهام المكتب الشريف للفوسفاط في الاتفاقيات الموضوعاتية في جميع المناطق بالجهة	
11. دعم المقاربة التشاركية الجماعية في تدبير القطاع البيئي وخاصة في مجال تدبير النفايات الصلبة أو السائلة	
12. إنجاز تصاميم جهوية للمجال الغابوي والمناطق الخضراء	
13. تشجيع الشراكة بين المجتمع المدني والجماعات المحلية	
14. تشجيع الشراكة بين الجامعة والجماعات المحلية	
15. تشجيع الشراكة بين الجامعة والفاعلين الإقتصاديين	
16. خلق شراكات بين الجامعات والجمعيات البيئية، من جهة، والجماعات المحلية، من جهة أخرى، لتشخيص الوضع البيئي وإعداد المشاريع والمخططات البيئية	
17. ضرورة إشراك السكان المحليين باعتماد المقاربة التشاركية عند إعداد وإنجاز المشاريع التنموية	
18. استفادة السكان المحليين من المشاريع التنموية المنجزة في محيطهم	
19. اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الملك الغابوي وذلك عبر إشراك سكان الغابات	
20. نهج مقاربة تشاركيه للحفاظ على المجال البحري والساحلي	
21. دعم التعاونيات الفلاحية السنوية	
22. تنمية ودعم عملية التواصل والشراكة بين الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص	
23. تكثيف التنسيق بين كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ومصالح الوقاية المدنية لتدبير معقلن للمخاطر التكنولوجية	
24. إنجاز شراكات بين الجامعات والمعاهد وكافة المتدخلين جهويا ومحليا في مجال البحث–التنمية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة	

25. إشراك جميع الفاعلين في مسار إعداد وتنفيذ الميثاق الوطني وإرساء مبادئ التنمية المستدامة
26. إدخال عنصر العناية بالبيئة في إطار التعاون اللامركزي للجماعات المحلية
27. تشجيع شراكات بين الجهات على الصعيد الوطني والدولي
28. العمل على تعميم المراقبة الذاتية التطوعية في إطار تشاركي
29. تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال حماية البيئة

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
دور الفاعلين (37 توصية)	
1. تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الإرشاد الفلاحي من أجل توعية الفلاحين بمخاطر استعمال الأسمدة والمبيدات	
2. دراسة وتشخيص لكل قطاع على حدى وتأثيره السلبي على البيئة والبحث عن حلول قطاعية	
3. منح اعتمادات كافية للجماعات المحلية للقيام بالدور المنوط بها في مجال الحفاظ على البيئة	
4. يجب تكثيف الموارد البشرية المختصة بالبيئة فهي غير كافية في حماية الغابات والمجال البحري خصوصا	
5. تحسيس المتدخلين بضرورة أخذ مقتضيات الميثاق بعين الاعتبار في برامجهم القطاعية	
6. دعم الجمعيات المهتمة بالبيئة، وتمكينها من الولوج إلى المعلومة وإشراكها في صناعة القرار البيئي، وتوحيد مجهوداتها بالانخراط في فدراليات جمعوية	
7. يجب تكوين وإعادة تكوين اطر الجماعات المحلية التي تختص بالبيئة	
8. اعتماد المقاربة البيئية في المخططات التنموية للجماعات المحلية	
9. تعزيز وتدعيم النوادي البيئية المتواجدة بالجهة	
10. ضبط عمل المستثمرين المحليين والأجانب خاصة في مجال تدبير المياه	
11. تعزيز الرقابة على شاحنات نقل الأسماك	
12. تعزيز الرقابة على الشاحنات التي تحمل الرمال	
13. الحد من المتاجرة السرية في بيع أشجار النخيل	
14. تعزيز برامج التحسيس والتوعية في المجال البيئي والاستعانة بخبرات مختصة في هذا المجال	
15. تفعيل المخطط المديري للثروات المائية	
16. دعم والرفع من مستوى التأطير المتعلق بمصالح المياه والغابات ومحاربة التصحر	
17. إعادة النظر في صياغة دفاتر التحملات المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النفايات الصلبة والسائلة	
18. دعم وتعزيز الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة	
19. خلق دينامية عصرية لجعل الصحة والبيئة في صميم اهتمامات الفاعلين الإقتصادين والسياسيين والجمعويين والتربويين	
20. تفعيل دور الجمعيات غير الحكومية ودعم نوادي البيئة المحدثة بالمدارس في مجالات التحسيس والتوعية البيئية والصحية	
21. إدراج الفاعلين الاقتصاديين كطرف ملزم بتطبيق هذا الميثاق	
22. تحديد المسؤوليات لجميع المتدخلين والفاعلين في هذا المجال	
23. تفعيل دور الجماعات المحلية وحثها على إدراج البعد البيئي في مخططاتها التنموية طبقا للميثاق الجماعي والقوانين البيئية الجاري بها العمل	
24. ضرورة تأهيل العنصر البشري وتقوية قدراته من أجل إنجاح تنفيذ البرامج البيئية	
25. تعزيز قدرات الفاعلين الجهويين والمحليين من أجل إنجاز المشاريع البيئية	
26. إلتزام الفاعلين الاقتصاديين وبالخصوص الصناعيين على ضرورة معالجة النفايات الصلبة والسائلة قبل التخلص منها	
27. ضرورة تقديم تقارير دورية من طرف الجماعات المحلية حول أنشطتها فيما يخص حماية البيئة	
28. وضع مخططات عمل جهوية في مجال حماية البيئة	
29. ضرورة خلق التنسيق والتعاون بين كل المتدخلين في مجال البيئة	
30. إدماج البعد البيئي في برامج التنمية في إطار تشاوري بين الفاعلين (برامج الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص)	
31. النهوض بمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة	
32. اعتماد ودعم المقاربة البيئية في التدبير الجماعي	
33. إشراك الجمعيات في الحملات المتعلقة بالمحافظة على الشاطئ	
34. إحداث لواء أخضر لأحسن جماعة تحافظ على البيئة	
35. تشجيع دور الفاعلين الاقتصاديين في حماية البيئة لاسيما الصناعة الصغيرة والمتوسطة	
36. انفتاح الشركات على محيطها الخارجي	
37. العمل على تأهيل النسيج الصناعي غير المنظم	

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
التربية والتحسيس (66 توصية)	
1. النهوض بالتربية البيئية عن طريق تشجيع نوادي البيئة من طرف مختلف المتدخلين (ج.م...)	
2. التكوين والتربية والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة عن طريق توظيف القيم الدينية والأخلاقية وتوظيف المناهج التعليمية	
3. إعادة النظر في الخريطة الإعلامية لإبراز القضايا البيئية والتعريف بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	
4. تشجيع توظيف الحدائق الحيوانية والنباتية في التحسيس والتربية والبحث العلمي وحماية التنوع البيولوجي	
5. إصلاح قنوات التلفزة الوطنية بإدماج التوعية البيئية	
6. تحسيس الفلاحين بمخاطر الاستعمال غير المعقلن للمبيدات والأسمدة وتأطيرهم وإرشادهم (4)	
7. تحسيس الفلاحين بمخاطر البلاستيك المستعمل في الميدان الفلاحي (2)	
8. تدريس البيئة كمادة أساسية ضمن المقررات التعليمية مع العمل على مطابقتها لخصوصيات كل منطقة على حدة	
9. تحسيس المدارس والمخيمات بالبيئة	
10. خلق أماكن للتحسيس البيئي داخل المدن (الشوارع والساحات)	
11. تعزيز الجانب الإعلامي المستمر (مساجد، مدارس...)	
12. تنظيم يوم بدون سيارات في المدينة	
13. تخصيص محور بيئي لكل سنة	
14. إعطاء الأهمية لدور الأسرة والمرأة والمدرسة في التربية البيئية	
15. التحفيز بخلق جوائز جهوية للبيئة وبدعم مختلف المبادرات البيئية	
16. إنشاء مراكز للتربية والتكوين البيئي ومتاحف بيئية	
17. خلق أندية بيئية وتوفير الدعم اللازم لها	
18. صياغة دليل بيئي	
19. تعميم الإرشاد الفلاحي ليشمل المناطق المعزولة	
20. تشجيع جمعيات المجتمع المدني للقيام بدورها في التوعية والتحسيس بالمجال البيئي والصحي	
21. إحداث جائزة اللواء الأخضر مخصص للمدينة أو الجماعة التي تحترم فيها القوانين البيئية والصحية	
22. تحسيس وإلزام المهنيين بأهمية وضع علامة مضمون (EcoLabel) على المنتجات الخزفية التى تحترم المعايير البيئية والصحية	
23. ضرورة نشر ثقافة الواجب على المستوى التعليمي والحقوقي والإعلامي	
24. تدعيم وتعميم برنامج المدارس الإيكولوجية	
25. تقديم البدائل وإعطاء القدوة فيما يخص التربية والتوعية البيئية	
26. الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره محور البيئة والتنمية	
27. القيام بحملات تحسيسية داخل المجتمع المدني المعني مباشرة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة	
28. نهج إستراتيجية القرب والاقتراب من الساكنة وخاصة في العالم القروي مع الأخذ بعين الاعتبار إكراهات الأمية	
29. توزيع الفيلم حول الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على المؤسسات التعليمية وجمعيات المجتمع المدني	
30. العمل على ضمان استمرار التوعية والتحسيس في مجال البيئة والتنمية المستدامة	
31. العناية بالتعليم والصحة والسكن والتجهيز وخاصة فتح الطرق والمسالك	
32. خلق آليات على مستوى الجماعات والدوائر لتحسيس المواطنين بأهمية التنمية المستدامة	
33. خلق جوائز تشجيعية على مستوى الجهات لأحسن مؤسسة تعمل على المحافظة على البيئة	
34. تعميم ثقافة استعمال الأكياس الايكولوجية بدل الأكياس البلاستيكية	
35. ترسيخ ثقافة فرز النفايات من المصدر	
36. تنظيم لقاءات تحسيسية لإخراج التوصيات على أرض الواقع	
37. وضع برامج تنافسية على غرار شواطئ نظيفة	
38. تكثيف عقد لقاءات محلية حول البيئة والتنمية المستدامة	
39. وضع برامج للتوعية تخصص لترشيد استعمال الماء	
40. وضع استراتيجية للتواصل والتوعية في المجال البيئي	
41. تأسيس مناظرة جهوية حول البيئة والتنمية المستدامة	
42. إدماج البعد البيئي في المنظومة التعليمية	
43. المواكبة البيئية للمشاريع الكبرى	
44. إعادة النظر في العادات الاستهلاكية	
45. الرهان على الفئات الشابة لضمان حماية البيئة على المدى المتوسط والبعيد	
46. تحسيس كافة الفعاليات السياسية والثقافية والفنية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية بضرورة المحافظة على البيئة	
47. تشجيع تمدرس الفتاة بالعالم القروي	
48. تحسيس الفلاحين بضرورة عقلنة استعمال الأسمدة والمبيدات	
49. التحسيس والتواصل مع المستثمرين والفاعلين في المجال الصناعي للحد من الأنشطة الملوثة للبيئة	
50. التحسيس بكيفية استعمال المكيفات الهوائية لتفادي الاستعمال المفرط للطاقة	

51. القيام باستشارات موسعة حول جميع المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير على البيئة
52. تخصيص يوم وطني لشجرة الأركان نظرا لأهميتها البيئية والثقافية والاقتصادية
53. الأخذ بعين الاعتبار دليل المسافر المسؤول والميثاق المغربي للسياحة المستدامة ودفاتر التحملات لحماية الواحة
54. العمل على تنمية وتكريس الوعي الأخلاقي والمعنوي المتعلق بالمحافظة على البيئية وتحقيق التنمية المستدامة
55. خلق مراكز الاستعلام على المستوى الجهوي والإقليمي لمختلف المعارف المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة
56. مرافقة الميثاق بحملات توعوية وتحسيسية وإشهارية شاملة
57. إحداث خط أخضر للتبليغ عن المخالفات والجرائم البيئية
58. إدماج التربية البيئية في البرامج التعليمية
59. تدريس مضامين الميثاق في المؤسسات التعليمية والمهنية
60. التحسيس بخطورة الأمراض المرتبطة بالتدهور البيئي كالربو والسل
61. تبني قيم المواطنة البيئية
62. إشراك الفنانين والأبطال الرياضيين في الحملات التحسيسية
63. تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدام
64. تعزيز التوعية والتحسيس بالعالم القروي
65. خلق قناة بيئية تهتم بالشأن البيئي
66. إحداث جريدة البيئة والتنمية المستدامة

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
التكوين والبحث العلمي (50 توصية)	
1. تعزيز قضايا البيئة والتنمية المستدامة في المناهج التعليمية في مختلف الأسلاك التعليمية والتربية غير النظامية	
2. تشجيع البحث العلمي في مجال حماية وتطوير الأوساط الطبيعية	
3. تدريس البيئة كمادة أساسية ضمن المقررات التعليمية مع العمل على مطابقتها لخصوصيات كل منطقة على حدة	
4. تشجيع البحث العلمي في ميدان البيئة وإشراك الجامعة في بلورة المشاريع وتقييمها وتتبعها	
5. إعداد برنامج لتكوين المزارعين	
6. دعم الجماعة بالموارد البشرية المؤهلة	
7. تشجيع التربية البيئية وتخصيص مناهج تعليمية بيئية لجميع المستويات	
8. إنجاز برامج للتكوين والتأهيل في مجال المحافظة على البيئة والأوساط الطبيعية لفائدة مختلف المتدخلين المحليين (المنتخبين، الأطر الإدارية، الجمعيات، القطاع الخاص...)	
9. تكوين المرافقين الجبليين من أبناء المنطقة لتطوير السياحة الجبلية وتثمين المؤهلات الطبيعية مع المساهمة في تنمية الدخل لدى الساكنة	
10. تنظيم دورات تكوينية لفائدة البحارة	
11. دعم عمل الجامعات وتشجيعها على الانخراط في حماية البيئة	
12. دعم التكوين في المهن البيئية	
13. دعم وتكوين الأطر في ميدان البيئة والتنمية المستدامة	
14. انفتاح المقاولات على الجامعات والبحث العلمي وتوظيفها لمعالجة المشاكل المطروحة	
15. إدماج البعد البيئي في المقررات والبرامج التعليمية	
16. دعم وتعزيز دور الأندية البيئية في المؤسسات التعليمية	
17. استثمار نتائج البحوث العلمية والأكاديمية في مجال الصحة والبيئة	
18. العمل على التكوين المستمر لمختلف الفاعلين الجهويين والمحليين في مجال الصحة والبيئة	
19. ضرورة إدراج وحدات تعليمية تتعلق بالصحة والبيئة في مختلف أسلاك التدريس والتكوين	
20. القيام بدراسات وبائية للتعرف على مدى تأثير التدهور البيئي والثلوث على صحة المواطنين واتخاذها أرضية في إعداد البرامج التنموية وكذا الإستراتيجية الجهوية في مجال المحافظة على البيئة وإدماج مكون الصحة والبيئة في مخططات التنمية المستدامة	
21. تشجيع ودعم واستثمار البحث العلمي في ميدان الصحة والبيئة	
22. تقوية قدرات الفاعلين على المستوى المحلي من خلال تنظيم دورات تكوينية	
23. إنجاز شراكات بين الجامعات وكافة المتدخلين في مجال البحث–التنمية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة	
24. تشجيع تكوين وتأطير المنتخبين والجمعيات والمسؤولين والفئات المجتمعية في المجال البيئي والتنمية المستدامة	
25. إدراج التربية البيئية في المناهج التعليمية	
26. تزويد الجماعات بأطر مؤهلة في مجال التنمية والبيئة	
27. تقوية التنسيق بين القطاعات المعنية بالبيئة كما هو الشأن بالنسبة للسياحة الجبلية بين قطاعي السياحة والمياه والغابات	
28. إدخال مضامين الميثاق الوطني للبيئة في التربية والتكوين والمناهج الدراسية	
29. إنشاء مراكز التكوين بالمناطق الجبلية (الأطباء، الممرضون، المعلمون، الأساتذة، التقنيون)	

30. التركيز على التربية والتكوين في المجال البيئي
31. تزويد الجماعات المحلية بالأطر المكونة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة
32. الاهتمام بالبحث العلمي في المجال البيئي
33. تشجيع البحث العلمي في مجال البيئة واعتماد نتائجه وتطبيقها على أرض الواقع
34. تأهيل العنصر البشري لضمان الخلق والإبداع في مجال البيئة والتنمية المستدامة
35. توجيه الطلبة إلى إعداد دراستهم في المجال البيئي وإحالة نتائج البحث عن الجماعة المعنية لبرمجتها في مشاريعها
36. وضع برامج لتكوين ومرافقة الفلاح في إنجاز المشاريع المتعلقة بالفلاحة البيولوجية
37. تشجيع وخلق مؤسسات مختصة في التربية البيئية ودعم النوادي البيئية
38. العمل على محو الأمية من أجل ترسيخ ثقافة للتوعية البيئية
39. تشجيع البحث في مجال الطاقة البديلة والاقتصاد في الطاقة أو ترشيد استعمال الطاقة ودعم المنظمات والجمعيات المهتمة بالمحافظة على البيئة
40. البحث عن الطاقات البديلة لفائدة الحمامات والرشاشات العمومية
41. إنجاز خرائط رقمية لاستغلال المجال
42. دعم البحث العلمي في مجال الانتاج النباتي والحيواني
43. تكوين وتأطير المقاولين في المجالات البيئية وحثهم على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تولي اهتماما بالغا للبيئة والتنمية المستدامة
44. إيلاء الأولوية القصوى للبحث العلمي باعتباره ركيزة أساسية لدعم البرامج البيئية ومسارات التنمية المستدامة
45. تشجيع وتحفيز التنافسية بين الجماعات المحلية في مجال العمل البيئي
46. حث الوحدات الصناعية على وضع مخططات استعجالية لمواجهة الكوارث البيئية المحتملة
47. تأهيل المختبرات العلمية ومدها بالوسائل الضرورية
48. خلق مراكز متخصصة للتكوين البيئي
49. تشجيع البحوث العلمية في مجال البيئة وخصوصا في مجال الهواء، مع إحداث جوائز تحفيزية
50. تشجيع إحداث وحدات البحث–تنمية بالمؤسسات الصناعية

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
تدبير المعلومة البيئية (30 توصية)	
1. إحصاء الأوساط الطبيعية وحصرها	
2. خلق بوابة إلكترونية تعنى بالقضايا البيئية كفضاء للحوار المستمر بين مختلف الفاعلين	
3. إنشاء دليل جهوي يتعلق بالمعلومات البيئية	
4. جمع المعلومات البيئية عن طريق تشخيص الوضعية البيئية	
5. القيام بدراسات وبائية للتعرف على مدى تأثير المشاريع التنموية الكبرى على صحة المواطنين	
6. إعداد دراسات وبائية لمعرفة انعكاسات التدهور البيئي على الوضعية الصحية للمواطنين	
7. تسهيل الولوج إلى المعلومة البيئية خصوصا تلك المتعلقة بمجال الصحة والبيئة	
8. اعتماد مقاربة الصحة والبيئة (Eco–santé) في إعداد الدراسات الوبائية الإيكولوجية	
9. خلق موقع الكتروني خاص بالوضعية البيئية والصحة	
10. إصدار نشرة دورية منتظمة حول موضوع البيئة والصحة	
11. تكثيف التنسيق بين كل المتدخلين في تدبير الشأن البيئي من أجل تسهيل تبادل المعلومات البيئية	
12. القيام بدراسات علمية دقيقة لتشخيص الوضع البيئي بالجهة	
13. توفير قاعدة بيانات جهوية ومحلية في مجال الصحة والبيئة	
14. ضمان استمرارية وجود الموقع الإلكتروني للميثاق حتى بعد المصادقة النهائية عليه	
15. وضع بنك للمعطيات البيئية وللتجارب الرائدة	
16. ضرورة تحيين المعطيات البيئية المتوفرة لدى الجهات المسؤولة عن المشاريع والبرامج المندمجة	
17. الاعتناء بالمعرفة المحلية خاصة في الميدان البيئي	
18. خلق مرصد جهوي يهتم بتتبع وتقييم مسارات التنمية المستدامة بالجهة وخاصة على المستوى القطاع الصناعي	
19. جعل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمجال البيئي في متناول مختلف الفاعلين والمهتمين بالشأن البيئي بالمنطقة	
20. إيجاد منظومة معلوماتية متكاملة في مجال التتبع والمراقبة الآنية والمستقبلية لمراقبة جودة الهواء مع إيجاد مختبرات صغيرة متنقلة لتتبع الحالة البيئية بكل أنحاء الجهة	
21. إحداث موقع الكتروني يخصص للمعطيات البيئية لتسهيل الوصول للمعلومات مع تضمينه بنتائج للبحوث الجامعية	
22. ضمان حق الولوج إلى المعلومات البيئية	
23. تسهيل الولوج إلى المعلومة البيئية ومجانيتها	
24. السماح للجمعيات بالاطلاع على محتويات دفاتر التحملات المتعلقة بالتدبير المفوض في شقه البيئي	

25. إنجاز منظومة معلوماتية جغرافية لتتبع التلوث
26. تبادل المعلومات والتجارب الناجحة بين الجهات في مجال البيئة
27. إعداد مخطط جهوي للبيئة
28. إحداث قاعدة معطيات متعلقة بالنفايات الصناعية الخطرة
29. القيام بافتحاصات بيئية وطاقية لجمع المنشآت الصناعية بالجهة
30. وضع مؤشرات دقيقة لمتابعة جميع أشكال التلوث الصناعي

التوصيات الصادرة عن اللقاءات الموازية

المجال البيئي	التوصيات
الماء (38 توصية)	
1. تزويد المجالات الحضرية القروية بشبكات التطهير السائل وبمحطات لمعالجة المياه العادمة	
2. استعمال تقنيات حديثة للحد من تسرب النفايات السائلة الناجمة عن الوحدات الصناعية والمجازر ومحطات الخدمات	
3. تشجيع الري بالتنقيط الموضعي	
4. تحديد الملك العمومي المائي وترحيل الدواوير والمساكن المحاذية لمجاري الأودية والشعاب	
5. توسيع وتعميم شبكة التطهير السائل	
6. تدبير وعقلنة استعمال الموارد المائية	
7. ضرورة انجاز سدود تلية ومتوسطة لتخزين المياه والحد من الفيضانات	
8. ضرورة تعميم نظم التطهير السائل بالمدن والمراكز والدواوير الآهلة بالسكان	
9. العمل على معالجة المياه العادمة قبل إلقائها في الوسط البحري	
10. تعميم شبكة التطهير على مدينة الداخلة مع إنشاء محطة لمعالجة وتصفية المياه العادمة	
11. حث المستمرين على إنشاء محطات لتحلية مياه البحر	
12. إصلاح أحواض النخيل المتواجدة وسط الأودية وإصلاح السواقي والصهاريج	
13. إنشاء دور للصابون بالقرب من المنابع المائية	
14. إحداث جدران وقائية على ضفاف الأودية	
15. تشجيع المطاحن المائية التقليدية	
16. إقامة قنوات الصرف الصحي وتصفية المياه العادمة	
17. إيلاء عناية خاصة بالتطهير وتحسينه بالمجالات الهامشية	
18. اللجوء لتدبير معقلن للموارد المائية مع منع صرفها على المحيط البيئي	
19. المحافظة على المسالك المائية من أودية وأنهار وسواقي مع إعادة تأهيلها	
20. إحداث مسالك إيكولوجية للمحافظة على التنوع البيولوجي	
21. تفادي البناء بجانب الأودية	
22. العمل على استفادة ساكنة أعالي الأحواض من الثروة المائية	
23. خلق مدارات مسقية كبيرة بالجهة	
24. الدعم الكامل للفلاحين الصغار قصد التحول اعتماد السقي بالتنقيط	
25. تشجيع الفلاحة المقتصدة في استعمال ماء السقي	
26. بناء منشآت هيدروفلاحية وحماية ساكنة الجبال من الفيضانات	
27. تقنين استعمال المياه الجوفية	
28. ضرورة مراقبة عمليات حفر الآبار وتقنينها	
29. الرفع من مستوى تغذية الفرشات المائية	
30. العمل على استغلال مياه الأمطار	
31. معالجة المياه العادمة قبل رميها في الأودية	
32. منع استعمال المياه العادمة في سقي المزروعات	
33. إنجاز السدود وقنوات مائية لمواجهة الفيضانات	
34. مضاعفة الجهود للمحافظة على المياه العذبة	
35. ضرورة إنشاء سدود تلية لتدبير الفيضانات	
36. الدعوة إلى إنجاز دراسات هيدروجيولوجية لمعرفة الحجم الحقيقي للموارد المائية بحوض درعة	
37. ضرورة تبني مقاربة فلاحيه جديدة تشجع الفلاحين على اعتماد تقنيات السقي الحديثة وعلى أنشطة زراعية مقتصدة للماء	
38. الإسراع بانجاز قنوات الصرف الصحي بمختلف مراكز إقليم الداخلة للحد من تلوث الموارد المائية الجوفية	

المجال البيئي	التوصيات
التهيئة والتعمير (26 توصية)	
	1. استعمال المواد المحلية في عمليات البناء
	2. اعتماد مبادئ حماية البيئة في تصاميم التهيئة والضوابط التنظيمية الحضرية
	3. اعتماد سياسة التجديد الحضري بالنسبة للبنايات والأنسجة العمرانية القديمة
	4. تفعيل البرنامج الوطني للمدن النظيفة بدعم عمليات ترصيف وتزيين المدن والمراكز
	5. الإسراع بإخراج مخطط التعمير الخاص بالداخلة وكذا تصميم استصلاح البحر
	6. بلورة وتطوير الهندسة البيئية المحلية النى تندرج في السياسة الوطنية للجهوية
	7. تخصيص وتوسيع احتياطي عقاري للمساحات الخضراء لكل مشروع عقاري جديد
	8. إعادة النظر في تموقع البنيات التحتية المهيكلة
	9. تبني التوجه نحو التسوية الحضرية للمدن لتصحيح الخوارق وإحداث توازن بيئي للإطار العمراني
	10. حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني
	11. إعطاء الأهمية اللازمة للمساحات الخضراء والفضاءات الترفيهية
	12. تطبيق مقتضيات مدونة التعمير وتفادي تداخل الأحياء السكنية بالمناطق الصناعية
	13. تسهيل مساطر الحصول على رخص البناء بالوسط القروي
	14. العمل على التوزيع العادل للثروات بين المدينة والبادية لتطبيق مبدأ التضامن المجالي
	15. إنجاز مخططات متعلقة بالسير داخل المدن والتجمعات الحضرية
	16. إحداث مسالك خاصة بمستعملي الدراجات الهوائية
	17. تشجيع البناء العمودي
	18. تحسين المسالك الطرقية خصوصا بالعالم القروي وفك العزلة عنه
	19. بناء منشآت وقائية لحماية البنيات التحتية والساكنة من الفيضانات
	20. منع البناء بالمناطق المهددة بالهزات الأرضية والفيضانات
	21. ضرورة المحافظة على الحياة البرية من الأخطار المرتبطة بالأنشطة الإنسانية (البنيات التحتية والمشاريع الاقتصادية)
	22. الحد من ظاهرة البناء العشوائي والتشتت العمراني
	23. تقوية البنيات التحتية بالعالم القروي في أفق تحقيق التنمية المستدامة
	24. وضع برامج تهيئة جهوية تراعي المجال الإيكولوجي
	25. ضرورة استحضارالبعد البيئي في مخططات التنمية بالأقاليم
	26. ضرورة وضع مخطط جماعي من أجل التنمية السياحية المستدامة

المجال البيئي	التوصيات
الهواء (29 توصية)	
	1. اعتماد الطاقات المتجددة في عمليات البناء
	2. تشجيع استعمال الطاقة المتجددة بالداخلة خاصة منها الهوائية
	3. العمل على تشجيع الصناعة الإنتاجية للطاقة
	4. تدبير النجاعة الطاقية
	5. تشجيع استغلال الطاقات المتجددة في إطار برامج مندمجة وخاصة الطاقة الشمسية (استغلالها قصد إنتاج الكهرباء والماء الحلو والهيدروجين، إلخ .)
	6. الإسراع بإنجاز المشروع المغربي للطاقة الشمسية (2GW) قبل الأجل المحدد (2019) نظرا لما له من دور في المحافظة على البيئة وذلك غرار برنامج الكهربة القروية الشامل الذي تم إنجازه في 2007 عوض 2010
	7. تقوية التنسيق النقابي داخل دول حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك في إطار تتبع إنجاز مشروع الطاقة الشمسية المتوسطي
	8. العمل على تثمين النفايات من أجل إنتاج الطاقة
	9. دعم وتشجيع الكفاءات المرتبطة بالتكنولوجيات النظيفة خاصة منها ذات الصلة بالطاقات المتجددة
	10. دعم وتشجيع تصنيع التجهيزات ذات الصلة بالطاقات المتجددة
	11. ضمان حقوق العمال في إطار تحول نظم إنتاج الطاقة
	12. تقوية دور الهيئات النقابية في تتبع وإنجاز برامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
	13. إنشاء صندوق دعم لفائدة الاستثمار والبحث العلمي في مجال الطاقة للمحافظة على البيئة
	14. تشجيع استعمال وسائل الطاقة المتجددة
	15. تشجيع اعتماد الطاقات المتجددة
	16. تشجيع النقل العمومي وبالخصوص النقل النظيف
	17. تدعيم النقل الحضري الجماعي وتحديثه بأسطول يستجيب للمعايير البيئية وذات جودة عالية
	18. تشجيع الطاقات المتجددة
	19. تشجيع استعمال المصابيح الاقتصادية في الإنارة العمومية
	20. القيام بالإجراءات الضرورية لتوفير السيارات الكهربائية وتشجيع استعمالها

21. تشجيع استغلال الطاقات المتجددة في إطار برامج مندمجة وخاصة الطاقة الشمسية (استغلالها قصد إنتاج الكهرباء والماء الحلو والهيدروجين، إلخ .)
22. أهمية الإسراع بإنجاز المشروع المغربي للطاقة الشمسية قبل الأجل المحدد (2GW) نظرا لما له من دور في المحافظة على البيئة، وذلك على غرار برنامج الكهربة القروية الشامل الذي تم إنجازه في 2007 عوض 2010
23. تقوية التنسيق النقابي داخل دول حوض البحر الأبيض المتوسط وذلك في إطار تتبع إنجاز مشروع الطاقة الشمسية المتوسطي
24. العمل على تثمين النفايات من أجل إنتاج الطاقة
25. دعم وتشجيع الكفاءات المرتبطة بالتكنولوجيات النظيفة، خاصة منها ذات الصلة بالطاقات المتجددة
26. دعم وتشجيع تصنيع التجهيزات ذات الصلة بالطاقة المتجددة
27. ضمان حقوق العمل في إطار تحول نظم إنتاج الطاقة
28. تقوية دور الهيئات النقابية في تتبع وإنجاز برامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
29. تشجيع وسائل النقل الجماعية الآمنة والسريعة بالمدن

المجال البيئي	التوصيات
النفايات (28 توصية)	
1. تدبير عقلاني للنفايات الصلبة باستعمال التقنيات الحديثة في هذا المجال	
2. إنشاء مطارح عمومية مراقبة وتهيئة وإغلاق المطارح العشوائية	
3. إحداث مراكز التفكير في إعادة هيكلة النفايات الصلبة واستغلالها لإنتاج الطاقة	
4. تحويل وإعادة تدوير النفايات	
5. ضرورة الإسراع بتنفيذ الاتفاقية الخاصة بمشاريع المطارح المراقبة	
6. ضرورة الإسراع بتفعيل الاتفاقية المبرمة مع الجمعية المهنية للإسمنتيين بخصوص جمع وحرق الأكياس البلاستيكية	
7. إحداث مطارح مراقبة بتنسيق مع المجلس الجماعي المعني بالأمر شريطة تسييره ومراقبته من طرف قطاع البيئة	
8. تشجيع وتطوير صناعة تدوير النفايات مع الحث على فرزها من المصدر	
9. إحداث محطة لمعالجة النفايات الصلبة وتزويدها بأحدث التكنولوجيات	
10. إقامة مطرح جماعي للأزبال بعيدا عن الواحات	
11. إغلاق المطارح العشوائية المسببة في التلوث البيئي على مستوى المعالجة	
12. إحداث محطة لمعالجة النفايات تستجيب لمعايير تطهير التقني وشروط المحافظة على الصحة والبيئة	
13. إعادة البنيات التحية للتعامل الأفضل مع النفايات	
14. اعتماد التقنيات الناجعة لمعالجة النفايات وتصنيفها وتصنيعها والاستفادة من العضوي منها	
15. حث المؤسسات المنتجة للنفايات على معالجتها داخليا	
16. تشجيع التخلص من النفايات الصلبة بطريقة ايكولوجية	
17. العمل على تأهيل وتحفيز العالمين بمصالح النظافة	
18. العمل على تأهيل أسطول النفايات وصيانته ومراقبته بشكل دائم	
19. إحداث وتشجيع عملية الفرز لتسهيل عملية استعمال النفايات	
20. إدخال مفهوم الاقتصاد الدائري والذي يعتمد على الموارد المتجددة وإعادة استعمال النفايات	
21. تنظيم أكبر لعملية جمع وتدبير النفايات ومحاربة النقط السوداء خصوصا أمام المؤسسات	
22. العمل على تشجيع تقنيات معالجة النفايات كالمعالجة البيولوجية، إنتاج غاز الميتان أو الترميد	
23. اعتماد فرز النفايات من المصدر	
24. الإسراع بمعالجة عصارة النفايات بالمطارح المراقبة	
25. الإسراع بإنجاز برامج لفرز النفايات وإعادة استعمالها	
26. الإسراع بإنجاز المطارح المراقبة	
27. ضرورة اختيار المواقع المناسبة لإحداث مطارح جديدة	
28. الإسراع بإنجاز مطارح لتدبير النفايات الصلبة بإقليم الداخلة تستجيب للمعايير الدولية	

المجال البيئي	التوصيات
التربة (5 توصيات)	
1. تشجيع الفلاحة البيولوجية	
2. تقليص استعمال المبيدات في المواد الفلاحية وغير الفلاحية	
3. الاستعمال المعقلن للأسمدة والمبيدات وذلك عبر تحسيس الفلاحين بخطورتها	
4. إقامة المدرجات لحماية التربة من الانجراف والتعرية	
5. تفعيل البرنامج الوطني حول مكافحة التصحر بحوض درعة الأوسط	

المجال البيئي	التوصيات
الغابات والتنوع البيولوجي والمناطق الرطبة (42 توصية)	
1. تشجير المناطق الجبلية	
2. تخليف الغابات وتحسين المراعي الغابوية	
3. ضرورة انجاز حزام اخضر لوقف زحف الرمال	
4. إعادة تأهيل المساحات الخضراء وخلق مساحات جديدة	
5. انجاز برامج للتشجير داخل مراكز الجماعات	
6. خلق مستنبت لإنتاج الأغراس بمساهمة كافة المعنيين	
7. خلق محميات لتنمية الغطاء النباتي بالمنتزهات	
8. تهيئة المناطق الرطبة	
9. حماية الغابة المجاورة لشاطئ الأم من الاعتداء الذي تتسبب فيه بعض شركات البناء	
10. الاعتناء بالمنتزهات الوطنية والطبيعية والعمل على تجهيزها بالمراحيض وحاويات النفايات	
11. السهر على المحافظة على التنوع البيولوجي للأوساط الطبيعية بالداخلة	
12. العمل على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية	
13. إحداث مشاريع تنموية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة الواحاتية	
14. الحرص على الحفاظ على المساحات الخضراء القائمة والعمل على صيانتها ومراقبتها بشكل دائم	
15. ضرورة الاهتمام بالمناطق الرطبة وبالرصيد الغابوي للإقليم وإعادة تأهيله بما يحفظ التنوع والتوازن الإيكولوجي، من جهة، وبما يخدم الجانب التنظيمي والسياحي بالمنطقة، من جهة أخرى	
16. الرفع من مستوى الإجراءات الوقائية والحمائية من كل العوامل المتسببة في تلوث وتخريب وتدهور المناطق الرطبة	
17. تشجيع خلق أحزمة فلاحية حضرية تحيط بالمدن بشكل يؤمن القرب والتزويد بالمواد الغذائية ويحدث توازنا من حيث المساحات الخضراء والمناطق المزروعة	
18. إنجاز مجموعة برامج من أجل التشجير وخلق المساحات الخضراء داخل التجمعات السكنية	
19. الرفع من وثيرة التشجير	
20. حماية الحلفاء	
21. إنشاء صندوق التضامن للحفاظ على الغابات	
22. إيجاد بدائل لحطب التدفئة للحفاظ على الغابة	
23. إنشاء لجن لليقظة لتفادي الحرائق	
24. العمل على خلق أنشطة بديلة للسكان القرويين القاطنين بالغابات	
25. الاستغلال العقلاني للأعشاب الطبية	
26. حماية بعض الأعشاب الطبية من الانقراض وذلك عبر تقنين استغلالها	
27. دراسة حول وتيرة تجديد بعض النباتات والحيوانات التي يتم تصديرها	
28. تشجيع الفلاحة البيولوجية وتخصيص رمز إيكولوجي لها	
29. المحافظة على الأحزمة الخضراء وإنجاز مناطق خضراء	
30. خلق إدارة إيكولوجية بالتقنين في استعمال الأوراق	
31. الحفاظ على المستحثات والتنوع الجيولوجي	
32. القيام بالتشجير الملائم	
33. تزويد ساكنة الغابات بالكهرباء والغاز بأثمنة مدعمة لتجنب الاستغلال المفرط لحطب التدفئة	
34. تشجيع السياحة الجبلية	
35. تشجيع السياحة الجيولوجية	
36. العمل على استفادة ساكنة الغابات من مداخل الغابات وذلك بإنجاز مشاريع استثمارية مدرة للدخل	
37. إنشاء سدود تلية في أعالي الجبال لحماية السكان والمنشآت من الفيضانات	
38. اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الملك الغابوي وذلك عبر إشراك السكان المجاورين	
39. خلق محميات طبيعية بإقليم الداخلة وإعادة إحياء بحيرة إبريقي	
40. تفعيل البرنامج الوطني حول إعادة هيكلة الواحات	
41. وضع برنامج وطني لإنقاذ غابات الطلح	
42. حماية الغطاء النباتي بالمناطق الجبلية والصحراوية	

المجال البيئي	التوصيات
الموروث الثقافي (3 توصيات)	
1. تقوية دور الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية في نشر القيم المتعلقة بالمحافظة على المآثر والموروث الثقافي	
2. تثمين المواقع الجبلية واعتبارها مصدر قوة وغنى بدل اعتبارها مصدر فقر وحرمان	
3. وضع برنامج لترميم وإنقاذ القصبات والقصور	
الساحل والوسط البحري	–

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
صيغة ومضمون الميثاق (26 توصية)	
1. تعميق دور معايير التقييم كأداة أساسية لمواكبة الميثاق	
2. الاقتداء بالمشاورات الجهوية حول ميثاق البيئة لتشمل القوانين الوطنية الأخرى (قانون السير)	
3. العمل على مراجعة الميثاق الجماعي الحالي، بما يتلائم والقوانين والمواثيق المعمول بها دوليا خاصة في المجال البيئي	
4. لأجل ميثاق منسجم يجب الاستلهام من المدن العتيقة كنموذج للمدن المستدامة في ما يخص التنقل القرب التكافل والتوازن الايكولوجي	
5. وضع برامج بيئية على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية لتفعيل الميثاق الوطني والسهر على تنفيذها	
6. تحديد الآليات والمسؤوليات لتنفيذ مقتضيات الميثاق	
7. خلق إطار لمتابعة تنفيذ مقتضيات الميثاق	
8. وضع آليات لتقييم الميثاق على المدى القريب والمتوسط	
9. توضيح معمق للفصول المتعلقة بالحقوق والواجبات	
10. ضرورة التدقيق في بعض بنود الميثاق	
11. تعزيز الميثاق عبر الإسراع في إصدار قوانين بيئية جديدة والنصوص التطبيقية	
12. ضرورة تنصيص مشروع الميثاق على التزامات القطاع الخاص	
13. ضرورة إشراك الفاعلين الاقتصاديين على تحمل المسؤولية في الحفاظ على البيئة	
14. ضرورة تنصيص الميثاق على إحداث مدونة للبيئة	
15. مرافقة الميثاق بحملات توعوية وتحسيسية وإشهارية شاملة	
16. الرهان على السواعد الشابة لضمان حماية البيئة على المدى المتوسط والبعيد	
17. الإستناد إلى مرجعيات وطنية بدل استيراد قيم ومبادئ أجنبية	
18. وضع مصطلح «العدالة» بدل «التضامن» في مبادئ الميثاق	
19. الشروع في إصدار إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة منسجمة مع معايير التنمية المستدامة	
20. دعم وتشجيع المدارس العليا والمعاهد التقنية على إدماج التنمية المستدامة ضمن برامج التكوين وكذا تشجيع الابتكار والبحث التطبيقي في مجال التنمية المستدامة	
21. إنشاء فريق عمل مشترك من المهندسين التقنيين لتحويل الميثاق الوطني إلى معايير ونظام تدبير مناسبين	
22. إشراك المهندسين وتحملهم مسؤولية تنفيذ الميثاق الوطني	
23. على الأطراف المعنية وجمعيات المهندسين والجمعيات المهنية أن تعمل على ترجمة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة إلى مواثيق قطاعية مع تحيد الالتزامات في هذا المجال	
24. تسريع إصدار المراسيم التطبيقية للقوانين الجاري بها العمل والمصادق عليها بهدف تطبيق الميثاق الوطني	
25. اعتبار الميثاق إطارا عاما يأخذ بعين الاعتبار يدرج البعد البيئي في مشاريع التنمية السوسيو–اقتصادية	
26. إضافة «القطاع الخاص» في الفصل المتعلق بالالتزامات	

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الإطار القانوني (53 توصية)	
1. تعزيز اللجنة المحلية لدراسة التأثير على البيئة بمدينة الداخلة	
2. إلزامية القيام بدراسة التأثير على البيئة على كل مشروع محتمل على خليج الداخلة	
3. العمل على عقلنة تدبير الماء من خلال تطبيق قانون 10–95 المتعلق بالماء	
4. سن قوانين وغرامات زجرية للأشخاص الدين يقتلعون أشجار النخيل من اجل البناء	
5. ضرورة تفعيل وتوسيع القاعدة القانونية وتقوية الآلية المؤسساتية للحفاظ على البيئة الحضرية ذات كل أشكال التدهور	
6. إعداد معايير لقياس الإنبعاثات الغازية المنبعثة من الوحدات الصناعية	
7. وضع معايير وطنية في مجال الضوضاء الناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية	
8. تفعيل مقتضيات القوانين البيئية	
9. تفعيل قوانين حماية البيئة من التلوث بجميع أنواعه على مستوى الوحدات الصناعية	
10. تفعيل مبدأ الملوث يدفع وجزر المخالفات المضرة بالبيئة والصحة	
11. تشجيع وتطوير وسائل النقل العمومية وإعادة هيكلتها للحد من إصدارات الغازات الملوثة	
12. وضع نصوص قانونية زجرية للمحافظة على البيئة وإعطاء الجماعات المحلية صلاحيات أوسع لتطبيق هذه القوانين	
13. استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة	
14. استكمال المراسم التطبيقية للقوانين المتعلقة بالبيئة	
15. خلق مدونة للبيئة تضم جميع القوانين المتعلقة بالمحافظة على البيئة وحمايتها على غرار مدونات الشغل والأسرة والسير	

16. تفعيل القوانين المنظمة عموما مع إدماجها في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبيئة وعلى الخصوص في المشاريع العمرانية
17. تطبيق المقتضيات القانونية للبيئية، وخصوصا ما يتعلق بالجوانب الزجرية والتحفيزية
18. إحداث شعبة القضاء البيئي المتخصص والمؤهل للبث في القضايا البيئية
19. تعزيز آليات المحاسبة والمراقبة
20. تعزيز الترسانة القانونية للبيئة والقوانين القطاعية المتعلقة بها
21. إعداد معايير وطنية ومحلية
22. وضع تعريفات تحفيزية تحث على الاندماج في تطبيق المعايير البيئية
23. تبني آليات زجرية من أجل احترام القوانين البيئي
24. وضع معايير إلزامية و تطبيقية
25. إمكانية رفع دعاوى قضائية على المضرين بالبيئة
26. تجريم التطاول على الموارد الطبيعية
27. الأخذ بعين الاعتبار المجال البيئي في التخطيط العمراني
28. تفعيل دور شرطة المياه
29. منع التجاوزات لوثائق التعمير فيما يتعلق بالمساحات الخضراء
30. تبسيط المساطر القانونية والإدارية لإعادة هيكلة المنازل الآيلة للسقوط
31. احترام ومتابعة تطبيق مقتضيات دفتر التحملات المتعلق بدراسات التأثيرات البيئية على المشاريع التنموية
32. احترام الفضاءات الخضراء في تصاميم التهيئة مع تحديد نسبة مأوية تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية
33. تفعيل مبدأ الملوث المؤدي Pollueur-Payeur
34. تحيين النصوص البيئية المتقادمة
35. عدم الترخيص لفتح ورشات حرفية داخل الأحياء السكنية
36. إصدار قانون خاص بالوسط الجبلي
37. وضع الآليات الضرورية لضمان تطبيق القانون البيئي ومحاسبة المسؤولين في حالة عدم تطبيقه
38. إخراج المراسيم التطبيقية للقوانين البيئية
39. تطبيق القوانين البيئية وتعزيز آليات المراقبة والزجر
40. خلق قضاء متخصص في القضايا البيئية
41. إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة
42. إعداد معايير لقياس الانبعاثات الغازية المنبثقة من الوحدات الصناعية
43. وضع معايير وطنية في مجال لضوضاء الناجمة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية
44. تفعيل مقتضيات القوانين البيئية
45. إخضاع كافة المشاريع التنموية لدراسة التاثير على البيئة
46. ضرورة تفعيل قانون الماء
47. إحداث قانون منظم للسياحة الواحية والصحراوية والقروية
48. وضع قانون خاص يلزم الشركات المنجمية باحترام البيئة في عمليات استغلال ومعالجة النفايات السامة الناتجة عن مختلف المعادن
49. تفعيل قانون تدبير النفايات الطبية والصيدلية
50. تفعيل القانون المتعلق بتدبير النفايات
51. إحداث قانون يجرم اقتلاع أشجار الطلح في المجال الصحراوي
52. تفعيل قانون التعمير ومحاربة الزحف العمراني على الواحات والمجال الصحراوي
53. مراجعة القانون المتعلق بدراسات التأثير على البيئة لأجل توسيع لائحة المشاريع الخاضعة لهذه الدراسة

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الإطار المؤسساتي (42 توصية)	
1. إحداث لجنة لتتبع توصيات دراسة التأثير على البيئة وكذا الشأن بالنسبة لدفاتر التحملات	
2. خلق مرصد جهوي للبيئة بالداخلة	
3. خلق مراكز صحية متخصصة ومدها بالإمكانيات المالية والبشرية والتقنية	
4. رفع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع البيئة	
5. إحداث المجلس الأعلى للبيئة	
6. التنسيق بين السلطات المحلية وفعاليات المجتمع المدني	
7. خلق فضاءات تواصلية بين الجمعيات العاملة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة	
8. تكثيف شبكة الرصد لمراقبة جودة الهواء بالجهات	
9. تفعيل لجنة البيئة والتعمير	

10. تقوية تمثيليات قطاع البيئة على المستوى المحلي والجهوي
11. خلق شرطة بيئية
12. تطوير الخبرة الوطنية في المجال البيئي وتأهيل مكاتب الدراسات والشركات
13. تشجيع على خلق مقاولات مختصة في معالجة النفايات
14. إحداث هيئة وطنية لتفعيل الميثاق ولجن محلية للمتابعة
15. إحداث المرصد البيئي كفضاء للتشخيص والتوثيق والتحسب والتخطيط، وتزويده بموقع إلكتروني يسهل الولوج إلى المعلومة البيئية
16. توضيح اختصاصات مختلف المتدخلين في المجال البيئي
17. وضع مخططات جهوية لحماية البيئة
18. خلق شرطة بيئية
19. توسيع مجال تدخل المنتخبين مع توفير الآليات الضرورية لرفع التحديات البيئية
20. اعتماد المقاربة البيئية في التدبير الجماعي
21. وضع مرصد لتقصي المعلومات والتوصيات وأخذها بعين الاعتبار في المخططات الوطنية
22. إنشاء مرصد جهوي للبيئة والعمل على وضع دليل بيانات حول الوضع البيئي
23. خلق شرطة بيئة متخصصة وتمكينها من الوسائل الضرورية قصد القيام بالتحاليل والقياسات والاختبارات في مجال التلوث البيئي
24. إحداث المجلس الأعلى للبيئة يكون من مهامه وضع التوجهات العامة الكبرى في مجال السياسات الوطنية البيئية
25. التنسيق بين المتدخلين في الشأن البيئي وذلك عبر خلق هيئة وطنية للبيئة
26. تعزيز دور قطاع البيئة وتمكينه من الوسائل والإمكانيات الضرورية
27. الرفع من مستوى التمثيليات المحلية والجهوية لقطاع البيئة
28. دعوة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص إلى إحداث خلايا أو مصالح للبيئة وذلك على المستوى المركزي والجهوي والوطني
29. العمل على تتبع تأثيرات المشاريع على البيئة وذلك عبر القيام بتحاليل وقياسات وتجارب مختبرية
30. اعتماد حكامة جيدة في مجال التدبير البيئي
31. وضع نظام مؤشرات لتقييم الفلاحة المستدامة
32. ترسيخ طابع الفلاحة المستدامة للمخطط الأخضر
33. بلورة إستراتيجية فلاحة مستدامة في إطار الجهوية الموسعة المرتقبة
34. تقوية روابط التفاعل بين البرامج الفلاحية والمائية والغابوية ومحاربة التصحر
35. تنمية البرامج الخاصة بالمناطق الجافة والجبلية
36. دعم مسلسل المفاوضات حول لملف الفلاحي في أطر اتفاقية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
37. تسريع إحداث المراصد الجهوية للبيئة قصد تشخيص وتقييم الوضع البيئي
38. إحداث آليات مؤسساتية إقليمية لتتبع تفعيل الميثاق الوطني
39. الإسراع في تفعيل الوكالة الوطنية لتنمية واحات الجنوب الشرقي
40. تأهيل قطاع السياحة بتبني سياحة مستدامة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بالتوازنات البيئية
41. وضع إستراتيجية واضحة لخلق سياحة بيئية ثقافية مندمجة
42. دعم وتقوية الموارد البشرية والمادية لقطاع البيئة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الآليات الاقتصادية والمالية (20 توصية)	
1. وضع آليات للمراقبة الكمية والكيفية لبقايا المبيدات في الماء والهواء	
2. توفير بنيات تحتية، وموارد مالية ومادية وبشرية كافية وملائمة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي	
3. وضع آليات وتدابير تحث على تخفيف انبعاث الغازات المضرة	
4. خلق توازن بين العالم القروي والحضري في المخططات التنموية	
5. خلق توازن بين الأحياء السكنية بالمدن في التعاطي مع المشاكل البيئية	
6. ضمان العيش الكريم للمواطن للمساهمة في الحفاظ على البيئة	
7. اعتماد آليات محفزة للاستثمار في المجال البيئي	
8. توفير الدعم المالي الكافي والإمكانيات البشرية لتطبيق القوانين والمشاريع	
9. توفير الدعم المالي الكافي للجماعات المحلية التي لا تتوفر على مداخيل قارة	
10. اعتماد تدابير تحفيزية للصناع والمهنيين المنخرطين في برامج حماية البيئة	
11. توفير الدعم والاعتمدات المالية الضرورية لإنجاز البرامج المسطرة في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	

12. خلق تنافسية في المجال البيئي بين الساكنة والمؤسسات العمومية
13. تعبئة موارد إضافية عبر اتفاقيات مع المجتمع المدني والمنتظم الدولي
14. دعم كل القطاعات المتدخلة في البيئة ماليا
15. دعم الجماعات المحلية بالموارد المالية والبشرية للقيام بدورها في حماية البيئة
16. دعم برامج ساكنة أعالي الأحواض المائية
17. إحداث ضريبة بيئية لتمويل المشاريع البيئية
18. إنشاء صندوق دعم لفائدة الاستثمار والبحث العلمي في مجال الطاقة للمحافظة على البيئة
19. خلق صندوق إقليمي استثماري تساهم فيه جميع القطاعات الإنتاجية
20. إحداث صندوق لدعم الفلاحين لإحياء وتجديد الواحات

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
الشراكة والتعاون (11 توصية)	
1. إدماج السكان في تنمية منتزه سوس ماسة عبر إنجاز مشاريع لتثمين المنتوج المحلي	
2. تطوير المقاربة التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني والجماعات المحلية والمنتخبين	
3. تشجيع السكان على خلق جمعيات القرب خاصة المهتمة بالبيئة	
4. العمل على الإشراك الفعلي للمجتمع المدني كقوة اقتراحية في التخطيط والتدبير والتنفيذ والمراقبة والتقييم	
5. ضرورة خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي لضمان بيئة سليمة	
6. ضرورة إشراك الفلاحين في البرامج الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية القروية والفلاحية (المغرب الأخضر، تأهيل المدارس القروية)	
7. إشراك كل الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في اتخاذ القرار	
8. دعم دور المنظمات النقابية كشريك في البرامج الفلاحية المستدامة	
9. تكثيف اتفاقيات التعاون الدولي والشراكة لأجل فلاحة مستدامة	
10. ضرورة خلق شراكة فعلية بين جميع المتدخلين في الشأن البيئي لضمان بيئة سليمة	
11. ضرورة إشراك الفلاحين في برنامج مخطط المغرب الأخضر الخاص بتنمية وتجديد واحات درعة	

إجراءات متعلقة بالحكامة	التوصيات
دور الفاعلين (16 توصية)	
1. إدراج « بعد الاستدامة » في المشاريع المقامة على خليج الداخلة	
2. فرض نظام ترخيص جديد على مكاتب الدراسات المسندة إليهم مهمة إنجاز دراسة التأثير على البيئة لاسيما في المناطق الهشة مثل الداخلة	
3. دعم التظاهرات التحسيسية المنظمة من طرف المجتمع المدني في مجال المحافظة على البيئة	
4. مصاحبة الجمعيات بالدعم المالي والمادي والبشري	
5. الدعوة إلى الاهتمام على تدبير مندمج لقضايا الصحة والبيئة	
6. تحضير الوثائق والدراسات اللازمة لوضع مخطط استراتيجي في هذا المجال	
7. إعادة النظر في الطرق المواصلات والتنقلات الحالية من أجل إحداث نمط جديد في التنقل (مدارات خاصة بالراجلين، بالدراجات الهوائية، بالنقل الجماعي)	
8. تحديد المسؤوليات في الوضع البيئي الحالي بالجهات	
9. إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرارات بخصوص المشاريع الكبرى بالجهات	
10. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقترحات المجتمع المدني وتفعيلها	
11. هيكلة وتنظيم الجمعيات الفاعلة في مجال البيئية والتنمية المستدامة بالجهات	
12. تشجيع الشراكات المحلية بين الجمعيات والجماعات	
13. إعطاء صفة الطرف المدني للجمعيات للترافع أمام المحاكم في القضايا البيئية	
14. إشراك الجامعة والمجتمع المدني في المحافظة على البيئة	
15. دعم الجمعيات العاملة بالمجال البيئي وتشجيعها قصد القيام بدورها في المراقبة وحماية البيئة والمحافظة عليها	
16. حث الجماعات المحلية على القيام بنهامها في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها	

الإجراءات المواكبة	التوصيات
التربية والتحسيس (48 توصية)	
	1. القيام بأنشطة التوعية والتحسيس لصالح التلاميذ والسكان والمؤسسات العامة والقطاع الخاص
	2. القيام بحملات نظافة
	3. تحسين إستراتيجية التواصل حول استعمال المبيدات مع توعية الفلاحين بذلك
	4. تحسيس وتوعية الفلاحين حول الاستعمال المعقلن للمياه
	5. صياغة دليل بيئي
	6. تنويع أشكال وأنواع التعبئة والتحسيس عبر عروض ثقافية وأيام دراسية وموائد مستديرة وندوات ومحاضرات ومسابقات ثقافية وفنية ورياضية يلتزم الجميع بالدعم المالي والمادي واللوجيستيكي للتحفيز على المشاركة فيها والعمل على الوصول إلى أهدافها
	7. تنظيم منتديات محلية لتشجيع الجمعيات خاصة الحاملة للمشاريع البيئية، على الانخراط في النهوض بتحقيق شروط تنمية مستدامة في هذا المجال
	8. تخصيص مساحات أكبر من طرف الإعلام المحلي والوطني لمختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين والمعنيين، بالوضعية البيئية
	9. العمل على زرع قيم المحافظة على البيئة عبر حملات التوعية والتحسيس وبرامج التربية والتكوين في المؤسسات التربوية والتكوينية محليا وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة
	10. اتخاذ كافة الاجراءات القانونية والوقائية والرفع من مستوى التعبئة والتحسيس لحماية شاطئ المحمدية ونهريه (نهر المالح والنفيفيخ) من كل عوامل التلوث الصناعي والعمراني والعمل على إعادة تأهيل الوضع الإيكولوجي والسياحي
	11. إدخال نوع من التعلم الخاص بالحرف البيئية في مجال التكوين وتقوية الجانب البيئي في الإعلام مع التفكير في خلق قناة تلفزية لهذا الغرض
	12. تشجيع أنماط استهلاكية ملائمة للحفاظ على البيئة الطبيعية والسوسيو اقتصادية
	13. ضرورة وضع برامج تواصلية عبر مختلف وسائل الإعلام بشأن الحفاظ على البيئة وتحسين إطار عيش السكان
	14. إعداد برامج التحسيس والتوعية حول موضوع الصحة والبيئة
	15. دعم برامج تحسيسية في التربية البيئية والصحية عن طريق الإعلام والتكوين لمجموع المواطنين سواء في المجال الحضري أو القروي
	16. تعزيز التواصل بين المسؤولين والمهنيين والتحسيس بمخاطر التلوث
	17. تعزيز دور المساجد في التوعية البيئية
	18. إدراج البيئة في الخطاب الديني لأئمة المساجد
	19. اعتماد المرجعية الدينية في مجال الحفاظ على البيئة
	20. إدراج مادة قارة للتربية البيئية ضمن المناهج التعليمية و التربوية
	21. خلق مدارس توجيهية تعنى بمجال البيئة
	22. تكريس ثقافة التواصل بين مدبري الشأن المحلي والمواطن وتثبيت أسس الحكامة المحلية الجيدة
	23. إعادة الثقة وتقويتها بين المسؤولين والمجتمع المدني
	24. وضع برامج لإعادة التأهيل البيئي بالمؤسسات التربوية
	25. بلورة وتنظيم ورشات وأنشطة تعليمية للتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة
	26. الرجوع إلى ثقافة الاهتمام بزراعة الأسطح
	27. إيجاد آليات للتضامن بين الجهات
	28. خلق برامج تلفزية للتوعية والتحسيس بالبيئة
	29. تسريع وثيرة انجاز برامج التأهيل البيئي الخاص بالمدارس القروية والمساجد والمدارس العتيقة
	30. تربية المواطن على احترام البيئة
	31. إرجاع مادة البستنة إلى المدارس الإبتدائية
	32. التحسيس من أجل نشر التصرفات السليمة بيئيا
	33. تقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدني للانخراط الفعلي في المجال البيئي
	34. دمج الجمعيات فيما بينها لتشكل قوة اقتراحية وضاغطة للدفاع عن البيئة وحمايتها
	35. تشجيع الإعلام السمعي البصري وخلق برامج تلفزيونية حول البيئة للمساهمة في التوعية والتحسيس البيئي
	36. تشجيع السياحة الايكولوجية والجبلية
	37. التركيز على البرامج التعليمية في التوعية والتحسيس والتكوين
	38. خلق أندية بيئية وتوفير الدعم اللازم لها
	39. دعم وتشجيع المشاريع المساهمة في نقل التكنولوجيا المحافظة على البيئة المستدامة
	40. تشجيع وترسيخ الطرق ذات الطابع المستدام للإنتاج والاستهلاك
	41. تشجيع وتنظيم المهن الخضراء
	42. ضرورة وضع برامج تواصلية عبر مختلف وسائل الإعلام بشأن الحفاظ على البيئة وتحسين إطار عيش السكان

43. إعداد برامج التحسيس والتوعية حول موضوع الصحة والبيئة
44. إدماج البعد البيئي في البرامج التعليمية الجهوية
45. تحسيس وتوعية ساكنة إقليم الداخلة بخطورة تلويث الموارد المائية وبمقتضيات قانون الماء
46. وضع برنامج للتحسيس والتوعية لفائدة الفلاحين بأهمية ترشيد استعمال مياه السقي
47. إدماج التربية البيئية في البرامج التربوية والتعليمية
48. مضاعفة تعزيز الأنشطة والحملات التحسيسية للمواطنين بخصوص الأضرار المترتبة عن تدهور البيئة

الإجراءات المواكبة	التوصيات
التكوين والبحث العلمي (22 توصية)	
1. تنظيم لقاءات سنوية مع مختلف الباحثين المتتبعين لتطور الحالة البيئية لخليج الداخلة بغية تبادل المعلومات	
2. القيام بدراسة تطورية لبنية الأمراض حسب علاقتها مع العوامل البيئية ووضع خريطة صحية والتفكير في إعادة نظام التكفل للأمراض الناجمة عن التلوث على الخصوص	
3. تكوين متخصصين في البيئة والتنمية المستدامة داخل الوسط الحضري والقروي	
4. تكوين متخصصين بمراقبة وضبط الانبعاثات الغازية وأثارها السلبية على البيئة	
5. تكوين مختصين في تقييم دور وظيفة المسؤولين على المواقع الصناعية البيئية أو المكلفين بالتواصل من أجل التنمية المستدامة	
6. تكوين أطر وتقنيي الجماعات المحلية والفاعلين الجمعويين في المجال البيئي	
7. تشجيع البحث العلمي مع إيجاد البدائل للمحافظة على الثروات الطبيعية والاقتصاد وترشيد استعمال الطاقة	
8. إحداث جوائز تشجيعية في ميدان الابتكار والاختراعات العلمية في المجال البيئي	
9. تثمين الأبحاث العلمية والعمل على تطبيقها	
10. إدماج التربية البيئية في إطار الأنشطة الموازية من خلال خلق نوادي بيئية داخل المؤسسات التعليمية	
11. إنجاز شراكات مع الجامعات المغربية والدولية لتطوير البحث في المجال البيئي وتثمين نتائجه	
12. تقوية قدرات مختلف الفاعلين من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة رجال التعليم ومهنيي الصحة وغيرهم	
13. ضرورة تحيين المعطيات البيئية المتوفرة لدى الجهات المسؤولة عن المشاريع والبرامج المندمجة	
14. تشجيع التكوين والتكوين المستمر في مجال البيئة	
15. تشجيع البحث العلمي في المجال البيئي	
16. إنشاء مراكز للتربية والتكوين البيئي	
17. دعم لبحث العلمي في ميدان الفلاحة المستدامة للحفاظ على البيئة	
18. تكوين متخصصين في لبيئة والتنمية المستدامة داخل الوسط الحضري والقروي	
19. تكوين مختصين بمراقبة وضبط الانبعاثات الغازية وأثارها السلبية على البيئة	
20. تكوين مختصين في تقييم دور ووظيفة المسؤولين على لمواقع الصناعية البيئية أو المكلفين بالتواصل من أجل التنمية المستدامة	
21. تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية في مجال نخيل الثمر مع تشخيص الأمراض التي تهدد أشجار النخيل ومحاربتها	
22. ضرورة إنجاز دراسات وأبحاث لمعرفة حجم النفايات الصلبة والسائلة ومدى تأثيرها على الوسط الطبيعي والفرشة المائية	

الإجراءات المواكبة	التوصيات
تدبير المعلومة البيئية (توصيتان)	
1. خلق بنك معلوماتي ونظام معلوماتي جغرافي حول الصحة كقيمة مضافة للمساعدة على اتخاذ القرار مع رسم إستراتيجية التضخم والمعالجة	
2. تسهيل الولوج إلى المعلومة خصوصا تلك المتعلقة بمجال البيئة	

التعديلات المقترحة لإغناء بنود الاتفاق

- إعادة ترتيب مواد الميثاق : قيم ومبادئ، حقوق وواجبات، ثم المسؤوليات .
- إعادة هيكلة الميثاق على الشكل التالي : الديباجة – المبادئ والقيم – الحقوق والواجبات – المسؤوليات .
- العمل على خلق تناسق وتوازن بين أبواب الميثاق (القيم والمبادئ قبل الحقوق والواجبات) .
- التنصيص في الديباجة على الترابط بين الميثاق والمذكرة 21 .
- التنصيص على ضرورة نهج الحكامة البيئية في ديباجة الميثاق .
- إضافة تعريفات حول البيئة على مستوى الديباجة .
- التنصيص على الآليات التحفيزية على غرار الآليات الجزرية بالميثاق .
- ضرورة إضافة التزامات القطاع الخاص والمواطنين ضمن الميثاق الوطني .
- تعديل الفقرة المتعلقة بالتزامات الجماعات المحلية وأخذ وضعية الجماعات الفقيرة بعين الاعتبار .
- وضع مادة خاصة بمشاركة الشباب والمرأة في مجهودات البيئة والتنمية المستدامة .
- الربط بين التنمية المستدامة والثقافة في مشروع الميثاق .
- إعطاء البعد الثقافي أهمية مماثلة للبعد الطبيعي في بنود الميثاق .
- التنصيص على خصوصية العالم القروي وهشاشة منظوماته البيئية .
- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة بالميثاق .
- في بند المسؤوليات يتم تبني « مبدأ الوقاية » مكان « مبدأ الملوث–المؤدي » .
- إعادة صياغة محور المسؤولية ليصبح كما يلي : « يتعين على أي شخص مادي أو معنوي ألحق أو يلحق ضررا بالبيئة... » .
- ضرورة التنصيص في مادة المسؤولية بالباب الثاني من الميثاق على تحديد المسؤوليات بشكل دقيق .
- إضافة مبدأ إعادة التقويم والتعويض عن الضرر .
- إضافة مبدأ التضامن والمقاصة compensation .
- إضافة مبادئ حماية الأوساط الطبيعية (معرفة الأوساط، الاحتراس في استعمال الأوساط، استباق التدهور للأوساط) .
- وضع مصطلح « العدالة » بدل « التضامن » في مبادئ الميثاق .
- اعتماد العنصر البشري كركيزة أساسية في الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (3) .
- إغناء الميثاق الوطني بالإضافة التالية : « يجب التضامن مع الأجيال القادمة بوضع وتفعيل عقود الفرشات المائية لحمايتها » .
- حذف عبارة « عند الاقتضاء » في بند المسؤولية (ص 11) .
- إبراز أهمية دراسات التأثير على البيئة في الميثاق الوطني .

- اقتراح إضافة العبارة التالية : في فصل مبادئ وقيم / بند المسؤولية: « يتعين على أي شخص معنوي أو مادي... » .
- في فصل مبادئ وقيم / بند الالتزامات : « تصحيح النسخة العربية للبند الذي يبتدئ بـ: « يتعين على المجتمع المدني » .
- بخصوص المبادئ والقيم، فإن قيمة « الولوج إلى المعلومة » يجب بشأنها تحديد المسؤوليات وعدم الاكتفاء بالتأكيد على المبدأ، من جهة أخرى يجب إحاطة هذا المبدأ بإلزام الإدارة باحترامه .
- التنصيص على مجانية المعلومة البيئية وتبسيط مسطرة الحصول عليها .
- في باب المسؤولية: الميثاق يعتمد فقط طريقة إصلاح الضرر من قبل المتسببين في الضرر، في حين أن إصلاح الضرر غير ممكن في جميع الحالات كما في المجال البحري مثلا .
- إضافة مبدأ التعويض عن الأضرار مع تحديد مفهوم الضرر في الزمان والمكان .
- إضافة بند بباب القيم والمبادئ يتعلق بالمعايير .
- ضرورة تنصيص الميثاق على إحداث مدونة للبيئة .
- تقوية باب الالتزامات في الميثاق (بند واحد) .
- التدقيق في ترجمة الميثاق .
- تضمين الميثاق لفقرة قانونية لإعطائه قوة لردع المخالفات .
- إعادة صياغة بعض بنود مشروع الميثاق من أجل وضوح أكبر .
- إضافة مسؤولية الإعلام في الميثاق .
- إضافة عبارة « التدبير العقلاني للموارد الطبيعية » في فصل « مبادئ وقيم » في بند « المحافظة على البيئة » .
- الإشارة إلى التصميم الوطني لإعداد التراب وكذلك إستراتيجية 2020 للتنمية القروية كمرجعية في ديباجة الميثاق .
- تضمين الميثاق لمقتضيات تتعلق بتشجيع الإبداع والابتكار والمبادرة في المجال البيئي .
- إبراز دور الجماعات المحلية في الميثاق الوطني .
- إدماج تكوين الأطر والكفاءات المحلية في بنود الميثاق .
- تضمين الميثاق الوطني تجريم من يلحق ضررا بالبيئة ويلوثها .
- جعل الإنسان في صلب الميثاق وإبراز مكانته .
- التأكيد على ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني والجماعات المحلية في الميثاق الوطني .
- ضرورة تدقيق الواجبات المنصوص عليها في الميثاق .
- مراجعة بعض المفردات الواردة في مشروعة الميثاق بأخرى تضفي عليه صبغة أكثر إلزامية وحزم .
- التنصيص على قابلية الميثاق للمراجعة والتحيين كل ما دعت المستجدات البيئية إلى ذلك .

استمارة موجهة لاستشارة الجمهور على موقع الأنترنت

تم إعداد مشروع الميثاق هذا تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس. إن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة هو مشروع مجتمعي، يقوم على التزام وتعبئة كل الفاعلين لصالح البيئة. إن مشاركة كل فرد في إعداد هذا الميثاق هو شيء أساسي. ولهذه الغاية، فإن هذه الاستمارة تمكننا من معرفة رأسيك. للإجابة، يتعين وضع علامة على الخانة المناسبة.

ما هي الواجبات التي يجب أن يكرسها الميثاق؟

- واجبات المواطنين.
- واجبات الجمعيات.
- واجبات وسائل الإعلام.
- واجبات الشركات.
- واجبات الجماعات المحلية.
- واجبات الحكومة.
- أخرى.

ماذا يجب أن يتضمن الميثاق؟

- المبادئ التي تمكن من تدبير البيئة والتنمية المستدامة.
- التحديات الكبرى المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- توجيهات للسلطات العمومية لإدماج المعيار البيئي في برامج التنمية.
- المبادئ القانونية المطبقة على القطاع العام والقطاع الخاص.
- حقوق وواجبات كل الأشخاص الماديين والمعنويين.
- أخرى.

ماذا يمكن للميثاق أن يقدم لك؟

- المحافظة على الوسط الطبيعي وتحسين إطار عيش المواطنين.
- إدماج الانشغال البيئي أثناء اتخاذ القرار.
- وعي بالإشكاليات البيئية وتعبئة لفائدة البيئة.
- تحفيز وتشجيع مختلف الفاعلين على تبني سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة.
- أخرى.

هل لديك اقتراحات أخرى متعلقة بالميثاق وبإعداده؟

أجبت عن هذه الاستمارة بصفتك:

- مواطن؛
- منتخب أو شخصية سياسية أو نقابية؛
- جمعية (في أي مجال)؛
- خبير (في أي مجال)؛
- منظمات مهنية؛
- إعلامي؛
- جامعي؛
- مغربي مقيم بالخارج (في أي بلد)؛
- أخرى.

مشروع الميثاق المعدل بعد المشاورات

لقد تم انجاز مسودة أولية لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة خلال شهر أكتوبر 2009 تم عرضها كأرضية للمشاورات المتعددة والتي تمت بالخصوص خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2010 : المشاورات الجهوية، والمشاورات عبر موقع الانترنيت المخصص لهذا الغرض وكذا المشاورات الموازية.

وأخذا بعين الاعتبار خلاصات وتوصيات هذه المشاورات فقد تم انجاز نسخة معدلة لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والتي توجد طيه في الملحق رقم 1 مصحوبة بالشروحات اللازمة.

وتبعا للإرادة الملكية السامية فان هذا المشروع جاء ليعطي للعمل البيئي البعد الجماعي والأفقي وجعل المحافظة على البيئة رافعة من أجل التنمية المستدامة ببلادنا. وقد تضمن هذا المشروع :

- الديباجة التي ترسخ القيم الموجهة لبلادنا نحو التنمية المستدامة؛
- الحقوق والواجبات ذات الصلة بالمجال البيئي والتي ستؤثر إيجابا على الترسانة القانونية والممارسة القضائية؛
- المبادئ والقيم التي يجب أخذها بعين الاعتبار في بلورة أي سياسة عامة أو خاصة؛
- التزامات كل الفاعلين.

وهكذا ووفقا للتوصيات المنبثقة عن المشاورات الموسعة حول مشروع الميثاق فقد برزت ثلاث إجراءات عملية يجب تنفيذها لتحقيق الهدف المنشود « حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة » وهي :

- **الحكامة (G)** : تعني مجموعة من القواعد أو السلوكيات التي تؤثر في عمل السلطات وتضمن نجاعته؛
- **المحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي (P)** : تعني مجموعة من المبادئ التي يجب احترامها والأولويات والتوجهات التي يجب مراعاتها للاستخدام المستدام والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي؛
- **الإجراءات المواكبة (A)** : هي تدابير واليات منتجة تساهم في تيسير وتشجيع وتحفيز وتهيئة الظروف الملائمة من اجل تحقيق سياسة ناجعة لحماية البيئة.

وقد تم تقسيم عناصر الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وفقا لهذه الفئات الثلاث وهي مدرجة في الجدول أدناه :

ديبـاجـة	
طبقا لتعاليم الإسلام التي تسخر الإنسان في الأرض للمحافظة على الحياة البشرية، وحماية البيئة واستعمال الموارد الطبيعية في إطار من الاعتدال والحكمة.	P
وبناء على إرادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس المتعلقة بإعداد ميثاق شامل للبيئة يستهدف الحفاظ وتثمين الأوساط والمجالات والموارد الطبيعية، في إطار مسلسل التنمية المستدامة.	P
واعتبارا لكون التنمية المستدامة مبنية على المسؤولية والتضامن الإنساني والمجالي المتجدرين في القيم التقليدية والمعاصرة للمملكة والتي تضمن العيش الكريم للأجيال الحالية والمقبلة.	P
واعتبارا لالتزام المملكة باعتماد اقتصاد مستدام ومسؤول يرتكز بالأساس على التنمية البشرية وضمان العيش الكريم للإنسان وموجه بالموازاة مع ذلك نحو احترام الطبيعة.	P
واعتبارا للغنى الاستثنائي والمتنوع للتراث الطبيعي والثقافي الوطني الذي يشكل مصدرا للحياة والإلهام للإنسان لا يمكن تعويضه ويتعين الحفاظ على مكوناته وتثمينها.	P
واعتبارا لكون التراب الوطني معرضا للمخاطر البيئية الطبيعية، كالتغيرات المناخية وكذا لتأثير بعض أنماط الاستغلال والإنتاج والاستهلاك التي تتطلب تدبيرا مستداما للأوساط والموارد الطبيعية وللمجالات.	P
واعتبارا لأنه لا يمكن فصل التنمية البشرية عن الانشغالات البيئية وأن حماية وتثمين البيئة تشكلان رافعة حقيقية للرقي الاقتصادي والاجتماعي المستدام.	P

واعتبارا لكون المملكة المغربية منخرطة بشكل كامل في المجهودات المبذولة من قبل المجتمع الدولي في ميدان المحافظة على البيئة واستصلاحها من أجل تنمية مستدامة، مساهمة في تحسين الحكامة البيئية على المستوى الدولي بروح من المسؤولية والتضامن.	G
وحيث أنه يتعين أن تندرج ممارسة المسؤولية في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق ربط الرقي الاجتماعي والرخاء الاقتصادي بحماية وتثمين البيئة وذلك في إطار احترام الحقوق والوجبات والمبادئ والقيم المنصوص عليها في هذا الميثاق.	G
وحيث أن هذا الميثاق يحدد حقوق وواجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في ميدان حماية وتثمين البيئة وكذا المبادئ والقيم التي يتعين أن تؤطر السياسات العمومية والخاصة لضمان التنمية المستدامة.	G
وحيث أنه بالرغم من كون تحقيق أهداف هذا الميثاق تهم الجميع، أفرادا وجماعات بما في ذلك السلطات العمومية، فيجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرف حقوقه وواجباته تجاه حماية واستصلاح البيئة.	G

الحقـوق والواجبـات

الحقوق البيئية

لكل شخص الحق في العيش في بيئة سليمة تضمن له الأمن والصحة والرخاء الاقتصادي والرقي الاجتماعي وجودة العيش، حيث تتم المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وتثمينه.	G
لكل شخص الحق في الاستفادة من تعليم وتكوين يمكنانه من ممارسة حقوقه وواجباته البيئية.	A
لكل شخص الحق في الولوج إلى المعلومة البيئية ذات الطابع العمومي في إطار الشروط التي يحددها القانون.	A

الواجبات البيئية

يقع على عاتق كل شخص طبيعي أو معنوي واجب حماية البيئة وتثمينها وضمان ديمومة التراث الطبيعي والثقافي، وتحسين الصحة وجودة العيش.	G

القيم والمبادئ

التنمية المستدامة

تضمن السلطات العمومية والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون وكذلك المجتمع المدني، تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات المنفعة العامة المبنية على حماية وتثمين البيئة باعتبارها عوامل للرقي الاجتماعي والاقتصادي المستدام.	G
يجب أن يرتكز هذا الرقي على التضامن الاجتماعي والمجالي والتضامن بين الأجيال، كما يجب أن يرتكز على المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا على تربية وتكوين الشباب وتنمية الجماعات المحلية.	A

الإدماج

يتعين على السلطات العمومية والبرلمانيين والمنتخبين وكذا الفاعلين الخواص، إدراج المكون البيئي ضمن برمجة وتنفيذ سياسات متشاورعليها ومنسقة بشكل يضمن حماية البيئة وتثمينها ويؤمن تنمية مستدامة فيما يخص استغلال الأوساط الطبيعية والموارد ومجالات التراب الوطني.	G

المشاركة يتم اتخاذ القرارات من طرف السلطات العمومية المتعلقة بحماية وتثمين البيئة وفق منهج مفتوح لمشاركة العموم، عند الاقتضاء.	G
البحث والتنمية يتعين دعم البحث–التنمية وكذا نشر المعارف العلمية والتقنية للحث على الابتكار وتشجيع التكنولوجيات والمناهج الملائمة لحماية وتثمين البيئة والتنمية المستدامة.	A
حماية وتثمين التراث الطبيعي والثقافي يجب حماية التراث الطبيعي والثقافي الذي يعكس الهوية الوطنية مع مراعاة تنوعه وهشاشته، كما يتعين تثمينه لضمان ديمومته.	P
يجب أن تشمل المحافظة على البيئة وتثمينها جوانب معيارية ووقائية وردعية وعلاجية بالإضافة إلى أنشطة الإعلام والتحسيس والتوعية لفائدة كل المتدخلين.	P
أنماط الاستغلال والإنتاج والاستهلاك المسؤولة يجب أن تكون أنماط الاستغلال والإنتاج والاستهلاك مسؤولة في إطار اقتصاد أخضر وناجع وفعال ومبتكر يحرص على المحافظة على البيئة وتثمينها. وفي هذا السياق يفترض أن تستعمل هذه الأنماط، قدر المستطاع، الموارد المتجددة.	P
الوقاية يجب أن تعتمد السياسات العمومية مبدأ الوقاية الذي ينبني على ضرورة إجراء التقييم المنتظم للتأثيرات والمخاطر قصد تفادي الأضرار التي تلحق بالبيئة والصحة أو الحد منها أو تعويضها في أخر المطاف.	P
الاحتياط يجب أن تعتمد السلطات العمومية مقاربة الاحتياط لمواجهة الأخطار البيئية والمجتمعية غير المعروفة بشكل كاف بواسطة خبرات تتيح معرفة جيدة بهذه الأخطار وتقييمها بغية اتخاذ التدابير الملائمة.	P
المسؤولية يتعين على أي شخص طبيعي أو معنوي ألحق ضررا بالبيئة أن يعمل على إصلاح الأضرار التي ارتكبها، كما عليه عند الاقتضاء، أن يعيد تأهيل الأماكن المتضررة وذلك وفقا لمبدأ الملوث–المؤدي وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون.	P

التـزامـات	
تلتزم السلطات العمومية، حسب الحاجيات، بتدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني في مجال حماية وتثمين البيئة والتنمية المستدامة. ويجب أن تشمل هذه الترسانة التشريعية والتنظيمية، وبشكل تدريجي، جميع الأوساط والموارد والأنشطة القطاعية. ويجب أن تأخذ المعايير المعدة لهذا الغرض بعين الاعتبار حالة وخصوصيات البيئة الطبيعية والثقافية للمملكة وكذا حاجياتها الملحة والمشروعة فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة.	G

وتدعم السلطات العمومية أيضا، عند الاقتضاء، وضع الآليات المؤسساتية التي تعمل بطريقة تشاورية ومنسقة وكذا الموارد المالية اللازمة من اجل تنفيذ السياسة الوطنية المندمجة لحماية وتثمين البيئة والتنمية المستدامة مترتبة عن هذا الميثاق. إضافة إلى ذلك، تضع أسس البحث العلمي وتدعمه وتضمن المراقبة المستمرة للحالة البيئية.	G
تلتزم الجماعات المحلية باتخاذ تدابير وقرارات متشاور حولها من شأنها ضمان حماية وتثمين البيئة في دائرة نفوذها الترابي. كما يتعين عليها إعداد وانجاز برامج مندمجة للتنمية المستدامة من شأنها ضمان ديمومة الأوساط والموارد الطبيعية والثقافية.	G
يلتزم الفاعلون الاقتصاديون باحترام مبادئ التنمية المستدامة وتطبيقها في سياساتهم واستراتيجياتهم ومخططات عملهم عن طريق الوسائل الضرورية والمناسبة التي تضمن المحافظة على البيئة وتثمينها من أجل تحقيق تنمية مستدامة.	G
ويتعين كذلك على المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات غير الحكومية، أن تتعبأ بشكل يمكنها من المساهمة في التوعية المجتمعية لحماية وتثمين البيئة والتنمية المستدامة.	G

لقد أظهر هذا التقسيم لمكونات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة أن هذا المشروع:

- يحدد المبادئ التي يجب إتباعها من طرف أربع فاعلين أساسيين في المجتمع لتفعيل الميثاق وهم السلطات العمومية، الجماعات المحلية، الفاعلون الاقتصاديون، المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية؛
- يدعو إلى تقوية الترسانة القانونية الوطنية المتعلقة بالبيئة والتي هي بطبيعتها معقدة لكونها تقع، من جهة، بين القانون العام والخاص، ومن جهة أخرى، بين القانون الوطني والدولي.

وهكذا، وتطبيقا للإرادة الملكية السامية فإن مشروع الميثاق قد خلق دينامكية طموحة على الصعيد الوطني للعمل في تضامن من أجل التنمية المستدامة بالمغرب والتي يتعين على كل فئة من الفاعلين اتخاذ ما يلزم لتحقيق الهدف المنشود في هذا المجال.

- يتعين على السلطات العمومية رعاية هذه الديناميكية بدمج البعد البيئي في «البرمجة وتفعيل السياسات» وبتعزيز «الترسانة القانونية الوطنية في ميدان البيئة والتنمية المستدامة وكذا الآليات المؤسساتية والمالية لتنفيذها وتتبعها ومراقبتها».
- يجب على الجماعات المحلية أن تدمج البعد البيئي في التخطيط المحلي في سياق الجهوية المتقدمة. «ما تقتضيه من إصلاحات تنموية ومؤسسية وسياسية. وفي صدارتها الجهوية الموسعة، التي لا نعتبرها فقط نمطا جديدا للحكامة الترابية، وإنما هي في العمق، إصلاح وتحديث لهياكل الدولة».
- ويتعين على الشركات أن تضع سياسات في ميدان البيئية والتنمية المستدامة، على سبيل المثال في إطار التحفيز الذي يمكن أن تقوم به الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب أو الجمعيات المهنية طبقا للاتفاق العالمي للشركات، إلخ.
- يتعين على الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الانخراط في دينامية تشجيع وتفضيل السلوكيات المحافظة على البيئة.

وقد تم تصوير كل هذا على الرسم البياني التالي:

الميثاق يحمل رؤية مجتمعية شاملة وتدريجية تدعو الكل الى المساهمة في تفعيله

الميثاق	الفاعلون المعنيون	مجالات التدخل
	السلطات العمومية	إستراتجية حماية البيئة من اجل التنمية المستدامة
	الجماعات المحلية	التخطيط المجالي في اطار الجهوية الموسعة
	الفاعلون الاقتصاديون	السياسات البيئية والتنمية المستدامة علامات الجودة البيئية تنقيط التنمية المستدامة
	المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	السلوكيات الايكولوجية

تصميم وإنجاز : Clé Concept Communication, Rabat

كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة

9، شارع العرعار 420/1، سكتور 16، حي الرياض، الرباط
الهاتف : 49/50/51 66 57 37 05 • الفاكس : 68 04 57 37 05
البريد الالكتروني : info@environnement.gov.ma
الموقع الالكتروني : www.environnement.gov.ma